

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

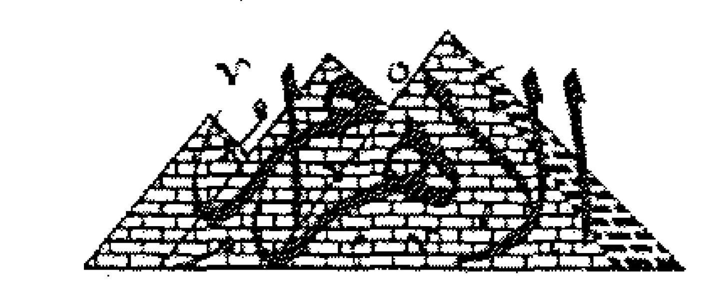
مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

No. 10 - October 1995.

السنة الأولى - العدد العاشر - اكتوبر ١٩٩٥





مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
AL-AHRAM CENTER for POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
• السنة الأولى • العدد العاشر • اكتوبر ١٩٩٥

المحتويات

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام
ابراهيم نافع

مدير المركز
د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير
د. عبد العليم محمد

نائب مدير التحرير
عماد جاد

المدير الفنى
السيد عزمى

(وحدة الترجمة)
أحمد الحملى
د. جمال الرفاعى
عادل مصطفى محمود
محب شريف
محمد إسماعيل

• مؤسسة الاهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية .
ت ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠
فاكس ٥٧٨٦٨٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣

الدبلوماسية الاسرائيلية وقضية الأسرى

لا أحد يعلم على وجه اليقين الأسباب والدوافع التى حملت اسرائيل على تسريب انباء قتل الأسرى المصريين خلال أعوام ١٩٥٦ ، و ١٩٦٧ ، كما أنه لايمكن الجزم بما اذا كان فتح هذا الملف جزءا من المعركة السياسية التى تسبق الانتخابات الاسرائيلية فى عام ١٩٩٦ ، أم أنه جزء من الدبلوماسية الاسرائيلية ازاء عملية التسوية والمفاوضات ، وربما تكمن الدوافع فى إحراج مصر عن طريق خلق "مناقشات" جانبية وتعميق الإحساس بالمهانة لدى الرأى العام المصرى ، وربما تكون الدوافع رغبة الاسرائيليين فى المساس بـ" الكرامة " وإظهار الثمن الذى كان على المصريين والعرب أن يدفعوه مقابل التفاوض والتسوية ، وقد تتكشف دوافع جديدة وراء فتح هذا الملف .

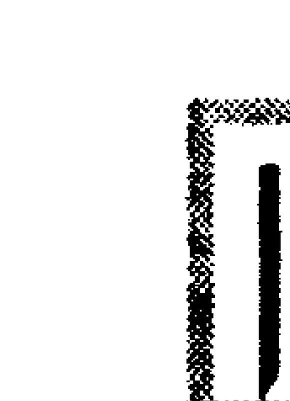
تقديم

وأيا كانت الدوافع والأسباب وراء إثارة " أزمة الأسرى المصريين " فلاشك أن " الكرة فى الملعب الاسرائيلى " ، إذ كشفت هذه الوقائع خاصة بعد تواترها وحدوثها خلال أكثر من عدوان ، عن زيف أسطورة " جيش الدفاع الاسرائيلى " والقيم التى يتحلى بها والنبل الذى يصاحب أداءه فى العمليات الحربية ، كما أنها كشفت للرأى العام العربى والعالمى عن ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين التى تسم الممارسة الاسرائيلية والدبلوماسية الاسرائيلية والصهيونية ، إذ عندما يتعلق الأمر باليهود والاسرائيليين تثور ثائرة الإعلام الغربى واليهودى ويتلقى المواطنون فى جميع انحاء العالم دروسا لاتبلى فى الوفاء لذكرى الضحايا وتعويضهم التعويض العادل والتكفير عن الجرائم التى أرتكبت فى حقهم ، ليس كبشر عاديين وإنما كيهود وكاسرائيليين ومايعنيه ذلك من اعتبار اليهودى كائنا متفردا يسمو فوق بقية البشر ، وتسعى اسرائيل مرة بالتهديد والعدوان وأخرى بالدبلوماسية والاتفاقات السرية لتسلم أحد أسراها أو رفاته أو أية معلومات أخرى عنه ، وإذا كان ذلك كذلك فهذا شأن الاسرائيلين ، أما شأننا فهو البحث بكافة السبل القانونية والدبلوماسية والسياسية لالزام اسرائيل باجراء تحقيق شامل حول هذه القضية وعقد محاكمة لمن قام من الجنود والضباط بهذه الجرائم ، وتعويض أسر القتلى والأسرى تعويضا عادلا يتناسب والجرم الذى ارتكب فى حقهم .

أما الحجة القانونية التى خرج بها علينا المستشار القانونى لرابين بأن هذه الجرائم سقطت بعد مضى عشرين عاما عليها وفقا للقانون الاسرئيلى فإنها حجة دعائية تفتقد المصداقية فالعبرة والمعيار فى مثل هذه الجرائم والمعروفة بجرائم الحرب هى التشريعات والاتفاقات الدولية بالذات اتفاقيات جنيف ، أما التشريعات الوطنية التى يتناقض منطوقها مع التشريعات الدولية بصدد هذه الجرائم فمصيرها إما التطور والتجديد فى اتجاه نفى التناقض بينها وبين التشريعات الدولية ، أو أن تترك لحالها ويكتفى بتطبيق التشريعات الدولية ، ويبدو من خلال تتبع تداعيات قضية قتل الأسرى المصريين أن ثمة مناخا فى اسرائيل يحبذ تجديد التشريعات الاسرائيلية بحيث لاتتناقض مع التشريعات الدولية ، وبذلك تتفادى اسرائيل هذه " الثغرة " فى تشريعاتها بصدد هذه القضية ، وربما تتفادى كذلك مأزق الرضوخ لتشريعات دولية خاصة ماتعلق منها باتفاقيات جنيف ، والتداعيات التى يمكن أن تترتب على ذلك أى مطالبتها بتطبيق أحكام وبنود اتفاقيات جنيف الأخرى المتعلقة بحقوق المدنيين وحظر تغيير المعالم الديموحرافية والجغرافية للأراضى الواقعة تحت الاحتلال وغيرها من البنود الى قامت اسرائيل وعبر سنوات طويلة بخرقها دونما وازع أخلاقى أو قانونى .

على أن الدبلوماسية الاسرائيلية لم تسلم ببساطة بحق مصر فى المطالبة بتحقيق شامل حول هذه القضية ، ذلك أنها اتبعت تكتيكا آخر من شأنه أن يضع مصر واسرائيل فى كفة واحدة من الناحية الأخلاقية والسياسية أو من ناحية المساءلة القانونية ألا وهو الزعم بقيام مصر بقتل أسرى اسرائيليين خلال حرب عام ١٩٧٣ غير أن هذا الزعم تعوزه الأدلة والقرائن ويبدو كجزء من حملة إعلامية موازية لحملة الإعلام المصرى بصدد هذه القضية ولو امتلكت اسرائيل مثل هذه الأدلة لما ترددت فى القيام بحملة دولية واسعة النطاق كما فعلت فى عديد من المناسبات .





قتل الأسرى

دافار
١٩٩٥/٩/٧

شموئيل سيجيف

لقد كتبت هذا المقال فى اعقاب حوار طويل وصريح مع ديبلوماسى كبير فى الوفد المصرى فى الامم المتحدة. وكان الحوار يدور حول الخلاف الذى نشب مؤخرا بين اسرائيل ومصر بعد اعتراف العميد احتياط اربيه بيرو بانه قتل ٤٩ اسيرا مصريا فى عملية قادش " حرب ١٩٥٦" .

ومن خلال ماقاله الديبلوماسى المصرى يتضح مدى عمق الفجوة بين اسرائيل ومصر فيما يتصل بمغزى الصحافة الحرة فى نظام الحكم الديموقراطى ، وتأثير ذلك على السياسة الخارجية للدولتين.

وقد رفض الديبلوماسى المصرى الاقتناع بان مانشر حول قتل الاسرى المصريين كان مصادفة وان الكشف عن هذه القضية كان جزءا من البحث الشامل الذى اجرته شعبة التاريخ فى قيادة الاركان العامه حول عملية قادش.

ويرى هذا الديبلوماسى ان توقيت نشر قتل الأسرى المصريين لم يكن بمحض الصدفة. وهو مقتنع بان هذا كان تسريبا مقصودا بهدف احراج الرئيس مبارك وجره الى مواجهة من شأنها ان تؤثر على جهود مصر لتحقيق السلام فى المنطقة.

وعندما لفت نظره الى ان هذه القضية قد نشرت لاول مرة فى صحيفة دافار وانه لايمكن الشك فى دافار فيما يتصل بتأييدها لعملية السلام قال الديبلوماسى المصرى: العكس هو الصحيح حيث انك بذلك تؤيد موقفى بان هذا التسريب مقصود ولذلك فقد تم بواسطة صحيفة تخضع لنفوذ الحكومة.

ولكن الشئ الذى اثارنى بصفة خاصة، وعلى وجه الخصوص فى هذا الحوار، كان المقارنة بين المعاملة الطيبة من جانب مصر للاسرى الاسرائيليين فى حرب يوم الغفران "يمكن ان تسأل عساف ياجورى فسوف يؤكد لك ذلك" وبين جرائم الحرب التى قام بها جنود جيش الدفاع الاسرائيلى: وقال الديبلوماسى ان الاسرى الاسرائيليين لم يتعرضوا للتعذيب اثناء التحقيق معهم ولم يقتلوا بل تم اخذهم فى جولات فى جميع انحاء مصر.

وقلت للديبلوماسى ، انه من خلال تجربتى الشخصية فى عملية قادش، فقد كنت اخدم فى تلك الايام فى قيادة الحاكم العسكرى فى قطاع غزة ، وكنت احد مساعدى حاكم غزه البريجادير حاييم جائون. وكان هناك اثنان من الجنرالات المصريين حاكم القطاع فؤاد الدجوى (الذى حاكم ابطال«فضيحة لافون عام ١٩٥٤») ومحمد العجرودى قائد الفرقة الثامنة فى خان يونس والتى كانت تشمل ايضا وحدات الجيش الفلسطينى - قد سقطا فى ذلك الوقت اسرى فى ايدى جيش الدفاع الاسرائيلى. والى ان تم نقلهما الى معسكر الاسرى

على مقربة من كيبوتز بيت إورين ، سمحت لهما بالنوم فى غرفتى. وفى الفترة التى كان فيها هذان الضابطان المصريان تحت اشرافى مرضت زوجة الجنرال الدجوى. ونقلت على الفور لاجراء عملية جراحية فى مستشفى تل هاشومير وسمحت للدجوى بزيارتها فى المستشفى. وبعد ذلك تم اخذ الجنرالين وحوالى ٢٠٠ من كبار الضباط المصريين فى جولات فى جميع انحاء الدولة. وقلت للديبلوماسى المصرى: «هل رأيت كيف كانت المعاملة طيبة للاسرى المصريين - لقد كانت هذه هى القاعدة فى جيش الدفاع وان مافعله ضابط احمق كان شذوذا وخروجا عن القاعدة».

ولم يعلق الديبلوماسى المصرى على القصة ولكنه قال: لماذا لاتنشر هذا الكلام؟ حيث ان الصحافة المصرية تكتب فقط عن قتل الاسرى وبذلك تفرض على الرئيس مبارك ان يتخذ موقفا متشددا ويصر على المطالبة باجراء تحقيق فى ملابسات قتل الاسرى المصريين. واذا نشر مقال بهذا المعنى، صدقنى فإن الصحافة المصرية سوف تترجمه وتنشره.

وكانت هذه هى تفاصيل الحوار مع الديبلوماسى المصرى وانى لمقتنع انه فى نهاية الأمر سوف تتوقف هذه العاصفة مثلما توقفت عواصف اخرى فى الماضى. ولكن بصرف النظر عن هذا الامل فاننا يجب علينا كصحفيين ان نتعلم عدة امور وهى ان الاسلوب الهجومى والعنيف الذى اتبعته الصحف الاسرائيلية فى السنوات الاخيرة لايتناسب مع اى موضوع ومنطق حيث ان هذا الاسلوب يناسب فقط القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية ولايتناسب بكل تأكيد مع الامور التى تتعلق بالدول العربية خاصة فى الفترة الحالية التى نوشك ان ندخل فيها فى مرحلة جديدة فى العلاقات مع جيراننا. ان قضية قتل الاسرى المصريين هى مثال على ان هذا التصريح من جانب اريه بيرو أن أحاط بشكوك كبيرة إنجازات عملية عسكرية رائعة واصبحت هناك وصمة عار فى جبين قيم جيش الدفاع كله لايمكن محوها. وهناك مثال اخر اكثر خطورة، واقصد نشر «وثيقة شتاوبر» والتى تتصل بتفاصيل المفاوضات مع سوريا وخاصة فيما يتعلق بالبدائل الممكنه لمحطات الانذار الارضية فى هضبة الجولان. وبعد كشف الوثيقة بواسطة بنيامين نتانياهو قطعت الصحافة الاسرائيلية شوطا كبيرا اخر، حيث لم تنشر وأنما أيضا المضمون الكامل لهذه الوثيقة بل وتفاصيل المفاوضات. والان من المتفق عليه ان الجمود فى المفاوضات مع سوريا قد حدث بسبب الكشف عن هذه الوثيقة عشية لقاء رئيسى الاركان فى البلدين الشهابى وشاحاك فى واشنطن. ولوكانت الصحافة قد اظهرت قدرا كبيرا من المسئوليه مما اظهره عضو الكنيست بنيامين نتانياهو لماحدث هذا الضرر الكبير.

وحقيقة اننا على وشك مرحلة جديدة من العلاقات مع جيراننا تلزمنا بفهم مدى حساسية الموقف فى العالم العربى وضرورة مراعاة كرامة المواطن العربى سواء فيما يتصل بتراثه واسلوب حياته. ان اسلوب كتابنا فى الصحافة اليوم، يجب ان يكون مختلفا عن ذلك الاسلوب الذى اتبعناه فى الفترة التى كانت فيها جميع الدول العربية عدوة لنا.

قضية قتل الاسرى المصريين فى ممر متلا

يديعوت احرونوت
١٩٩٥/٨/٤

جيورا ايلون

انا الذى اطلقت النار على الاسرى المصريين فى ممر متلا» هذا مايقوله العميد احتياط اريه بيرو وبذلك يلقى على نفسه المسئولية المباشرة لتلك المذبحة التى حدثت فى حرب سيناء.

وتجدر الاشارة الى ان الصحفى امير اورين القى مسئولية قتل الاسرى المصريين على قائد كتيبة المظلات رفائيل ايتان وذلك عندما كتب عن هذه القضية لاول مرة قبل اسبوعين. وعندما سألنا رفائيل ايتان عن ذلك تلعثم ورد قائلا: «كانت هناك حرب

ودارت خلالها معارك وكنا محاصرين ومعزولين.. وهاجمونا وعادوا وهاجمونا مرة أخرى ونجحنا فى صد الهجمات وليس لدى المزيد لاضيفه فى هذا الصدد».

ولكن بيرو الذى كان ضابطا فى كتيبة رفائيل لديه مايقوله.. ففى شرفة منزله فى هريسلتا وبعد ان اصبح من ارباب المعاشات ويرتدى بنطلوناً قصيراً، من الممكن ان يتحدث بصراحة ولايحاول ان يحتمى فى اى شخص او يختفى وراء ظهر اى احد. يقول بيرو: «لقد كنت انا البطل الرئيسى فى هذه القصة، واكثر من رفائيل ايتان».

وجدير بالذكر ان اريبه بيرو توجه فى التاسع والعشرين من اكتوبر عام ١٩٥٦ مع الكتيبة ٨٩٠ الى المدخل الشرقى لممر متلا وعسكر هناك وانتظر رفاقه الذين سيحضرون مع الطابور الميكانيكى بقيادة قائد اللواء اريئيل شارون. وبعد ذلك بيومين خاض رجال المظلات معركة - اتضح فيما بعد انه لم يكن هناك اى داع لها - داخل ممر متلا سقط فيها ٣٨ من افراد المجموعة. وفى بداية شهر نوفمبر توجهوا الى راس سدر واستمروا فى السير على طول «خليج السويس نحو شرم الشيخ».

س - العميد احتياط بيرو، ماذا كان دورك فى ذلك الوقت؟

جـ - كنت قائد سرية وقائد دورة قيادة فصائل.

س - هل كان جنودك يقومون بحراسة الاسرى؟

جـ - نعم.

س - هل أصدر لك رفائيل ايتان أوامر بقتلهم؟

جـ - لاأذكر أية اوامر من هذا القبيل ولم يكن لدى جنود كافيه لحراسة الاسرى وكان لزاما علينا ان نتحرك صوب راس سدر وهنا قررت قتل الاسرى. وانا لاابحث عن اى مخرج او تبرير واؤكد ان هذه مسئوليتى المطلقة وكان هؤلاء رجالى وكان لزاما على ان اتوجه الى راس سدر فى الليل على راس سرية طليعية ولم يكن لدى وقت لرعاية الاسرى او التعامل معهم.

س - من الذى اطلق النارعلى الاسرى فى ممر متلا؟

جـ - احد قادة الشعب وانا، حيث ان هذه المهمة ليست من مهام الجنود.

س - هل كانوا مقيدين؟

جـ - انت تسألنى سؤالا صعبا. كان هناك اسير واحد على الاقل مقيد. وكان احد الاسرى قد هرب ثم عاد مرة أخرى بعد نصف يوم نظرا لشعوره بالعطش الشديد. وكان مقيدا.

س - الم يكن الباقون مقيدين؟

جـ - لااذكر

س - كم كان عددهم؟

جـ - كانوا أربعين او اكثر وربما تسعة واربعون.

س - هل كان لزاما عليكم ان تتحركوا، وكان معكم تسعة واربعون اسيرا وكان يحرسهم ثلاثة من الجنود.

جـ - لااتذكر عدد الحرس حيث كان ذلك فى عام ١٩٥٦.

الكولونيل اريبه بيرو

س - لقد قال رفائيل ايتان فى التحقيق الصحفى ان عدد الحرس كان ثلاثة.

جـ - لقد كانت لرفائيل مسئولية كقائد كتيبة واما مسألة الاسرى فحراستهم، كانت مهمتى انا.

س - الم تبلغه؟

جـ - لا.

س - الا تراودك هذه الصورة.. اناس راقدون وانت تطلق عليهم النار.

جـ - لم يكونوا راقدين.. بل كانوا واقفين ويتحركون ربما يكونون قد جلسوا على الاحجار.

س - ان الامر يختلف عن القتل اثناء الحرب.

جـ - اعتقد انه كان لزاما على ان اقتل هؤلاء الرجال لانه كان محظورا نقل اى معلومات الى المصريين. ولم نكن نعرف من منهم يعرف معلومات عنا، حيث لم نحقق معهم. ولكن من المعتقد ان معظمهم كانوا من البسطاء، ولكن كان هناك احد المصريين، يعرف مايحدث وكان يشاهد التحركات ويعرف من يروح ومن يجىء. حيث ان الذى ينفخ فى المزمار لايخفى ذقنه.

س - ماذا حدث بعد ذلك؟ هل اجرى تحقيق؟ هل حققوا معك؟

جـ - لا.. لااتذكر ان احدا تحدث معى فى ذلك.

س - كيف عرف رفائيل ايتان ذلك؟

جـ - انصحك بان تسأله هو شخصيا؟

س هل سريتك هى التى قبضت على هؤلاء الاسرى؟ ام انهم

سقطو فى ايدى الكتيبة باكملها؟

جـ - كل الكتيبة ولكن منطقة المحاجر كانت تقع فى نطاق مسئوليتى وهى المنطقة التى تم تجميع الاسرى فيها.

س - هل تشعر بالندم؟

جـ - لا

س - انت جندى - هل تحب ان يطلقوا النار على جنودك؟

جـ - هناك خلافات فى الرأى.. اولا اريد ان اعلن اننى لااكره العرب ولااحب الحروب. هل هذا يبدو لك غريبا؟ عندما اذهب الى الحرب فانى اذهب من اجل تدمير جيش العدو. ولااذهب الى هناك من اجل لعب الطاولة. وبالاضافة الى ذلك فانى والذين يخضعون لى قادرون على القتل ويجب ان نقتل. والحرب لها ثمن وثمنها هى الخسائر التى تتكبدها او يتكبدها الطرف الاخر. وانا لااذهب الى الحرب كنزهة ولكنى اذهب للقتل.

س - والحرب لها قوانينها ايضا - هل تحب ان يطلقوا النار على جنودك؟

جـ - يجب الا يسقطوا فى الاسر.

س - ماذا تقول للجندى - لاتسقط فى الاسر باى ثمن؟

جـ - اقول له يجب ان تحارب.

س - فى حرب عيد الغفران، وعندما عاد جيش الدفاع الاسرائيلى واحتل نفس المنطقة فى هضبة الجولان والتى كان السوريون قد استولوا عليها، تم اكتشاف جثث جنود اسرائيليين وكانت ايديهم مكبلة، هل هذا يعنى انك لاتتهم السوريين لانهم تصرفوا حسب قواعد اللعبة التى تتبعها؟

جـ - لااتهم السوريين باى شئ ولكن اتهم انفسنا اولا واخيرا.

س - تقصد تتهم اولئك الذين سقطوا فى الاسر؟

ج - فيما يتصل بحرب عيد الغفران فانى لااتهم الجنود بقدر مااتهم كبار المسئولين.

وتجدر الاشارة الى ان مقال مائير اورين فى دافار قد اعتمد على البحث الذى يحمل عنوان «حرب سيناء ١٩٥٦ - جوانب سياسية وعسكرية الذى اعده الدكتور موطى جولانى من قسم التاريخ فى جيش الدفاع الاسرائيلى. وطبقا لبحث الدكتور جولانى تم قتل ٣٥ اسيرا فى متلا وان ذلك حدث غداة وصول القوات الاسرائيلية وفى الوقت الذى تأخر فيه وصول القوات الميكانيكية التى كان من المفروض ان تنضم اليها. وكانت الكتيبة معزولة عن القوة الاساسية لجيش الدفاع وتبتعد عنها بحوالى ٢٥٠ كيلو مترا وكان يراودها خوف من التفوق الجوى للمصريين عند قناة السويس لدرجة انه كانت هناك مخاوف من تدمير القوة الصغيرة وخفيفة التسليح.

ولكن بيرو يكذب مايقال عن انعزال القوة وتعرضها للحصار او انها كانت تشعر بأزمة و يقول انه تم قتل الاسرى بعد معركة متلا وكان الخطر الحقيقى قد انتهى وكان من المفروض ان يغادر اللواء المكان، ومن ثم كان ايضا من الضرورى ايجاد حل لمشكلة الاسرى. وفى هذه المناسبة يصحح بيروعدد القتلى ويضيف اليهم ١٤ قتيلا اخر.

وكان اريبه بيرو مشهورا ومعروفا فى المظلات وفى المدرعات حيث وصل هناك الى رتبة نائب و قائد لمجموعة عمليات بل وكان ايضا قائدا للدفاع المدنى - وهو اخر منصب تولاه فى جيش الدفاع الاسرائيلى - وكان مشهورا بانه واحد من اكثر ضباط الجيش صرامة وصلابة. واذا راود اى احد شكوك فى ان عملية قتل الاسرى كانت نتيجة لاندفاع اوطيش، عليه ان يتأكد ان كل شئ قد تم حسب الاوامر التى اصدرها بيرو. ولم يوضح البحث اذا كانت قد اتخذت خطوات قضائية او غير قضائية ضد قتلة الاسرى. ولكن يبدو ان الرد سلبى حيث لم يكن بيرو شريكا فى البحث الذى اجرى على مستوى اللواء بعد الحرب بأسبوعين. وهذا التصرف الذى يتحدث عنه بيرو يعتبر جريمة حرب على الرغم من انها قد سقطت بالتقادم. وهو شخصيا غير نادم على اى شئ حيث ان أريبه بيرو الذى عاش احداث اوشفيتس عندما كان صبيا مقتنع بان الحق معه فى كل مافعله.

لكونك واحدا من الذين تم انقاذهم من معسكر الموت فى اوشفيتس، الم تفكر قبل اطلاق النار على مجموعة من الرجال العزل الذين لاحول لهم ولاقوة كى تمتنع عن فعل ذلك؟

جـ هذا هراء. هذا لم يكن هجوما او اطلاق نار على اناس لاحول لهم ولاقوة، حيث ان عشرات الاشخاص فى وضعهم كان يمكن ان يعرضوا الوحدة للخطر. ولم يكن هذا قتلا بهدف القتل بل كان ضرورة حتمية.

س - هذه جريمة حرب ؟

جـ - حسنا. ليكن الامر كذلك .

س - لقد اعطيت امرا غير مشروع مع سبق الاصرار.

جـ - من يستطيع ان يثبت ذلك اذ لم يكن هناك.

س - الذى يحقق فى القضية يستطيع اثبات ذلك.

جـ - اذن فلنترك الامر للمحققين.. ماذا اقول لك فليس هناك مشاكل فى ذلك واعتقد انه لن تكون لك مشاكل ايضا فى ذلك.

وجدير بالذكر ان القصة لم تنته بقتل الاسرى حيث ان لبيرو

احداثا اخرى فى عملية سيناء. حيث قال اورى افنيرى قبل عدة ايام ان ماحدث فى ممر متلا لايعتبر شيئا بالمقارنة الى ماحدث بعد ذلك عند شرم الشيخ. حيث قتل هناك مئات من الجنود المصريين.

ويقول بيرو: «هذا صحيح.. لقد قتلنا الكثيرين كان عدد القتلى فى متلا اكثر من اربعين قتيلا وبعد ذلك قتلنا عددا من الفدائيين فى راس سدر وبعد ذلك قمنا بتصفية كتيبة باكملها من راس محمد وحتى شرم الشيخ.

س - فى الحرب؟

جـ - لقد اشتبكنا معهم حيث جاءوا من اجل احتلال راس محمد.. وقد قتلوا سائقى ولم يعجبنى تصرفهم عندما اطلقوا النار على سائقى، وعلى الرغم من ذلك فقد استمر فى القياده. حيث اصيب برصاصه فى كتفه، ثم اطلقوا النار بعد ذلك على الاطار الايسر الامامى للنصف مجنزرة. وهنا وضعت اثنين من الافراد لرعاية السائق وتعاملت مع المصريين الذين بدأوا يموتون الواحد تلو الاخر.

س - هل كانوا لايزالون قوة مقاتلة فى هذه المرحلة؟

جـ - لقد جاءوا فى صورة سرايا، الواحده تلو الاخرى سواء بالمركبات او مترجلين وكانوا مسلحين ومعهم قادتهم.

س - وكانت لديهم رغبة فى القتال؟

جـ - انظر، انا لم اسألهم عن ذلك، ولكن كانت سريتى تضم تسع مركبات نصف مجنزرة وخمس مركبات، وربطنا المدافع الثقيلة من طراز الفا وهى اسبانية الصنع فى المركبات النصف مجنزرة، وكنا قد استولينا على هذه المدافع من المصريين لان المركبات النصف مجنزرة التى كانت معنا لم تكن مسلحة. وقد عرفنا ان المصريين قادمون لاننا احتللنا نقطة مراقبة عند مدخل راس محمد وكانت هذه النقطة المصرية تضم ثلاثة اشخاص. وكانوا ينتظرون الكتيبة حيث اعترفوا بذلك بعد ان ضغطنا عليهم.

س - وبعد ان ضغطتم عليهم، قتلتموهم؟

جـ - اعتقد انهم ماتوا متأثرين بالعطش الشديد.

س - الا تقدم الماء للاسرى؟

جـ - عندما لايكفى الماء لرجالى، احرص اولا واخيرا على حياة جنودى، ولو كنت قد قدمت الماء للاسرى المصريين لماتحدثوا وتكلموا واعترفوا. فقد عرفنا ان هناك كتيبة فى الطريق لاغلاق الفتحة الغربية لرأس محمد. واصدرت اوامرى بالعمل باسلوب الاصطياد حيث كنا نصطاد السرية تلو الاخرى.

س - كم كان عدد المصريين؟

جـ - كتيبة.. كيف اعرف عددها؟ حوالى ٤٠٠ شخص. وقد قتلنا معظمهم.

س - والباقون؟

جـ - هربوا الى الجبال.. وطاردنا وقتلنا الكثيرين منهم واما الاخرون الذين هربوا فقد كنا متأكدين من انهم لن يصمدوا طويلا بدون ماء واعتقد ان كثيرين منهم ماتوا عطشا.

قضايا الأسرى

هتسوفيه
١٩٩٥/٨/٣٠

ذكر ميخائيل بن يائير مستشار الحكومة القانونى أنه ليس من الممكن التحقيق فى قضية قتل الاسرى المصريين فى حرب ١٩٥٦، ومحاكمة المسئولين عنها بعد أن مضى مايقرب من أربعين عاما على وقوع هذا الحادث، ومع هذا فمازال الرئيس المصرى حسنى مبارك يطالب بالتحقيق فى هذه القضية بل ويهدد ضمنا بأن عدم التحقيق فى هذا الحادث قد يؤدى الى تعرض علاقات القاهرة بالقدس الى أزمة حقيقية.

وفى حقيقة الامر فإن قيام أحد كبار ضباط الجيش الاسرائيلى بالكشف عن قضية قتل الاسرى، واخراجها من القمقم اذا جاز التعبير لايخدم اية جهة فى اسرائيل بقدر مايخدم اعداء الدولة. وقد أصاب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاسرائيلى إسحاق رابين وجه الحقيقة حينما عقب على هذه القضية المثارة حاليا بشأن قتل الاسرى بقوله ان هذا الضابط قد أخطأ، وكان من الافضل الا يتطرق الى هذا الموضوع الذى يعود تاريخه الى الفترة التى شهدت بدايات تكوين الجيش الاسرائيلى.

ومن المقصود ان القرار الذى اتخذه مستشار الحكومة القانونى بشأن عدم محاكمة المسئولين عن هذه القضية لن يسهم فى اسدال الستار على هذه القضية حيث ان بعض الجهات الخارجية ستحرص على الاستمرار فى المطالبة بالتحقيق، كما ان بعض الجهات الاسرائيلية ستحرص ايضا على تلطيخ وتشويه اسماء بعض كبار الضباط السابقين الذين يشغلون حاليا بعض المناصب الهامة فى الحياة السياسية فى اسرائيل.
ومن المحتمل الا يكون نشر هذه الاخبار حاليا خاليا من بعض الدوافع السياسية، والا لكان الباحثون قد تريثوا بعض الشئ عند الكشف عن هذه الاتهامات الموجهة لضباط الجيش الاسرائيلى، هذه الاتهامات التى يعود تاريخها الى الماضى السحيق.
وفى الوقت الذى تتردد فيه حاليا تلك الأنباء الخاصة بقتل الاسرى المصريين فقد تكشفت فى نفس الوقت تفاصيل مفزعة للغاية ، عن أن الجيش المصرى قتل عشرات الاسرى الاسرائيليين خلال حرب اكتوبر التى وقعت عام ١٩٧٣.
ولن نتطرق الآن الى مسألة مدى صحة هذه الانباء، ومع هذا قلنا ان نتساءل لماذا لم تنشر هذه الامور فى حينها خاصة ان لدى الجيش الاسرائيلى مايكفيه من شهادات وافلام تدل على ان الجنود الاسرائيليين الذين وقعوا فى الاسر كانوا احياء وانهم لقوا مصرعهم فى الاسر.
وتتعلق كل هذه القضايا بالماضى البعيد، ومن المطلوب حاليا الاهتمام بالاتتكرر مثل هذه القضايا فى المستقبل. وفيما يتعلق بالجيش الاسرائيلى فقد قيل ان ماحدث فى الماضى لن يتكرر فى الحاضر او فى المستقبل ومن ثم فإننا نرغب فى أن يصدق نفس القول على الجيش المصرى.

أزمة فى العلاقات مع مصر

هتسوفية
١٩٩٥/٩/١

أعلنت مصر انها لن توافق على قيام شخصية اسرائيلية بتشكيل لجنة للتحقيق فى قضية قتل الاسرى المصريين خلال حرب ١٩٥٦. وكما يبدو فإن السلطات المصرية ليست على استعداد للتسليم بوجهة نظر مستشار الحكومة للشئون القانونية والتى مفادها أنه ليس من الممكن ووفقا لمبدأ التقادم محاكمة المسئولين عن حادث وقع منذ اربعين عاما.
وبالاضافة الى البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة المصرية فقد نشرت صحف المعارضة المصرية الصادرة فى القاهرة خلال الآونة الأخيرة عدة مقالات صورت السفير الاسرائيلى فى القاهرة داوود سلطان فى صورة قاتل الأسرى. كما ان الصحافة المصرية التابعة للحكومة لم تدخر جهدا فى توجيه سهام النقد للحكومة الاسرائيلية. ويدل هذا الوضع على أن الجو فى القاهرة حاليا مسمم بحالة من الثورة ضد اسرائيل، الأمر الذى يلحق اشد الضرر بالعلاقات المصرية الاسرائيلية، ومن ثم فمن المحتمل ان يؤدى عدم توقف هذه الحملة الى تعرض علاقات القاهرة بالقدس الى أزمة بالغة الخطورة.
وقد أعلن نائب وزير الخارجية الاسرائيلى ايلى دايان بالأمس انه يعتزم بالرغم من كل شئ اتمام زيارته للقاهرة نظرا لان هذه الزيارة لاتتعلق بالجدل الدائر بين البلدين بشأن قضية الاسرى، وسيتوجه دايان الى القاهرة يوم الاثنين المقبل.
وليس من الواضح كيف قرر دايان التوجه الى مصر متجاهلا البيانات المصرية التى جاء بها ان مصر لن تستقبل اية شخصية اسرائيلية رفيعة المستوى طالما ان اسرائيل لم تحقق فى قضية الاسرى. ولنا ان نتساءل عما اذا كان قد تم التنسيق لهذه الزيارة مع الحكومة المصرية؟ واذا كانت الاجابة على هذا التساؤل بالايجاب فقد كان من الاحرى الا يقوم دايان بهذه الزيارة طالما ان مصر مازالت مستمرة فى حملتها ضد اسرائيل.
ويتعين على اسرائيل الا تعتذر لمصر، الا بعد قيامها بوقف حملتها ضد اسرائيل، واذا كانت اسرائيل تهتم بالحفاظ على

علاقاتها مع القاهرة فان مصر تهتم ايضا بالحفاظ على علاقاتها مع القدس. وتجدر الاشارة الى ان هذا الشرط قد تم اقراره عند التوقيع على اتفاقية السلام بين البلدين، ومن ثم فإن عدم الالتزام بهذا الشرط قد يلحق الضرر خاصة بهؤلاء الذين يتجاهلون التزاماتهم الواردة فى اتفاقية السلام التى تم التوصل اليها فى كامب دافيد والتى تم التوقيع عليها فى البيت الابيض بالعاصمة الامريكية واشنطن.

يتعين على مبارك الايتدخل فى شئوننا الداخلية

هتسوفية
١٩٩٥/٨/٣١

أدلى الرئيس المصرى حسنى مبارك خلال الآونة الأخيرة ببضعة تصريحات خاصة بإسرائيل، وبطبيعة الحال فإنه يحق لمبارك ان يدلى بما يشاء من تصريحات عن العلاقات بين الدولتين، وعن القضايا الاقليمية، ومن الواجب ايضا ان ننظر بعين الاعتبار الى كل مايدلى به من تصريحات، وهذا ووفقا لما هو متبع بين الدول، ويجب ان نرى هذه التصريحات من منظور تلك المكانة الهامة التى تتمتع بها مصر فى المنطقة.

ومع هذا فحينما يحاول الرئيس مبارك التدخل فى شئون اسرائيل الداخلية، وتبنى مواقف بعينها تجاه ادائها فى الداخل فإنه يتجاوز على هذا النحو القواعد المتبعة فى العلاقات بين الدول، فقد اثنى مبارك مؤخرا على موقف كل من رئيس الوزراء الاسرائيلى إسحاق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز لحرصهما على الاستمرار فى مسيرة المفاوضات مع الفسطينيين هذا بالرغم من كل الصعاب التى يواجهونها فى الداخل. كما تجاوز مبارك هذه القواعد أيضا حينما ذكر ان حزب الليكود لايمتلك عصا سحرية تمكنه من وقف الارهاب الذى تمارسه حماس. ويوجه مبارك الينا على هذا النحو من القاهرة رسالة مفادها انه اذا تولى حزب الليكود مقاليد السلطة فى اسرائيل فإنه لن يتمكن من وقف مسيرة السلام، كما اوضح انه يأمل فى أن يتحقق السلام قبل ان يتولى الليكود السلطة.

ومع خالص الاحترام لمبارك فإن شعب اسرائيل لايرغب فى ان يعرف منه من يستطيع وقف الارهاب ومن لايستطيع، كما ان شعب اسرائيل لايرغب فى أن يعرف منه فى ظل اية حكومة يمكنه تحقيق السلام.

وتهتم كل التيارات السياسية فى اسرائيل بالحفاظ على علاقات حسن الجوار مع مصر، ويجب ان ننوه هنا الى ان حكومة الليكود هى التى وقعت على اتفاقية السلام مع مصر، ونعتقد ان هذا الأمر معروف للرئيس حسنى مبارك، ومع هذا فإن هذه الصداقة المتبادلة واحترامنا للرئيس مبارك لايبرر قيامه بتوجيه مثل هذه الارشادات والنصائح الرئاسية.

حرب معسكر السلام

معاريف
١٩٩٥/٨/٢٣

اورى دان

إن معسكر السلام الذى يتباهى بانجازاته سوف يكون هو المسئول عن نشوب الحرب واذا عدنا للتاريخ فسنجد ان «معسكر السلام العالمى» برئاسة الكرملين الشيوعى قد تسبب فى حرب دموية فى هذا القرن.
ونحن نعلم ان معسكر «اليمين الفاشستى» هو الذى مهد الطريق للسلام فى اسرائيل. واسم اليمين الفاشستى اطلق على معسكر بيجين ورفاقه ليس فقط بواسطة اليسار ولكن ايضا بواسطة الماباى . ولكن مناحم بيجين هو الذى صنع السلام مع مصر وبذلك فتح الطريق امام الاخرين الذين ساروا على طريق السلام.
وهناك بعض اليساريين الذين يرددون ان حرب لبنان والتى ادت الى طرد ياسر عرفات من بيروت هى التى اجبرته على الذهاب الى اوسلو والى غزة - وانتم ترون كيف ان المتحدثين باسم حكومة اليسار يهاجمون الليكود ويقولون لهم: لقد ساعدتمونا على صنع السلام. ولكن هذا خطأ كبير، فعلى الرغم من انه سنحت فرصة كبيرة لاسرائيل فى اعقاب طرد عرفات من بيروت لصنع سلام حقيقى مع الفلسطينيين، فان معسكر السلام كعادته اضاع هذه الفرصة التاريخية وأعاد الكرة الى الوراء. ليس فقط لان هذه العملية لم توقف العمليات الارهابية بل انه ادخل العمليات الارهابية الانتحارية الاكثر خطورة. وكانوا قد القوا القبض على احد الانتحاريين فى غزة، فان كل عاقل يعلم ان هناك اخرين فى الطريق وانه سيتم القاء القبض على بعضهم بعد انفجارهم بشحناتهم الناسفة كما حدث هذه المرة فى الاتوبيس خط ٢٦ فى القدس.
ولكن معسكر السلام لايكتفى بذلك فقد اختار الشريك غير المناسب للسلام الاوهو ياسر عرفات كما ان اتفاقية اوسلو مليئة بالثغرات كما يقول اسحق رابين، وبنفس الحماس قام هذا المعسكر بتدمير السلام الهش ، و لكنه السلام الحقيقى - بين اسرائيل مصر. حيث ان الوزراء واعضاء الكنيست والمعلقين والكتاب يكشفون كل يوم عن عملية جديدة من عمليات قتل الاسرى فى صحراء سيناء على ايدى مقاتلين اسرائيليين. وهم بذلك يشجعون حكومة مصر على المطالبة بتقرير عن هذه العمليات وان يجرى تحقيق فيها وتقديم الضباط الاسرائيليين المسئولين للمحاكمة. ووجه بعض الوزراء طلبات احاطة فى هذا الصدد فى جلسات الحكومة.
ومنذ سنوات مصر تعد جيشها للحرب وهو جيش مزود بافضل الاسلحة الامريكية اكثر مائه مرة من كم الاسلحة الذى عرفته اسرائيل فى حرب يوم الغفران. ويمكن القول ان مصر تقيم سلاما باردا مع اسرائيل وتشجع اى شئ من شأنه ان يضعف اسرائيل او يؤدى الى الضغط عليها. وتوجه مصر الاهانات الى اسرائيل فى كل مناسبة وتبصق عليها وتعرف ان اسحق رابين وشمعون بيريز سوف يقولان ان هذه امطار.
وهذا النظام الهش تعرض فى الايام الاخيرة لهزه عنيفة بعد الضجة التى اثارها فى اسرائيل الساسة والمراسلون ووسائل الاعلام حول عملية قتل الاسرى المصريين على ايدى الاسرائيليين فى سيناء.
ومن يتابع ماينشر فى مصر حول هذا الموضوع يشعر بان رياح الحرب الشريرة تهب وان هناك دعوات للثأر ضد اسرائيل وضغوطا على النظام فى مصر الذى يواجه هجمات المتطرفين الاسلاميين لدرجة انهم حاولوا اغتيال مبارك فى اديس ابابا وتم انقاذه فى اللحظة الاخيرة.
ولو كان مبارك ورفاقه مخلصين فيما يتعلق بالسلام مع اسرائيل - وهو امر محل شك كبير - لوجدوا صعوبة فى مواجهة صيحات الانتقام والثأر من اسرائيل والتى تنطلق فى مصر.
وقد حدث ان معسكر السلام الذى قام من اجل تقويض خصومه السياسيين (رافائيل ايتان وغيره) من خلال ابراز عمليات قتل الاسرى المصريين فى ممر متلا وفى حرب ١٩٦٧ - وبذلك فان هذا المعسكر يجد نفسه يمهد الطريق للعد التنازلى نحو حرب جديدة تشارك فيها مصر. واود ان اقول لكم يا أصدقائى ان الحرب لاتفرق بين هذا وذاك وان القاتل لن يفرق بين اليسارى الاسرائيلى وغيره حتى لو علق على ظهره لافته يندد فيها بعمليات قتل الاسرى المصريين فى سيناء.
ولم يكن ليهمنى ان يستمر معسكر السلام فى اطلاق الرصاص على رجليه لولا علمى انه يوجه مسدسه فى هذه المناسبة - واقصد المسدس العربى - نحو رؤوس اليهود جميعا.

هاآرتس
١٩٩٥/٩/٥

ياجماعة لماذا تتسرعون؟

يوئيل ماركوس

أعلن السادات أنه سيخوض الحرب وخاضها، وبعد ذلك قال انه سيصنع السلام وصنعه لذلك اصبح لدى حافز يجعلني انصت الى مايقوله الزعماء العرب. على عكس جميع خبرائنا فى الشئون العربية، الذين قال عنهم اسحق رابين انهم قد اخطأوا فى جميع تكهناتهم الخاصة بنوايا العرب، فانني اتقبل مايقوله الزعماء العرب على علاقته ، بدون البحث فى قضية «ماذا يقصد الشاعر» ، فى ٩٩٪ مما يقولونه يقصدون مايقولونه.

كل هذه المقدمة تأتى لتقول اننى أيضا اتعامل بجدية كبيرة مع مايقوله حسنى مبارك. عندما يتكلم فاننى اصغى له تماما . وهذا الاسبوع تحدث الينا مرتين. مرة مع اهارون برنيع فى القناة الثانية بالتليفزيون، ومرة مع عوديد جرنوت بصحيفة معاريف. لم تكن هذه الاحاديث قصيرة من النوعية التى يدلى بها زعماء الدول كتأدية واجب، بل حديث من القلب. وكان السبب الضاغط عليه هو قضية قتل الاسرى وتساؤله عن السبب الذى جعلنا نثير هذه المشكلة. اى، ليس عملية القتل وانما الكشف عنها فى وسائل الاعلام، مما منح المعارضة ذخيرة ضده ولصالح (اعداء السلام والتصالح مع اسرائيل). فى تلك اللحظة الحرجة فتح مبارك قلبه واستغل الفرصة كى يلقن حكومة رابين دروسا لولا انه تحفظ من الليكود واعرب عن مخاوفه الصريحة من احتمال عودته الى الحكم، لاعتقدنا انه يقوم بالدعاية الانتخابية لهم فالغم مبارك، والكلام كلام الليكود، ماكان يستطيع بنى بيجين ان يصيغ الكلام بمثل هذه البراعه.

لقد اعطى مبارك فى محاضرته المختصرة لحكومة اسرائيل ثلاثة دروس:

اولا، فى موضوع الشرق الاوسط الجديد. تساءل الرئيس المصرى بلهجة شبه ساخرة وشبه غاضبة ـ ماهو الشرق الاوسط الجديد؟ اى شرق اوسط جديد؟ ـ (ياجماعة انتم لاتعيشون فى اوروبا) قالها لجرنوت بلكنه مصرية. وبعد هذه العبارة انقض على نظريات الحكومة فيما يتعلق بالتقلبات التى حدثت فى الشرق الاوسط. (لو كنتم تتكلمون عن اوروبا جديده ـ فلابأس فى ذلك ولكن شرق اوسط جديد ـ هذا كلام يخيف الجميع).

يحاول مبارك ان يقول لنا ان الشرق الاوسط مازال هو الشرق الاوسط، والاسد هو الاسد، رافسنجانى هو رافسنجانى وفهد هو فهد وهناك كراهيات ومنازعات والجميع يريدون ان تعيد اسرائيل الاراضى العربية. وفى رأيه، لايوجد شرق اوسط جديد فقط، بل مجرد التلويح بهذا الشعار يستفز العرب. ويصيح فينا مبارك بقوله (ان مثل هذا الكلام يجعل جميع دول المنطقة تخاف منكم، وتخشى من انكم تريدون الهيمنة عليها اقتصاديا.. فلماذا لاتحتفظون بهذه الافكار لانفسكم؟) لو انه على حق فيما يقول، اذن فالحكومة التى تتكلم عن كثرة الفرص فى الشرق الاوسط الجديد هى حكومة تضحك على الشعب.

والدرس الثانى من مبارك يمثل مفاجأة لاتقل عن المفاجأة الاولى: فقد كشف بتوسع عمايشعر به الكثيرون فى اسرائيل، وهو ان الاعتراض على التسليم بوجود اسرائيل واقامة علاقات معها مازال كبيرا وعميقا فى العالم العربى. ليس فقط داخل الحركات الاسلامية أو احزاب المعارضة ضد ا لحكومات، بل وأيضا داخل المثقفين والطلاب هذه المعارضة الداخلية هى التى ردعت عُمان وتونس من ان تفتح لها مندوبيات فى اسرائيل وكذلك دول الخليج من ان تقيم علاقات مع اسرائيل . وكم هوجذاب كلامه عن عدم استطاعه الاسد فى ان يقدم تصالحات بشأن الجولان. يقول مبارك (لاتخيفوا الاسد بشبح احتمال وصول الليكود الى الحكم، لانه سيفضل ان يترك كل شئ من اجل أن يواجه شعب بلاخوف).

الاسد يخشى هذا التلميح يؤكد المعلومات الخاصة بوجود جدل داخلى فى القيادة السورية والتخوف العميق من جانب الاسد من اى اجراء قد يؤدى الى سقوطه. تتردد قصة داخل اروقة النظام تقول انه فى اليوم الذى لقى فيه ابن الاسد مصرعه ، تم تكليف الشهابى وخدام بابلاغه ذلك النبأ المرير. وعندما دخل الاثنان الى مكتبه بدون دعوة ووجهاهما شاحبان، كان السؤال

التلقائى الذى صدر عنه هو - هل حدث انقلاب؟
بعد ان تعلمنا من مبارك بانه لايوجد شرق اوسط جديد وان الاعتراض على السلام مع اسرائيل مازال عميقا جاء الدرس الثالث فى صورة نصيحة او انتقاد لاسرائيل - قال مبارك (مشكلتكم انكم تجرون الى كل مكان. انتم تريدون السلام فى كل مكان، وتريدون علاقات هنا وهناك، وهذا يثير المخاوف ويسبب اضرارا. بدلا من التروى والسير بخطوات متزنه وهادئة، تتسرعون. ففيما هذه العجلة؟ ماذا سيحدث لو انتظرتم عاما او عامين؟ ما الذى يدفعكم؟ الى اين تركضون)
عندما يتكلم مبارك من الواجب ان نستمع اليه - اذا كان السعى والجرى وراء السلام فى كل مكان وبسرعة يعتبر خطأ، بل ضارا، فهنا يبرز السؤال، اليس ايضا التطلع السريع للعوده الى حدود ١٩٦٧ يتطلب اعادة تفكير، ربما فعلا تكون خطوات السلام بحاجة لان تتم وفقا لمعدل نضوج الطرف الآخر، وليس وفقا لعقارب ساعة الانتخابات فى اسرائيل. انه فعلا أمر فى حاجة الى التفكير - لماذا نجرى كل هذا الجرى؟

عــار التــقــادم.. وواجب التــحــقــيق

معاريف
١٩٩٥/٩/١

موشيه نجرى

«ان جيشنا ، هو جيش ناشئ، واذا كانت هناك حالات سمح فيها الجندى لنفسه بالتصرف على غير مايقتضيه النظام، فعلينا أن نأخذ فى الاعتبار انه ضمن جيش ناشئ يجب تربيته. ولتقدموا أدلة على أى تصرف سيئ للجنود وسأقوم باجراء التحقيق اللازم. وليعلم هؤلاء الذين فعلوا ذلك انهم قد أساءوا التصرف».
هذا ماقاله اول رئيس وزراء ووزير دفاع، دافيد بن جوريون، للصحفيين فى الايام الاولى للدولة، فى اعقاب احدى جرائم الحرب التى اعتدنا ان نسميها بصراحة ووضوح «انحراف عن طهارة السلاح». وقد استجاب الصحفيون لتوسلاته، فلم يكشفوا النقاب عن هذه العملية وعمليات أخرى من نفس النوع ولم يطلعوا المجتمع عليها. وهاهى ثمار هذا الصمت والتعتيم قد قطفناها مع جرائم الحرب التى ارتكبت اثناء عملية ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ والتى أزيح عنها الستار فى الاسابيع الماضية. والنتائج المخزية لهذا الصمت والاهمال الذى قوبل به السلوك السيئ للجنود، والذى باركه بن جوريون فيما مضي، نستطيع ان نجدها فى الحديث الصحفى الذى أجراه « جيورا إيلان» مع العميد إريبه بيرو، الذى لم يكن فقط يدرى انه «لم يتصرف حسب الأصول»، بل انه يفاخر بانه وضباطه وجنوده كانوا متورطين فى مذبحة اسرى ٥٦.
إنهم على حق ، عندما يزعمون أن جرائم الحرب حدثت من جيش يقاتل ولكن من حق المجتمع، أخلاقيا ان يتم الكشف عن المسئولين ومعاقبتهم على ماارتكبوه. ولامفر من أن نخلص الى ان المجتمع الاسرائيلى قد فشل فى هذا الاختبار الاخلاقى. لقد أبدى تسامحا الى حد كبير تجاه مجرمى الحرب بصفة عامة والقتلة منهم بصفة خاصة. فجنود وحدة حرس الحدود وقادتهم الذين ارتكبوا مذبحة المواطنين العرب فى كفر قاسم عام ١٩٥٦، تم العفو عنهم واطلق سراحهم بعد فترة سجن قصيرة جدا.
أما قائد الكتيبة الذى استباح دم الضحايا. اقيل ودفع غرامة رمزية والملازم دانيال بينيتو الذى قتل اسرى مقيدى الايدى والأرجل فى عملية الليطانى عام ١٩٨١، حكم عليه بـ ١٢ سنة سجنا، لكنه تلقى عفوا من القائد العام للاركان، واطلق سراحه بعد انقضاء ١٦ شهرا فقط على حبسه. ورجال جهاز الامن العام الذين قتلوا مخربين أسروا فى قضية «خط ٣٠٠» ورئيس الجهاز الذى اعطاهم الأمر بالقتل - تم العفو عنهم عن طريق الرئس هيرتزوج حتى قبل محاكمتهم وبالطبع لم يعاقبوا اطلاقا.
تلك هى الحالات القليلة التى تعرضت لاجراءات قانونية او على الاقل لتحقيق قضائى ولكن فى مثل حالة بيرو - وبقية الحالات التى كشف عنها للمرة الاولى هذا الصيف - فلاقضاء ولاحتى تحقيق، بل يبرز الفشل الاخلاقى ويتضاعف أثره. وربما

يستطيع اناس عديمو الضمير او ذوى ميول سادية ان يتسللوا الى مراكز قيادية فى أى جيش ، ولكن عندما يكون عشرات او مئات من الجنود ، عندما يعثر باحثون ومؤرخون على أدلة مفزعة ويحتفظون بها لأنفسهم ، دون ان يفضحوا مرتكبى هذه الاعمال لمعاقبتهم، فان العار يصبح عارنا جميعا، وأى كلام عن فظائع جيوش العدو لن يفيد فى محوه عنا.

إن اعلان المستشار القانونى ميخال بن يائير هذا الاسبوع، ويعد ان يهشم حاجز الصمت، «انه ليس هناك اساس قانونى لاتخاذ اجراءات تحقيق او محاكمة بسبب قتل اسرى ٥٦ و٦٧» هو بمثابة تعميق للعار بل انه يمكن القول، ان دولة يعلن فيها عن أدلة على تورط أناس مازالوا يمارسون العمل داخلها، ومن بينهم وزراء سابقون او حاليون - فى مذابح جماعية للأسرى، ولايحاول الجهاز القضائى بها أن يتحقق على الأقل من صحة او بطلان هذه الادلة أو يقطع الشك باليقين فيها ، فانها لايمكن ان تعتبر بأى حال من الاحوال، دولة قانون او مؤسسات.

لقد برر المستشار القانونى قراره بحجة التقادم، والحقيقة ان تطبيق مبدأ التقادم بالنسبة لمذبحة الاسرى، وهو عار على اسرائيل نفسها، بل انه يجسد سلوكنا الملتوى وغير المنصف (ولااريد ان اقول العنصرى) تجاه قضايا الاخلاق وحقوق الانسان، ففى الستينيات الغينا قانونا يتعلق بالتقادم فى جرائم الحرب ومن بينها قتل الاسرى. غير ان ذلك كان نقط من أجل قتل الاسرى فى اوربا المحتلة اثناء الحرب العالمية الثانية، أى ان المشرع الاسرائيلى رأى فيما فعله جنود ألمان من تنكيل وتقتيل بالاسرى او المعتقلين الذين لاحول لهم ، جريمة لاتغتفر ابدا، أما عندما يفعل ذلك جنود اسرائيليون، فانه قتل عادى يمكن غفرانه وعشرون عاما كفيلة بمحو آثاره.

هذا المبدأ الانتقائى والمزدوج يفسر لنا، كيف انه فى نفس الوقت الذى اتهمت فيه اسرائيل دولا اخرى تقبل مبدأ التقادم بالنسبة لجرائم الحرب، فانها تتهرب هى نفسها من الانضمام الى ما أقرته الامم المتحدة بمنع التقادم على جرائم الحرب فى أى وقت وفى أى مكان.

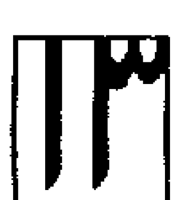
وبالطبع، فان هذا التفريق المخجل يمكن اصلاحه وتداركه، فمازال الطريق امامنا طويلا . وكل المطلوب هو ان يغير الكنيست تعريف جريمة الحرب بقانون يلغى مبدأ التقادم، ويضع تعريفا شاملا بشأن اى عملية قتل للأسرى ايا كانت، بغض النظر عن الحرب التى ارتكبت فيها وقومية القتلى أو القتلة. وعليه فان وزير العدل البروفيسور دفيد ليفاى ، ورئيس لجنة التشريع بالكنيست، ملزمان كلاهما بالبدء فورا فى وضع هذا التشريع.

وطالما لم يحدث ذلك، وبقى القانون على حاله ، فان المستشار بن يائير سيكون على حق فيما ذهب اليه، بانه لايمكن محاكمة قاتلى الاسرى فى ٥٦ و٦٧ غير ان ذلك لن يكون مبررا مقنعا لقراره بالتنازل عن التحقيق مع مرتكبى المذبحة، من أجل تحديد من المسئول (ومن غير المسئول) عنها وفى قضية خط ٣٠٠ تم العفو، من البداية، عن قاتلى الأسيرين. ولكن محكمة العدل العليا وافقت المستشار القانونى آنذاك ، البروفيسور اسحق زامير، بان ذلك لايعنى التنصل من الالتزام بالتحقيق فى الجريمة البشعة التى وقعت ومن ثم تحديد هوية مرتكبيها واتهامهم.

هذا الالتزام المقصود - التحقيق وتحديد المسئولية والاتهام - نال ايضا من الوضع الاجتماعى الكبير ومن الطموحات السياسية للمشتبه بارتكابهم المذبحة والمعروف ان محكمة العدل العليا قررت ان اعفاء الشخص - قد يخفف الحكم من الناحية القانونية، لكنه لايخفف الحكم من الناحية الاجتماعية، ويذكر أن يوسى جنوسير ورفال بنحسى قد جردا من مناصب رسمية كبيرة بسبب جرائمهما، بالرغم من التغاضى عن محاكمتهما قضائيا على نفس الجرائم. وقالت محكمة العدل العليا انه على الوزير ونائبه ورئيس الاركان، «اشاعة العدل والاخلاص» فان من ارتكب جرما بنفسه سيجد صعوبة فى مطالبة الخاضعين لأمره بالاعتراف بما ارتكبوه من انتهاكات . فإذا اشتعلت النيران فى اشجار الارز - ماذا تفعل متسلقات الحائط؟

من هنا يتضح انه يجب منع من كان متورطا فى جريمة حرب، من قيادة تشكيل عسكرى ايا كان ولو لمرة واحدة. وحيث ان من بين الشخصيات التى لها صلة بالقضية سياسيين كبارا، منهم واحد على الاقل يعتبر نفسه مرشحا لرئاسة الحكومة او حقيبة الدفاع - لذا فان تحديد مسئوليتهم (أو تبرئة ساحتهم) سيعد أمرا ايجابيا تماما.

الى جانب الالتزام بتحديد هوية المتهمين، هناك ايضا الالتزام



باظهار الابرياء من أى جريمة. وعلى مكتب بن يائير وضع طلب من قبل جدعون سبيرو، وهو من مقاتلى وحدة اريبه بيرو التى تم انزالها فى متلا ، الذى يقول ان تصريحات قائده السابق جعلته وكل جنود الوحدة فى وضع شك لتورطهم فى هذه المذبحة. وزعم سبيرو وبامانة شديدة ان تحقيقا قضائيا يمكن ان يبرئه من هذه الادعاءات الخطيرة.

اما المستشار القانونى فقال ان المتورطين ايضا فى اعمال القتل الجماعى من حقهم بعد انقضاء فترة التقادم التى تحددت فى القانون المعمول به آنذاك، الا تتخذ بحقهم أية اجراءات او عقوبات. انه أمر بغيض، ولكن ذلك بالضبط ماأعلنه قضاة ألمان عارضوا ابقاء مبدأ التقادم بالنسبة لجرائم الحرب العالمية الثانية. ورد عليهم بحدة آنذاك القاضى حاييم كوهين الذى مثلنا فى لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان: «ان هناك حقاً شرعياً قانونياً للانسانية المتحضرة، ويشمل هذا الحق تحديد من اجرموا فى حق البشرية، وتوجيه التهم اليهم ونبذهم من المجتمع هم والمسئولون عنهم، وعلينا الا نسمح بالصبر عليهم او التسامح تجاههم، لمجرد انقضاء الزمن». ان الشعور الحقيقى تجاه حقوق الانسان يطالبنا بان يتجسد وبشكل ملموس وحاسم واجبنا بالا نسمح ان تمر مثل هذه الاعمال مر الكرام وان تلقى جزاءها المناسب».

هتسوفيه
١٩٩٥/٨/١٧

وماذا بشأن الأسرى اليهود؟

محرر الشئون السياسية

أثار الكشف عن قضية قتل الجنود الاسرائيليين للأسرى المصريين فى كل من حربى ١٩٥٦، و١٩٦٧ اهتمام الجميع، ودفعت المعلومات التى تكشفت عن قتل الأسرى المصريين البعض للمطالبة بتشكيل لجنة على غرار تلك اللجان التى شكلت للتحقيق فى مقتل ارلوزوروف، وللتحقيق مع مدبرى مذبحة كفر قاسم، والتى حققت فى جريمة اختفاء اطفال يهود اليمن.

ومع هذا فليس من المنطق فى شىء ان يقتصر نشاط هذه اللجنة فى حالة تشكيلها على التحقيق فى قتل الاسرى العرب إذ انه يتعين عليها التحقيق أيضا فى قتل الأسرى اليهود، وهذا حتى يصبح من الممكن ان نضع هذا الحادث فى إطار تاريخى صحيح. وستضطر اللجنة فى مثل هذه الحالة للتحقيق بادئ ذى بدء فى قتل مئة وخمسين يهوديا من أبناء قرية كفار عتسيون فى غضون ساعة واحدة، وقد لقى هؤلاء مصرعهم بعد أن جردهم قادة الجماعات الفدائية وجنود الجامعة العربية فى عام ١٩٤٨ من أسلحتهم. وكانت هذه هى المرة الأولى التى يتم فيها قتل الأسرى فى الحروب العربية - الاسرائيلية

كما قام المصريون والسوريون والأردنيون بقتل اليهود فى كافة الحروب، ومازال المصريون يرفضون حتى هذا اليوم البحث عن الطيارين الاسرائيليين الذين هبطوا بمظلاتهم فى مصر، ويرجع سبب رفضهم هذا الى حقيقة ان المصريين لايريدون ان يعرف أحد أن الفلاحين المصريين قتلوا هؤلاء الأسرى ومثلوا بجثثهم..

اما على الجبهة السورية فقد اكتشف جنود من الجيش الاسرائيلى بعض الاسرى الاسرائيليين مقيدى الايدى والأرجل. وفيما يتعلق بالموقف السورى تجاه الأسرى فإنه يثير قشعريرة البدن اذ كان الاسرى الاسرائيليون يتعرضون الى أبشع أنواع التعذيب.

ومن المؤكد ان المصريين والسوريين والأردنيين لن يقدموا

على تشكيل لجان للتحقيق فى قتل الاسرى الاسرائيليين الذين وقعوا فى الأسر خلال الحروب العربية ـ الاسرائيلية، ومن ثم فإذا تشكلت لجنة فى اسرائيل للتحقيق فى مثل هذه الحادثة فإن تشكيلها لن يعدو كونه محاولة الجلد وتعذيب الذات امام العالم بأسره.

وليس من الممكن ان تتشكل مثل هذه اللجنة طالما ان «العدو العربى» لن يقوم بالتحقيق فيما حدث مع الاسرى اليهود، فلقد وقعت فى معسكر الاسرى اليهود فى الأردن فى عام ١٩٤٨ بعض الحوادث إذ قام جنود من الجامعة العربية باطلاق النار فى المعسكر، وبقتل بعض الاسرى.

وفى حقيقة الامر فإن العرب هم الذين بدأوا بقتل الاسرى، ولايعنى هذا الأمر أننا نبرر قيام اليهود بقتل العرب، ومع هذا فإن الصورة لن تكون سليمة فى حالة ما اذا قامت لجنة اسرائيلية بالتحقيق فقط فى قتل الأسرى العرب دون ان تحقق أيضا فى قتل الأسرى الاسرائيليين. وحينما تم قتل الأطباء والممرضات فى قافلة «هاداساه» فى حرب ١٩٤٨ فإنهم قتلوا دون ان تكون لهم أية علاقة بالقتال.

وتواجه وزارة الخارجية الاسرائيلية حاليا أزمة بالغة الصعوبة فهى لاتدرى ما إذا كان يتعين عليها أن تقدم لمصر المادة اللازمة التى تؤهلها للقيام بالتحقيق ام أنه يتعين عليها أن تقدم ردا دبلوماسيا غامضا؟

أما أرييه بيرو قائد السرية التى كانت مسئولة عن الأسرى فقد اعترف فى حوار معه أنه قام بالاشتراك مع جنوده بقتل الاسرى المصريين فى ممر متلا، وبرر تصرفه بقوله ان سريته تلقت امرا بالانتقال من متلا الى جبهة أخرى، وأنه لم يكن بمقدوره نقل الأسرى معه، ومن جهة أخرى فقد تخوف من أن ينصب هؤلاء الجنود كمينا للقوات الاسرائيلية. ولاشك ان هذا القرار الذى اتخذه بيرو كان قرارا متسرعا لاسيما أنه كان يتعرض فى تلك اللحظة الى ضغط عنيف ومن المحتمل ان تكون هيئة الرقابة قد أصابت وجه الحقيقة حينما قررت الا يتم السماح بنشر هذا الموضوع على مدى سنوات طوال، ومع هذا فإن الجدل المثار حاليا حول هذا الموضوع سيصبح مضللا فى حالة عدم تقديم كافة التفاصيل الخاصة بقتل الطرف العربى للأسرى اليهود، هذا القتل الذى بدأ منذ حرب ١٩٤٨.

من قتل اسرانا؟

هتسوفيه ١٩٩٥/٩/٥ من بريد القراء

ذكر الحاخام يوحنان ان افراط الحاخام زخاريا بن افيكولوس أسهم فى تدمير الوطن والهيكل وفى خروجنا من ارض الميعاد، ويتضح من هذه المقولة ان الحاخام زخاريا كان أكثر اهتماما بهيئته فى العالم الآخر اكثر من اهتمامه بمصلحة شعبه فى الوجود.

وحينما نشر احد كبار ضباط الاحتياط فى اسرائيل تلك التفاصيل عن مذبحة الأسرى (هذا بالرغم من أنهم كانوا من الفدائيين الذين قتلوا المدنيين) فإن هذا الأمر يدل على انه كان أكثر اهتماما بضميره من اهتمامه بشعبه. وأود ان أشير هنا الى أن البعض يرى ان بيرو نشر هذه التفاصيل لتصفية بعض الحسابات مع رفائيل ايتان، واريبل شارون.

وإذا كانت وزارة الخارجية الاسرائيلية تشعر بالحرج تجاه هذه القضية فأود الحصول من وزارة الخارجية على معلومات عن قتل الأسرى فى كفار عتسيون فقد قتل عرب جبل الخليل، وقادة قوات الجامعة العربية خلال يومى ١٣، و١٤ مايو من عام ١٩٤٨ مايتراوح بين مائة ومائة وعشرين أسيرا. ففى الثالث عشر من مايو أطلق الجنود العرب النار على كل اليهود الذين تم اسرهم فى كفار عتسيون، ولم ينج من هذا الحادث سوى اربعة اسرى .

أمل ان تنجح وزارة الخارجية الاسرائيلية فى التعرف على القتلة ومحاكمتهم

معاريف
٩٥/٩/١

فريق البحث عن مفقودى جيش الدفاع الاسرائيلى الغى السفر الى مصر

بن كسفيت

التقى نائب وزير الخارجية عضو الكنيست إيلى دايان أمس فى مكتبه بتل أبيب مع سفير مصر فى اسرائيل محمد بسيونى، دايان سيتوجه يوم الاثنين الى مصر لاجراء محادثات تمتد لمدة يومين. وسيطلب نائب الوزير من السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى الاسراع بتشريع قانون ضد القذف وتشويه السمعة، المطروح حاليا فى مراحله الاولى امام البرلمان المصرى. ويقول دايان ان هذا القانون سيتيح لاسرائيل او لممثليها المكلفين اقامة دعاوى تشهير فى حالة نشر افتراءات أوقذف وتشهير لاصحة لها فى وسائل الاعلام المصرية. وصرح دايان أمس لمعاريف: «القانون موجود فى مراحله الاولى بالفعل وسيشمل عقوبات شديدة، تتضمن السجن لمروجى هذه الافتراءات. وآمل ان يعيد هذا القانون الصحافة المصرية الى عهدها ويردها عن نشر قصص لاأساس لها». وقبل المقابلة المذكورة مع ديان أنكر بسيونى نبأالغاء مصر أى زيارة لشخصيات اسرائيلية مالم تبدأ اسرائيل التحقيق فى قضية الاسرى. وقال بسيونى: «انه لاصحة لهذا الخبر، فنائب وزير الخارجية هو ضيف مرغوب فيه وسيلقى فى مصر استقبالا وديا. وقد أعرب دايان لبسيونى عن قلق اسرائيل مما ينشر فى مصر بشأن قضية الاسرى خاصة القصة التى نشرتها جريدة الشعب، عن سفير اسرائيل لدى مصر داوود سلطان. وقال دايان «اننا نتوقع ان تقوم الحكومة المصرية والبرلمان، بتكذيب هذه القصص الخيالية» وأكد على مايحمله ذلك من تعريض الامن الشخصى للسفير واعضاء السفارة للخطر. ورد بسيونى بان صحف المعارضة هذه، هى صحف تفتقد الى الجدية، وسأل ديان لماذا تتباطأ الحكومة الاسرائيلية فى بدء تحقيق رسمى فى القضية، فقال له بعث بمذكرة الى المستشار القضائى للحكومة بهذا الشأن. والمستشار ليست له صفة حكومية ومستقل، ومن غير الممكن التحقيق فى ذلك الآن بعد مرور ٤٠ سنة.

فقد انطبق عليه قانون التقادم. كما قال دايان لبسيونى.

خلال ذلك قرر أمس الوزير الاسرائيلى الذى كان يعتزم السفر الى مصر خلال ايام، لمواصلة البحث عن جثث مفقودى جيش الدفاع الاسرائيلى فى حرب «يوم الغفران»، قرر تأجيل السفر بسبب المشاعر السائدة فى علاقات الدولتين حول قضية قتل الاسرى.

والموقف المصرى هو انه ليست هناك صلة بين القضيتين وفى حديثه اليوم فى ملحق معاريف، قال الرئيس مبارك ان الجيش المصرى سيستمر فى المساعدة على هذا العمل الانسانى. غير انه بالتشاور مع سفارة اسرائيل فى القاهرة قررت القدس تأجيل سفر الوفد حتى تهدأ النفوس.

وكان زعيم الليكود، عضو الكنيست، بنيامين نتانياهو الذى التقى أمس ايضا مع سفير مصر لدى اسرائيل، وقد أعرب له عن استيائه من تصريح الرئيس مبارك بشأن ضرورة مساندة المسيرة السلمية قبل ان يصل الليكود الى الحكم. وقال نتانياهو ان الشئون الداخلية لاسرائيل يجب أن تبقى من شأن سكانها فقط. واوضح ان حكومة بزعامة الليكود ستواصل السعى الى السلام مع كافة اطراف العالم العربى التى تعترف بحق وجود اسرائيل.

جرائم الحرب، هى جرائم الحرب

يديعوت احرونوت
٩٥/٨/١٤

عمانوئيل جروس

من خلال الوثائق التى تم السماح بنشرها هذه الايام وهى الوثائق التى تتعلق بحرب سيناء فى عام ١٩٥٦ عرفنا ان هناك شكوكا فى تنفيذ قانون جرائم حرب على بعض القادة الذين شاركوا فى قتل بعض الاسرى المصريين بوحشيه.

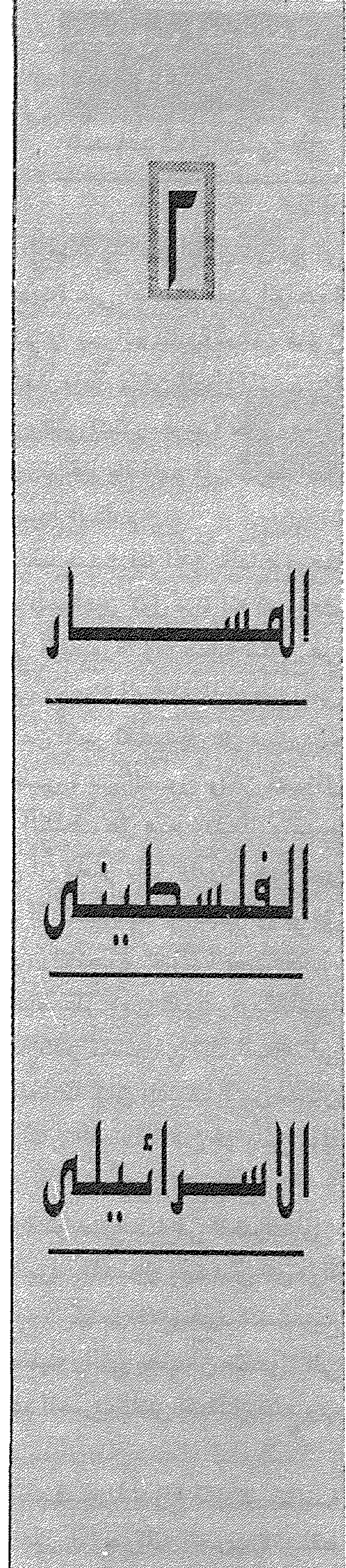
وليس هناك شك فى ان التحقيق فى هذه الجرائم يعتبر امرا حيويا من الناحية القانونية والتاريخية على حد السواء، ولكن من المهم ايضا ان نستوعب الدرس الان من هذه الفعلة النكراء، حيث انه للاسف الشديد، على الرغم من اننا يجب ان نكون اكثر حساسية ازاء جرائم الحرب الا ان الدستور الاسرائيلى لم يتضمن هذه النقطة، اى ان القانون الاسرائيلى لايشمل بندا يمكن بمقتضاه محاكمة اولئك الذين قتلوا الاسرى المصريين فى هذه الحرب. والقانون الوحيد الذى يتعرض لجرائم الحرب هو القانون الذى يطالب بمحاكمة النازيين والذين ساعدوهم، وهو القانون الذى صدر فى عام ١٩٥١، وقد جاءت عبارة «مجرمى حرب» فى هذا القانون مقتصرة على الجرائم التى ارتكبت فقط خلال الحرب العالمية الثانية. ولكن ماهو الشئ الذى منع دولة اسرائيل حتى الان من سن قانون لمحاكمة العسكريين الاسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم حرب؟ ولماذا لم تنضم اسرائيل الى المعاهدة الدولية الخاصة بهذا الموضوع فى منتصف الستينيات؟ وربما فى السنوات الاولى لقيام الدولة لم يخطر على بال المشرع انه سيكون هناك جندى اسرائيلى متورط فى جرائم حرب. ولكن لايمكن ان نقبل ان موضوعا على هذا القدر الكبير من الاهمية يتعلق بتكوين الشعب اليهودى يترك هكذا بدون تنظيم ويترك «لمحاكمة التاريخ».

ويعرف المتخصصون فى التاريخ القانونى فى جيش الدفاع بكل تاكيد انه خلال السنوات الماضية تم تقديم بعض الضباط والجنود للمحاكمة بتهمة قتل الاسرى. والحادثة الاكثر بروزا هى حادثة الضابط بنيتو الذى اتهم بجريمة قتل بعض الاسرى فى عملية الليطانى ولكنه حظى بتخفيف الحكم بدرجة كبيرة بواسطة رئيس الاركان العامة فى ذلك الوقت - رفائيل ايتان - وعلى اى حال فاننا بصدد حالات معدودة على اصابع اليد الواحدة وبصدد بعض المتهمين الذين اتهموا بجرائم عادية حسب قانون العقوبات، اى عقوبة القتل بصفة عامة. ولكن الدول المتحضرة يجب ان تفرق بين قتل الاسرى والتى تعتبر جريمة حرب، وبين القتل وبينما جريمة القتل العادى تسقط بالتقادم فإن جريمة قتل الاسرى لايجب ان يطبق عليها مبدأ التقادم.

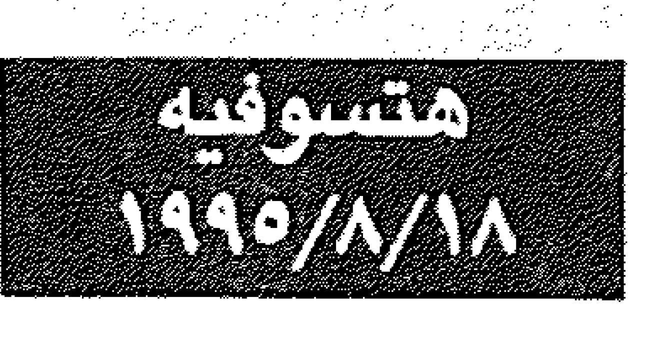
وهناك مسألة اخرى وهى: كيف حدث انه الان بالذات وبعد مرور حوالى اربعين عاما عرفت الجماهير لاول مرة انه قد وقعت جرائم حرب بهذا القدر من الخطورة؟ والاجابة تكمن فى الاستخدام المبالغ فيه من جانب اجهزة السلطة لمايسمى بأمن الدولة، والذى امتنعوا بسببه عن نشر تفاصيل عن مثل هذه الجرائم ولم يتعرضوا لها باى صورة من الصور. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الان هو: هل الكشف عن هذه الافعال وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة يمكن ان يضر بأمن الدولة؟ هذا غير مؤكد ولكن هذا درس هام يجب ان نستوعبه. ولايجب ان نوافق على السكوت عن جرائم الحرب، والاتجرى حولها تحقيقات، والايتم الاعلان عنها بدعوى الحفاظ على امن الدولة. «وبالمناسبة لماذا لم يمتنعوا عن نشر حادثة كفر قاسم فى تلك السنة، اى عام١٩٥٦؟ ربما لانه فى هذه الحادثة كان الضحايا من سكان الدولة واما فى الحالات الاخرى كان الضحايا من مواطنى دولة العدو».

لقد علمنا جنودنا ان كل شيء ليس مباحا فى الحرب، وان النشاط الحربى له قوانينه وله قيوده المعمول بها لدى كل دولة ذات حضارة، ولكن هذا التعليم لايكتمل الابوجود التشريع المناسب. واقصد هنا القيم العالمية والتى يجب ان تتحول الى بنود قانونية على غرار جرائم الحرب التى تتصل بالحرب العالمية الثانية.

ولذلك فقد حان الوقت الذى ينظم فيه المشرع قانونا خاصا لمعاقبة مجرمى الحرب ويؤكد على ان جريمة الحرب لاتسقط بالتقادم.



معركة أوسلو (ب)



علق رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاسرائيلى اسحاق رابين على الوثيقة التى عرضت امام الحكومة والتى تضمنت ماتم التوصل اليه بين وزير الخارجية الاسرائيلى شمعون بيريز وياسر عرفات بقوله «ان ماجاء بهذه الوثيقة يمس على نحو مباشر بفكرة ارض اسرائيل الكاملة» ويمكننا على نحو آخر قول أن هذه الوثيقة تعيد الجيش الاسرائيلى الى حدود ما قبل ٤ يونيو ١٩٦٧، وتدور كل التفاصيل الواردة فى هذه الوثيقة فى فلك الاضرار بفكرة ارض اسرائيل. ومع هذا فالأمر المذهل حقا أن هذه الحكومة اليهودية تفتخر بالتوصل الى هذه الوثيقة. وبالرغم من أنه كان يتعين على رابين قول أن هذه الوثيقة تبشر بأقامة دولة فلسطينية فإن هذا الرأى لايعدو كونه ضربا من ضروب الاستهلاك الاعلامى حيث إنه لم يعد من الممكن وقف المسيرة السياسية لاسيما أن المجتمع الدولى لن يقبل السماح لاسرائيل بالسيطرة على مايربو على مليون فلسطينى فى إطار الحكم الذاتى. وكما يبدو فقد اخطأ رئيس الوزراء الاسرائيلى الاسبق مناحيم بيجن حينما وافق وفى إطار اتفاقيات كامب ديفيد على منح حكم ذاتى لعرب اسرائيل. ومن المؤكد ان التأييد العالمى الذى يحظى به العرب على الساحة الدولية لن يسمح ببقاء الحكم الذاتى.

وقد ذكر وزير الداخلية الاسرائيلى ايهود باراك انه يعتقد استنادا لخبرته العسكرية ان اسرائيل تتنازل حاليا عن الارض قبل ان تتوصل الى حل لبعض القضايا الملحة مع الفلسطينيين، ألا وهى قضايا: القدس، وحق العودة والميثاق الفلسطينى، ويمكننا على نحو آخر قول أنه عند البدء فى مفاوضات التسوية النهائية فستصبح معظم الأراضى فى حوزة الفلسطينين، وعندئذ فإن مسار المفاوضات سيكون فى صالحهم حيث إنه لن يصبح هناك مايمكن التفاوض بشأنه بعد حصولهم على الارض. وحينما صرح رابين «قررنا وضع حد لسيطرتنا على الفلسطينيين، وسيوجه هذا المبدأ سياستنا» فإن خطورة هذا التصريح تكمن فى أنه يعني ان رابين يكتفى بالعمل من منظور فكرى معين، وليس من منظور سياسي واقعي.

وفى المقابل فإن ايهودا باراك يتصور أن عرفات سيعلن غداة الانتخابات قيام الدولة الفلسطينية، وأن غالبية دول العالم ستعترف بها، وانه حتى إذا لم يتخذ هذه الخطوة، فإن الأتفاق الحالى يضمن له السيادة على الضفة الغربية دون أى عناء.

وبالرغم من أن الاراء التى عبر عنها باراك تتحلى بالمنطق الا ان اسحق رابين عقب عليها بقوله «إنك غير مطلع على تفاصيل الاتفاق»، ومن الواضح ان رابين لايعقب على هذا النحو اللاذع الا

لكل من تسول له نفسه توجيه اى انتقاد للاتفاق، ومن ثم فهو لايولى اى اهتمام يذكر الى آراء قادة الجيش الاسرائيلى الذين يرون ان هذا الاتفاق غير قابل للتطبيق من الناحية الأمنية.

ويعقب رابين دائما على آراء القيادة العسكرية بقوله إنه يحق فقط للقيادة السياسية اتخاذ القرارات، وأن دور القيادة العسكرية يقتصر على التنفيذ، وبالرغم من وجاهة هذا الرأى الا أن استمرار المسيرة على هذا النحو يدل على عدم تحلى القادة بروح المسئولية، كما أنه اذا وقعت أية كوارث فإن الجميع سيوجه اصبع الاتهام الى القيادة العسكرية محملا اياها مسئولية عدم الوقوف على أهبة الاستعداد. ولن يصبح بوسع الجيش عندئذ تحذيرنا من خطورة السير على درب هذه التسويات.

وفى حقيقة الأمر فإن الحكومة الاسرائيلية تراهن حاليا وبشكل بالغ الخطورة سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الأمنية بأرساء التسوية النهائية، ولن يصبح من الممكن سواء فى المستقبل القريب أو البعيد التراجع عمايتم حاليا الاتفاق عليه. ومن المؤكد ان أية محاولة للتراجع عن الاتفاق ستعرض اسرائيل الى ردود أفعال عالمية حادة، ويعنى هذا الامر اننا سنخوض وعلى مدى عدة اجيال مغامرة بالغة الخطورة.

مقابل الاتفاق

سئل وزير الخارجية الاسرائيلى ومهندس أوسلو شمعون بيريز خلال احدى جلسات الحكومة عما ستجنيه اسرائيل من هذا الاتفاق، ومن الانسحاب من كبرى المدن الفلسطينية، ومن نقل السلطة فى الاراضى المحتلةالى منظمة التحرير الفلسطينية، وأجاب بيريز على هذا السؤال بقوله لقد حصلنا على موافقتهم على التوصل الى اتفاق، وكانت هذه الاجابة تتسم في حقيقة الامر بافتقارها الى المنطق حيث ان دولة اسرائيل لم تكن فى حاجة بعد مضى مايقرب من خمسين عاما على بقائها لاعتراف عرفات ورفاقه.

وفيما يتعلق بالتعهد الذى قدمه عرفات فى اتفاقيات أوسلو والخاص بتغيير الميثاق الفلسطيني فلم يتم تنفيذ هذا التعهد. وكان هذا التعهد فى حقيقة الأمر ينتمي الى هذا النوع من التعهدات التى يعرف الجميع مسبقا أنها لن تنفذ فقد كان عرفات وبيريز يعلمان ان تركيبة المجلس الوطنى الفلسطينى تركيبة شديدة الخصوصية يصعب معها إحداث اى تغيير فى الميثاق، كما أن عرفات لم يتعهد فى اتفاقيات أوسلو بأنه سيتم تغيير الميثاق فى موعد معين، ومن ثم فليس من الممكن ان يدعى احد أن عرفات انتهك احد بنود الاتفاق. ومع هذا فقد حدد اتفاق «أوسلو ب» موعدا لهذا التغيير الذى من الواجب ان يحدث عقب انتخابات مجلس السلطة الفلسطينية.

ويسود حاليا افتراض مفاده ان عرفات سيلغى المجلس الوطنى الفلسطينى الذى شكله، وسيعلن قيام مجلس منتخب، وسيتخذ هذا المجلس الجديد قرار الغاء الميثاق. وفى واقع الأمر فإن هذا التحول يعد جزءا من لعبة الخداع التى يمارسها الطرفان على أمل ان يتقبلها الرأى العام.

وقد جاء فى اتفاق «اوسلو أ» ان الجيش الاسرائيلى سينسحب من كبرى مدن يهودا والسامرة، ولكن لم يتم تحديد مصير المنطقة القروية، هذه المنطقة التى يبلغ عدد القرى الواقعة بها أربعمائة وعشرين قرية، كما لم يتم تحديد مساحة هذه المنطقة. وتطالب منظمة التحرير الفلسطينية حاليا بأن يشمل الانسحاب من كبرى المدن كافة بقاع المنطقة بما فيها القرى، وفى المقابل فقد زعم الطرف الاسرائيلى ان اتفاق «أوسلو أ» لم يتضمن هذا الأمر، واقترحت اسرائيل فى المقابل ان تنتقل ادارة المنطقة القروية والتى تقع بها بعض المستوطنات الى منظمة التحرير الفلسطينية على أن تتولى اسرائيل مسئولية القضايا الأمنية فى هذه المنطقة. ولم يحظ هذا الاقتراح الاسرائيلى بقبول عرفات الذى وصفه بأنه محاولة لتقسيم الضفة الى عدة كانتونات أى مقاطعات. ومع هذا فقد تم الاتفاق فى نهاية الامر على أنه يحق للشرطة الفلسطينية اقامة عدة نقاط فى هذه القرى، وأن تقوم الشرطة الفلسطينية بحملاتها فى المنطقة بالتنسيق مع قوات الجيش الاسرائيلى. وينطوى هذا الأمر على التسليم بإدخال عنصر من السلطة الفلسطينية الى منطقة القرى هذا بالرغم من أن اتفاق أوسلو لم يذكر ذلك.

وفيما يتعلق باتفاق طابا فلم يتضمن هذا الاتفاق أية خرائط ومن هنا فهو مجرد إعلان مبادئ كان من الواجب ان يصاغ على نحو مفصل. وقد طالب عرفات بإعداد خطة وجدول زمنى للانسحاب مدعيا أنه إذا لم يتم الانسحاب قبل بدء انتخابات الكنيست التى ستجرى فى العام القادم فمن المحتمل الا يتم تنفيذ الاتفاق. وقد تعهد بيريز بالانسحاب على ثلاث مراحل وفقا لجدول زمنى على أن يتم الانسحاب فى كل مرحلة من أحدى

المناطق.
ويثير هذا الاتفاق جدلا جوهريا حيث إنه ليس من المعروف ما إذا كان الاتفاق يقر حاليا أسس التسوية النهائية، ومن الواضح حاليا ان صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية لن تشمل كلا من القدس والمستوطنات، ومعسكرات الجيش الاسرائيلي. ويرى بيريز انه نظرا لأن الاتفاق لم يتوصل الى حل بشأن هذه القضايا فإن هذا الامر يعنى أنه لم يتم إقرار اسس التسوية النهائية، ومع هذا فإن قيام السلطة الفلسطينية بفرض سيطرتها على المدن وجزء من القرى يعنى حتما اقرار التسوية النهائية. ويعطى هذا الوضع لمنظمة التحرير الفلسطينية فرصة تحقيق حلمها فى إقامة دولة حيث إنه لم يعد أمامها سوى عدد محدود من القضايا ستستطيع فيما بعد حسمها. ومن المؤكد ان عرفات قد نجح فى الصراع الحالى فى التغلب على بيريز حيث إن عرفات يهتم بأسس التسوية النهائية أكثر من اهتمامه بأسلوب بيريز الرصين.

اتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتى

وتجدر الاشارة هنا الى أن مفاوضات الحكم الذاتى التى بدأتها مصر واسرائيل بموجب اتفاقيات كامب ديفيد قد توقفت فى حينها بسبب الخلاف حول ماإذا كان الحكم الذاتى سيؤدى فى نهاية الامر الى اقامة دولة فلسطينية أم لا؟، وقد نجم هذا الخلاف من مطالبة مصر بمنح مؤسسات الحكم الذاتى قدرا من الصلاحيات السلطوية التى تعنى انها تتمتع بالسيادة بينما عارضت اسرائيل هذا المطلب. وتوقفت المفاوضات نظرا لان مصر لم تكن مستعدة لتقديم اى تنازلات باسم الفلسطينيين. وكان من بين ماجاء فى اتفاقيات كامب ديفيد بشأن الحكم الذاتى موافقة مصر واسرائيل على التوصل الى تسويات انتقالية فى يهودا والسامرة وغزة لفترة لاتتعدى السنوات الخمس بغرض ان يتم منح حكم ذاتى شامل للسكان، وأن تتوقف وفقا لهذه التسويات الادارة العسكرية وادارتها المدنية عن ممارسة مهامها. وتم الاتفاق على أن يجرى سكان هذه المنطقة انتخابات حرة لاقامة سلطة ادارة ذاتية تختلف عن الادارة العسكرية الحالية، وعلى ضرورة أن تضع هذه التسويات فى اعتبارها مبدأ الادارة الذاتية لسكان الأراضى، ودواعى الأمن المشروعة لكافة الأطراف وستوافق مصر واسرائيل والأردن على الطرق التى من الواجب اتباعها لتأسيس سلطة الادارة الذاتية المنتخبة فى يهودا والسامرة وغزة، وستتفاوض الأطراف للتوصل الى اتفاق يحدد صلاحيات ومسئولية سلطة الادارة الذاتية فى يهودا والسامرة وغزة، وسيتم انسحاب قوات اسرائيلية، وسيتم اعادة نشرها فى مناطق الأمن التى سيتم تحديدها. وسيتم تشكيل قوة شرطة محلية ومن الممكن ان تضم هذه القوة فى صفوفها مواطنين اردنيين. وعلاوة على هذا فستقوم قوات اسرائيلية وأردنية بحملات مشتركة، كما أنها ستتعاون فى تحصين نقاط المراقبة للحفاظ على أمن الحدود.

وعند إقامة سلطة الادارة الذاتية فى يهودا والسامرة وغزة فستبدأ وبأسرع مايمكن الفترة الانتقالية التى تقدر بخمس سنوات، وبعد بداية الفترة الانتقالية بثلاث سنوات فإنه ستبدأ مفاوضات تحديد الوضع النهائى ليهودا والسامرة وغزة، وعلاقة سكان هذه المناطق بجيرانهم. كما جاء فى اتفاقيات كامب ديفيد أن الممثلين المنتخبين من قبل سكان يهودا والسامرة وغزة سيقررون كيفية اقامة الادارة الذاتية على نحو يتماشى مع بنود الاتفاق. كما أقر الاتفاق ان المفاوضات ستجرى على أساس قرار الأمم المتحدة ٢٤٢.

ووفقا لاتفاقيات كامب ديفيد فإن انتخابات الادارة الذاتية ستجرى قبل ان تعلن اسرائيل عن انسحابها من كبرى المدن، كما جاء بالاتفاقيات ان الجيش الاسرائيلى سيقوم بالانسحاب وبإعادة الانتشار بعد إقامة الادارة الذاتية. وتجدر الاشارة الى أن الاتفاق لم يتضمن عمدا حجم انسحاب القوات، وحدود اعادة الانتشار، وتم ترك هذا الأمر للمفاوضات.

ومع هذا فحقيقة الامر ان اتفاقيات كامب ديفيد التى أرست اساس الحكم الذاتى تنطوى على أساس الدولة الفلسطينية، ومع هذا فقد كان مناحيم بيجن يرغب فى أن يدوم الحكم الذاتى لفترة طويلة. ولاتتضمن اتفاقيات كامب ديفيد اى تعهد لما سيحدث بعد خمس سنوات من اقامة الحكم الذاتى. اما تنفيذ اتفاق أوسلو «ب» فإنه يقود بشكل واضح الى التسوية النهائية. ولايتضمن اتفاق طابا اى بند عن وضع الاماكن اليهودية المقدسة فى يهودا والسامرة فلم يكن الفلسطينيون مستعدين للتفاوض بخصوص هذا الموضوع. ومازال هناك العديد من المواضيع المعلقة مثل الخليل والمياه واطلاق سراح المعتقلين، وحجم المجلس الفلسطينى، والانتخابات فى شرق القدس. وتعد كل هذه العقبات بمثابة الغام حقيقية على طريق المفاوضات المستقبلية.

اتفاقيـة أوسلو: اعـادة تقـيـيم

دافار
١٩٩٥/٨/٢٤

شموئيل سجيف

لولا العملية الارهابية التى وقعت هذا الاسبوع فى احد الاتوبيسات فى القدس، لكان هناك مجال لدراسة الدعوات المتكررة للرئيس وايزمان بوقف المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية مؤقتا وذلك من اجل الموازنة بين الآمال وخيبة الامل منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو ومثل الكثيرين من المؤيدين لعملية السلام، على استعداد لدفع الاراضى ثمن مقابل هذا السلام المنشود. كذلك يعتقد الرئيس عيزر وايزمان ان هناك مجالا لاعادة النظر فى ياسر عرفات ومعرفة ما اذا كان شريكا فعليا وموثوقا فيه فى المفاوضات وما اذا كان قادرا بالفعل على الالتزام بوعوده واحترامها.

ان ضرورة «اعادة التقييم» قد زادت فى الفترة الاخيرة بعد التوقيع على وثيقة التفاهم بين اورى سافير وابوالعلاء فى طابا. هذه الوثيقة تم التصديق عليها بأغلبية الاصوات فى جلسة الحكومة الاسرائيلية. وفى المقابل وعلى الرغم من البيانات المضللة والملتوية التى صدرت من تونس فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تصدق على «وثيقة التفاهم».

وتجدر الاشارة الى ان المصادر الامريكية الوثيقة والتى تتابع مايحدث فى المعسكر الفلسطينى قد اعربت عن شكوكها فى ان تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مخولة بالتصديق على هذه الوثيقة. واعلنت هذه المصادر الامريكية ان ثمانية من اعضاء اللجنة التنفيذية من بين مجموع الاعضاء البالغ عددهم ثمانية عشره عضوا قد تقدموا باستقالاتهم احتجاجا على اتفاقية اوسلو. ومن بين العشرة الباقين ـ نجد ان فاروق قدومى يعترض بشدة على عملية السلام مع اسرائيل واما محمد عباس (ابومازن) فإنه يعترض على اسلوب ادارة عرفات للمفاوضات وخوفا من ان يهزم فى الاقتراع قرر عرفات عدم طرح وثيقة سافير ـ ابوالعلاء للاقتراع. وعلى الرغم من ذلك فقد نجحت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى تقييد ايدى ياسر عرفات فى قضايا الخليل والقدس وفرضت عليه ان يتخذ مواقف متشددة فى القضايا الاخرى التى بقيت محل خلاف.

وفور انتهاء اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فى تونس توجه قدومى الى دمشق فى محاولة للحصول على موافقة الرئيس السورى حافظ الاسد بشأن اقامة جبهة معارضة قوية تضم ليس فقط المنظمات الفلسطينية المرتبطة بسوريا والتابعة لها ولكن ايضا حماس والجهاد الاسلامى التى فتحت مكاتب اتصال لها فى دمشق. والاعتراض على استمرار المفاوضات مع اسرائيل قد تزايدت حدته حتى لدى اعضاء السلطة الفلسطينية واطقم المفاوضات الفسلطينية. فعلى سبيل المثال نجد أن محمد زهدى النشاشيبى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووزير المالية فى السلطة الفلسطينية اعترض هذا الاسبوع علانية على التزام عرفات بالغاء البنود المعادية لاسرائيل فى الميثاق الوطنى الفلسطينى بعد اسبوعين من الانتخابات فى المناطق. وفى لقاء مع مراسل صحيفة الحياة فى لندن قال النشاشيبى انه لايرى ضرورة لالغاء بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى التى ترفض وجود اسرائيل قبل التوقيع على التسوية الدائمة فى مايو ١٩٩٩.

وفى ظل هذه الظروف فإن السؤال الذى يطرح نفسه الان هو: ماهو الثقل السياسى لعرفات وهل هو قادر على فرض سيطرته على اولئك الذين يعارضونه؟

بعد التوقيع على وثيقة التفاهم، قال بيريز ان الاتفاق يخلق وضعا فى الضفة الغربية لايمكن تغييره. وأوضح ان هذا الاتفاق يمهد الطريق نحو الحل الدائم وانه فى هذه المرحلة ليس المقصود تقسيم السيادة فى المناطق بل تقسيم الصلاحيات. وفيما يتصل بالمستوطنات، فقد اعرب بيريز عن اعتقاده بانه لن

تحدث كارثة فى حالة خضوع المستوطنين للسلطة الفلسطينية ولم تمر ٢٤ ساعة على هذا التصريح حتى قرأنا ان عضوا نشطيا اخر فى زعامة منظمة التحرير الفلسطينية كتب فى صحيفة الحياة يقول انه فى نطاق التسوية الدائمة سوف تصر المنظمة على اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وعلى اخلاء جميع المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا العضو النشيط هو ممدوح نوفل المستشار الخاص لعرفات لشئون الامن القومى وهو الرجل الذى حاول عرفات فى حينه ان يهربه الى قطاع غزة فى حقيبة سيارته.

وعلى ضوء هذه المواقف الفلسطينية المتطرفة وعلى ضوء المعارضة الشديدة لزعامة عرفات، حتى داخل معسكره، من الممكن ان نسأل: الى اين تؤدى اتفاقية اوسلو؟ وحتى لو ادت هذه العملية فى نهاية الامر الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة، هل من العدل ان نفقد الورقة الاساسية حسبما تم الاتفاق على ذلك فى طابا الا وهى الارض. فى هذه المرحلة من المفاوضات دون حل مشكلة القدس والمستوطنات والحدود الدائمة اولا؟ وعلى الرغم من ذلك فإن شيئا واحدا على الاقل يجعل هناك فارقا طيبا بين محادثات طابا - وايلات وبين محادثات اوسلو. ففى هذه المحادثات عاد رئيس الوزراء اسحاق رابين الى الاستحواذ على عملية ادارة المفاوضات مع الفلسطينيين. فهو يوجه وزير الخارجية شمعون بيريز وطاقم المفاوضات وهو الذى يحدد مدى المرونة فى الموقف الاسرائيلى فى المراحل المختلفة.

وعلى عكس اتفاقية اوسلو التى اكدت على التعاون الاقتصادى والاقليمى وحددت جدولا زمنيا صارما للتنفيذ - فإن رابين قد وضع قضية الامن فى بؤرة المحادثات وحدد جدولا زمنيا اكثر مرونة لتنفيذ الاتفاق. وبالفعل فإن العملية الانتحارية التى وقعت هذا الاسبوع فى القدس ابرزت عنصر الامن فى كل تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين. ولذلك يجب علينا ان نميز الآن قدرة عرفات في الحفاظ على الاتفاقيات واحترامها وتنفيذها وفى اى ظروف. وربما يؤدى الحوار الصريح والمباشر بين رابين وبين عرفات الى الرد على السؤال الذى يزعجنا الان وهو: هل من الممكن ان نوقع الان على اتفاقية طابا فى واشنطن ام انه ربما من الافضل ان ننتظر لنرى هل عرفات قادر على فرض زعامته على خصومه؟

رابين هو الذى سيحسم

هاآرتس
١٩٩٥/٩/٥

أورى نير

تواجه المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية هذه الايام نقطة حسم صعبة جدا منذ بدء عملية مدريد. فى الايام القليلة القادمة سيتقرر كيف تبدأ عملية الانسحاب الاسرائيلية من الضفة الغربية. يعلم المتفاوضون والقائمون عليهم، انهم مقدمون على قرارات مصيرية. هذا هو السبب الاساسى فى المعدل البطئ للمفاوضات. ولكنه ليس الوحيد.

هناك سبب آخر هام، وهو وجود خلافات بين المشاركين فى المفاوضات من الجانب الاسرائيلى. كلما اقتربت نقطة الحسم، ازدادت حدة الخلافات بين المسئولين الاسرائيليين الذين يديرون المفاوضات. يكمن الخلاف الرئيسى بين مسئولى وزارة الخارجية و المؤسسة العسكرية، وعلى الاخص جيش الدفاع، وهو يتعلق بقضية الترتيبات الامنية فى الضفة الواردة في الاتفاق المرحلى، ولكن ليس هذا فقط.

يعتقد مسئولو الخارجية الذين يديرون المفاوضات، ان ممثلى جيش الدفاع المنوطين بعرض وجهات نظر الامن مصابون بخوف زائد عن الحد فى هذه المجالات، وبهذا يضيقون جدا من مساحة المناوره امامهم اثناء المحادثات. ومن بين هذه النماذج، مسألة صلاحيات التخطيط والبناء التى سيحصل عليها الفلسطينيون. يريد ممثلو المؤسسة العسكرية ان يفرضوا قيودا قوية على هذه الصلاحيات تخوفا من ان يقوم الفلسطينيون

بعمليات بناء مكثفة على طول الطرق الهامه، مما قد يثقل او يهدد حركة المرور امام السيارات الاسرائيلية. يقول المدنيون المشاركون فى المفاوضات ان هذا الموضوع يمكن حله عن طريق تشكيل لجان مشتركة، ولكنهم فى الجيش يخشون من أجهزة المشوره والتنسيق فى الامور المتعلقة بالامن، انطلاقا من التشكيك فى جدواها. يقولون فى الجيش ان التجربة فى غزة تشير الى نقض الفلسطينيين للاتفاقيات فى جوانب هامه مرتبطة بالمحافظة على المصالح الاسرائيلية. ولعل مسألة تسليم المتهمين تعتبر نموذجا هاما فى هذا الصدد. يرفض الفلسطينيون ايضا وبشدة مساعدة اسرائيل فى تنفيذ الاحكام. هناك فى غزة توجد حالات كثيرة لفلسطينيين مدينين لاسرائيليين باموال ويحتمون بالحكم الذاتى ويرفضون تسديد هذه الديون. وقد طلبت اسرائيل تنفيذ الاحكام الصادرة ضدهم حسبما هو وارد فى اتفاق القاهرة، الا أن السلطة الفلسطينية ترفض بشدة. هناك مشكلة مماثلة نجدها فى مجال السلع المسروقة، واعمال الاعتقال والتحقيق العنيف مع اسرائيليين يتم القبض عليهم فى غزة.

هناك عيوب فى اداء الاجهزة فى غزة والتى اقيمت حسبما جاء فى الاتفاقيات. منذ وقت طويل لم تجتمع فى غزة اللجان المشتركة لشئون الامن والقضاء. واللجنة المدنية تواصل اجتماعها بشكل روتينى، لانها هى السبيل امام الفلسطينيين للحصول على تأشيرات مختلفة من اسرائيل. ان ماحدث فى غزة ـ على سبيل المثال ـ هو ان الشرطة الاسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركه، لم تعد تعمل كقنوات تعاون. بدلا منها ظهرت قنوات غير رسمية، موقته للتعاون على اساس بعيد عن الاتفاقيات. مثال ذلك، قناة الحوار بين قائد المنطقة الجنوبية اللواء شاؤول موفاز ورئيس جهاز الامن الوقائى فى القطاع، محمد دحلان.

ان الدروس المستفادة من كل هذا جعلت قيادة الجيش تبدى تحفظا حادا تجاه اية تسوية تعتمد اكثر من اللازم على التعاون مع الفلسطينيين. ويعتقدون فى وزارة الخارجية ان ترسيخ هذا التعاون هو مفتاح النجاح. لقد ثبت ان الاتفاقيات ترسم فقط خطوط الاطار العام للواقع الفعلى، اما الواقع فهو الذى يرسم بعد ذلك مضمون الاتفاقيات (ولعل النموذج القوى على ذلك هو اتفاق باريس للتعاون الاقتصادى بين اسرائيل ومنظمة التحرير، والذى احتضر مع ولادته). لهذا السبب بالذات يريد مسئولو المؤسسة العسكرية عدم السماح لهذه الاتفاقات أن تمنع من رسم الواقع الامنى وفقا للاحتياجات التى ستظهر فى المستقبل. يقولون فى وزارة الخارجية انه اذا كان هذا هو المنطق الذى يقود سياسة المفاوضات، فإن اسرائيل لن تتقدم ابدا فى اتجاه التخلص الحقيقى من سياسة الاحتلال.

وتعد مشكلة الخليل تجسيدا للتناطح بين السلك العسكرى وبين السلك الدبلوماسى. ان الخليل تعد بمثابة عدسة مكبرة، تظهر مشكلة انتقال السلطة الى الفلسطينيين مع استمرار الوجود التام فى قيادة المنطقة الوسطى العسكرية، مازالوا يرسمون سيناريوهات الاحداث المخيفة المتوقعة، لو تم السماح باى وجود مسلح للشرطة الفلسطينية فى المدينة.

اذا كان اغلب مستوطنى الضفة لايقصدون الا تخويف الشرطة الفلسطينية وتهديدها باستخدام السلاح، فإن هناك اعتقادا كبيرا بان المتطرفين من بين هؤلاء المستوطنين سوف ينفذون هذا التهديد فعلا.

لهذا يعارض قائد المنطقة الوسطى وبشدة، اى وجود فلسطينى مسلح فى الخليل، حتى لو كان مقتصرا على مجرد المسدسات، وحتى لو انتشر افراد الشرطة الفلسطينية فى الاحياء البعيدة عن قلب المدينة، حيث يقيم المستوطنون.

يقولون فى وزارة الخارجية، ان تناول الجيش لمسألة الترتيبات الامنية فى الخليل لايتضمن اى مجال للتصالح مع الفلسطينيين. الا ان الفلسطينيين رفضوا تماما صيغة التصالح بين الجيش وبين وزارة الخارجية، وهى صيغة غير جذابة ابدا للفلسسطينيين والتى وضعها الوزراء المعنيون بالمفاوضات منذ حوالى الشهر. وفقا للتقارير التى يصعب التأكد منها، تناولت هذه الصيغة الوجود الرمزى للشرطة غير المسلحة فى المدينة وكذلك مراقبون اجانب.

ساد احساس لدى وفود التفاوض فى ايلات بان المحادثات قد استنفدت اغراضها على المستوى المهنى. مطلوب الان قرار على المستوى السياسى الرفيع يوفق بين احتياجات الامن وبين ضرورة الاهتمام بمواقف الطرف الآخر. ربما كانت زيارة رئيس الوزراء رابين للخليل بالامس هى بداية الجهود المبذولة لاتخاذ قرارات حاسمة فى اسرع وقت حول نقاط الخلافات الرئيسية.

شعبان يعيشان على خزان مياه واحد

دافار
١٩٩٥/٨/٢٥

يعل بيشباين

فى هذا البلد الحار يكون اى حديث عن نقص المياه سبباً فى اثارة مشاعر قاسية. حيث ان العجز الشديد فى المياه فى الخليل قد ادى الى توتر الاعصاب لاننا من ناحية نرى الحدائق التى اقامها المستوطنون، اسياد هذا البلد الذين يضيعون المياه الغالية على الازهار، ومن ناحية اخرى نرى جيراننا وجيرانهم الذين هم فى اشد الحاجة الى نقطة مياه واحده للشرب .

ومن اجل ان نفهم كيف حدث هذا الخطأ عرضت بعض الاسئلة على مائير بن مائير رئيس هيئة المياه السابق ومدير عام وزارة الزراعة ومستشار شئون المياه والزراعة والذى يعتبر بعيدا عن اى تأثيرات سياسية.

ويرى بن مائير ان هناك فجوة كبيرة وخطيرة ولكن لايلقى مسئولية ذلك على عاتق المستوطنين. ويقول بن مائير: ان ماحدث فى الخليل وماتم التوصل اليه من عجز شديد فى المياه له قوة اكبر من قوة الدبابات لان ذلك يتعلق بدرجة كبيرة بأخلاقنا وضميرنا. ولكن من الجهل ومن الغباء ان يكون هناك ربط بين الجدل السياسى مع المستوطنين وبين العجز فى المياه فى الخليل لان المستوطنين لم يحددوا ولن يحددوا كمية المياه المخصصة للخليل، وبنفس الدرجة يمكن عمل مقارنة بين هرتسليا بتوح وبين عرب الخليل. «وطالما ان السيادة لنا فى المناطق، فإن هناك التزاما وواجبا علينا ان نحترمه، على الاقل فى مجال مياه الشرب وفى تصرفاتنا وسلوكنا مع الجيران ايا كانت جنسيتهم وان نحترم مبدأ المساواه. ولايجب ان نلقى مسئولية نقص مياه الشرب فى الخليل على عاتق المستوطنين حيث ان المسئولية تقع على عاتق حكومة اسرائيل واذا كنا نحن اصحاب السيادة فإنه يجب علينا ان نقسم مياه الشرب على اساس المساواة. ومن ثم فاذا كنا اصحاب السيادة على المناطق وعلى سكانها فإنه من واجبنا ان نحترم واجبات اصحاب السيادة وهى الانميز بين عرب الخليل ويهود الخليل فى حصص المياه المخصصة للشرب مثلما لايجب ان نفرق بين يهود وعرب يافا.

ويقارن بن مائيرفي قضاياالمياه، بين مياه الشرب ومياه الزراعة، وبين المياه كضرورة وكحاجة قومية والمياه كعنصر انتاج. ويقول بن مائير: «انى لااجد نفسى ملتزما بالتنازل عن زراعة الخضروات فى النقب من اجل اقامة ايائل فى الخليل. وبعد احترام حقوق الانسان الاساسية لكونه انسانا فى مجال المياه فانى لاأريد المقاونة بين نحال عوز (وادى عوز) وبين الخليل والدهرية فيما يتصل بالمياه كعنصر انتاج. واستهلاك المياه داخل الخط الاخضر فى المناطق يصل الى حوالى مائة متر مكعب للفرد فى العام واما فى المناطق فيصل الى حوالى ٣٠ مترا مكعبا فى العام للفرد. وانا لست ساذجا ولااقترح ان بداية من الغد يتم عمل كل شئ على اساس المساواه ونعطى الجميع مائة متر مكعب من المياه فى العام. ولكن بين هذا وماتم الكشف عنه فى الخليل توجد فجوة كبيرة حيث ان العجز فى مياه الشرب فى الخليل كبير واعتقد انه من السذاجة ومن غير المنطقى وليس من العدل، بل وتصرف غير انسانى بالمره وغير اخلاقى ويتعارض مع القانون الدولى - ان يبقى الوضع على ماهو عليه لان ذلك يضعف من قدرتنا على المساومة حول مصادر المياه» وجدير بالذكر ان الجدل بين اسرائيل وبين الفلسطينيين حول حقوق المياه يعتبر عقبة رئيسية فى التوصل الى اتفاق بين الشعبين وبعد ماتم الكشف عنه فى الخليل رأى بعض الساسة ان هذا دليل اخر على ضرورة الفصل بين الشعبين. ويضحك بن مائير بعصبية ويقول: «هذا القول السطحى الذى ينادى بالانفصال من اجل حل المشكلة ليس له اى اساس من الصحة، حيث انه لايمكن ان يحدث انفصال فى مجال المياه لاننا نعيش على صنبور مياه واحد وهناك شبكة مياه

واحدة بين نهر الاردن والبحر وان شبكات المياه موصلة ببعضها البعض. ومن المعروف ان الخط الاخضر يمر أيضا بالخزان الإرضى المعروف باسم خزان الجبل (خزان هاهر» الذى يمتد من بنيامينا وحتى مفترق طرق شوكيت فى بئر سبع. وهذه بحيرة كبيرة للمياه يعيش عليها كل من الشعبين اليهودى والفلسطينى. ومن الناحية العملية يمكن للشعبين ان يسحبا من هذه البحيرة ويلوثا مياهها.

وفى ظل هذا الوضع هناك احتمالان، الاول هو الاحتمال الذى يطالب به الجانب الفلسطينى وهو ان تتم بلورة اتفاق يحدد كمية المياه المخصصة للجانب الاسرائيلى والكمية المخصصة للجانب الفلسطينى. وعلى فرض انه بناء على مطالبهم المبالغ فيها سيتم تحديد حصة معينه، فإننا بذلك نضع بذور الصراع القادم وسيكون ذلك مصدرا لعدم الاستقرار والصراعات التى لاتنتهى وسيؤدى ذلك الى انزال كارثة علي مصادر المياه. وفى حالة عدم وجود هيئة تشرف على عمليات سحب المياه والتحكم فيها والحرص على عدم تلوث المياه فإن خزان المياه سوف يعانى من خطر النفاد.

والاحتمال الثانى والذى يؤيده بن مائير هو ان تكون اسرائيل مسئولة عن ادارة خزان المياه بالتعاون مع الفلسطينيين وان تكون الصلاحيات كلها فى هذا المجال فى ايدى اسرائيل ـ ليس لاسباب عنصرية او انانية ولكن لاننا الاقدر على تحمل هذه المسئولية. وهم بعيديون تماما عن مقومات وقدرات ادارة موارد المياه التى طورناها ولايقدرون على فرض الانضباط والنظام على المواطنين العرب. واذا عرض الامر على القضاء الدولى فسوف يؤكد اننا نتمتع بمصداقية اكثر منهم فيما يتصل بأدارة موارد المياه. والادعاء بانهم سوف يرفضون لايعنينى حيث اننى لااستطيع ان ادير موارد حيوية ووفقا لرفض او قبول الفلسطينيين. وليست هناك علاقة بين الصلاحيات وبين الالتزام بضرورة توزيع وتقسيم المياه حسب المبادئ الانسانية ومبادئ المساواة. وسوف ينظرون بأعين ثاقبة الى مستوى ومنسوب المياه وسوف يرون كل ساعة وكل يوم كيف اننا نحترم الاتفاقيات الموقعة بيننا وكيف ان هناك ادارة مشتركة ولكنى ضد الشراكة فى المسئولية ـ لان المسئولية يجب ان تكون لنا وحدنا . ونحن الذين نحدد سحب كمية معينة فى عام معين وفى عام اخر نحظر حفر المزيد من الابار ونحن الذين نحدد مبادئ الادارة ولكن الادارة ذاتها تكون مشتركة ويمكن وضع شرطى امريكى للتأكد من اننا نتصرف بشكل سليم».

ويقترح بن مائير انه فى نطاق مسئولية الادارة المشتركة تتم معالجة مشاكل المجارى وان تعكس اسعار المياه تكاليف شبكة المجارى لاننا لايمكن ان نعتمد فى هذا الموضوع الهام على الهيئات المحلية سواء الاسرائيلية او الفلسطينية. ويقول بن مائير: «انى لااعتمد على اريئيل او على نابلس، حيث اثبتت طوال السنوات الماضية انها لاتستطيع منع تلوث مصادر المياه ويجب سحب صلاحيات ادارة هيئة الصرف الصحى من ايدى الجهات التى اثبتت عدم مسئوليتها سواء من الجانب الاسرائيلى او الجانب الفلسطينى».

وطبقا لتقديرات بن مائير فإنه بعد عشرة او خمسة عشر عاما سيكون من الضرورى تخصيص المياه الموجودة فى المنطقة مابين نهر الاردن والبحر للشرب ولن تكون هناك مياه نقيه كافية للزراعة. وتشير الحسابات الى انه فى عام ١٩٩١ كانت الخزانات تحتوى على مليار متر مكعب من المياه فحسب. وفى ذلك العام كان عدد السكان الذين يعيشون بين نهر الاردن والبحر يصل الى سبعة ملايين نسمه. ولو كان قد تم تقسيم المياه بالمساواة وكانت حصة الفرد مائة متر مكعب، لكان من الضرورى توزيع ٧٠٠ مليون متر مكعب لمياه الشرب. الان نجد ان الزراعة الاسرائيلية تستهلك ٦٠٠ مليون متر مكعب ولكن ذلك يحدث لان توزيع وتقسيم مياه الشرب لايتم بالعدل وحيث يبلغ نصيب الفرد الفلسطينى ٣٠ مترا مكعبا فى العام. وفى المستقبل غير البعيد وعندما يصل عدد السكان الذين يعيشون فى هذه المنطقة الى عشرة ملايين نسمة ويكون الاستهلاك متساويا حسب القانون واذا اصبحت الخزانات تحتوى على مليار متر مكعب ويستهلك الفرد مائة متر مكعب فى العام، فلن تتبقى مياه للشرب.

وفى المناخ الذى نعيش فيه لايمكن ان تعتمد الزراعة على المياه النقية حيث ان كل كمية المياه النقية يجب ان تخصص للشرب. ويقول بن مائير: وفقا للقانون والاخلاق لايمكن التفرقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين بالنسبة لتخصيص كمية مياه الشرب ونظرا لان كمية المياه المتاحة محدودة فلن يكون هناك خيار الاتحلية مياه البحر وتحلية المياه لها عدة طرق وبدائل، حيث

يمكن فعل ذلك بواسطة شق قنوات من البحر الاحمر الى البحر الميت ومن البحر المتوسط الى نهر الاردن او الى البحر الميت او اقامة محطات تحلية على طول الشاطئ. ونظرا لان موعد العجز المتوقع هو الربع الاول من القرن القادم. فلن يكون هناك مفر من البحث عن احد هذه البدائل الان.

وفيما يتصل بالزراعة فانها سوف تضطر الى الاعتماد على مياه الصرف الصحى المعالجة وبذلك يمكن حماية البيئة من التلوث الناتج عن المجارى وخدمة الزراعة فى الوقت نفسه. وتجدر الاشارة الى ان تكلفة تحلية المياه ليست مرتفعة كما يعتقد البعض حيث لاتزيد عن دولار واحد للمتر المكعب. وبالنسبة للاسرائيليين الذين يصل متوسط دخلهم الى ١٤ ألف دولار للفرد فى العام، يعتبر هذا السعر مناسبا جدا. واما الفلسطينيون الذين يصل متوسط دخلهم الى ٤٠٠ دولار للفرد فى العام فإن سعر المياه المحلاة يعتبر مرتفعا للغاية بالنسبة لهم. وبذلك فإنه من ا لضرورى ان تعمل اسرائيل على رفع مستوى المعيشة بالنسبة للفلسطينيين. حيث ان المجتمع الاسرائيلى والمجتمع الفلسطينى لن يستطيعا العيش فى سلام اذا استمرت الفجوات بينهما كبيرة مثلما هى عليه الان.

ان الانفصال عن الفلسطينيين يعتبر مهمة شاقة ولكن اذا كان هذا الانفصال ممكنا فى مجالات معينة فان الامر ليس كذلك فى مجال المياه، حيث ان طبيعة الدولة تلزمنا بان نكون مرتبطين ومتصلين الى الابد.

الكارت الأزرق لسكان المناطق

يديعوت احرونوت
١٩٩٥/٨/٢٥

أريئيله رينجل ـ هوفمان

عندما بلغت الثامنة والعشرين، وفى مكان عملها فى احدى المستوطنات الاسرائيلية القريبة من القرية العربية التى ولدت فيها، التقت الفتاة «م» بالشاب الذى تمت خطبتها له مؤخرا. انه شاب من مخيم اللاجئين القريب من أكبر مدن الضفة، عمره ايضا ٢٨ سنة. وفى لقائهما الثانى أو الثالث اخبرها انه لايحمل تصريحا لدخول اسرائيل، وفى كل صباح يغامر بتخطى الحواجز القائمة، احيانا يحتجزونه.. واحيانا يمر.

بعد عام من اللقاءات، قرر الزواج. توجه الى أبويها فى القرية وطلب يدها. تم الاتفاق على بعض التفاصيل ثم كان حفل الخطوبة. مضت وخاتم الخطوبة فى يدها لتواصل العيش فى كنف ابويها، ومضى هو أيضا بخاتم الخطوبة ليعود كل يوم بعد العمل الى مخيم اللاجئين الذى يسكن فيه . تقول «م» ان مراسم الزواج ستقام بعد اتمامه بناء البيت الذى سيعيشان فيه.

■ ومتى سينتهى من بنائه؟

● «لاعلم. سيستغرق بعض الوقت. فليس لديه المال الكافى».

■ سنة؟

● لاأعتقد انه سينتهى فى سنة. ربما سنتان».

على أية حال، أخذت وثيقة الزواج، وتوجهت الى وزارة الداخلية فى نتانيا، قالت انها ترغب فى ان تستخرج له بطاقة هوية، قامت بملء بعض الاستمارات وتم ختمها. وخلال عدة اسابيع حصلت على بطاقة الهوية له.

■ لماذا استبدلت باسمه بطاقة الهوية؟

● هذا أفضل بالنسبة لى، وأفضل بالنسبة له».

وتقول «م» انه ليس لديه تصريح دخول الى اسرائيل، وكان لابد ان يحصل عليه دائما، أما الآن، مع بطاقة هوية اسرائيلية، لايثيرون معه المشاكل.

وفى مخيم اللاجئين الذى يسكن فيه الشاب «ش. م» حيث علا شأنه، هناك عدة عشرات من الشباب تزوجوا مؤخرا من عربيات

اسرائيليات. ويقول أحدهم ان العدد قارب المائة، وهم يعرف بعضهم البعض في هذا المكان، ويعرف كل منهم من تزوج من، وبالرغم من ذلك قال واحد ممن قابلتهم رفض ذكر اسمه، انه غير قلق من ان الجميع يعرفونه هنا، ولكن ربما يأتي شخص من نابلس أو من قلقيلية، واحد من هؤلاء الذين يضعون قنابل حول اجسادهم، ويعتقد ان حصولي على بطاقة هوية امر سيئ؛ فلايمكنني ان اتكهن بمايدور في رأسهم.

طريق مترب يثير الغبار عند الخروج من المكان، الارض وطأتها الاقدام لن تنبت شيئا لسنوات قادمة، بلاماء ولاظل، ولاحتى بقعة خضراء يستكين اليها النظر، الزحام ضاغط، ومن الصعب ان ترى الى اين يمكن ان تذهب من هذا المكان. يقول احد الشبان ان الذين يسكنون هناك، يدركون الصعوبة الكبيرة للخروج من هنا، الاحتمال الوحيد هو الزواج من عربية اسرائيلية والخروج معها.

منذ عدة اشهر خطب الشاب «ع» من احد هذه المخيمات، فتاة عربية اسرائيلية. وهو ينتظر الان بطاقة الهوية الخاصة به، يقول انها كان يجب ان تنتهي من فترة ولكن هناك مشاكل.

وتقول الفتاة التي خطبها ان موقفه صعب. عمرها ٢٩ سنة متدينة، منقبة، تتحدث العبرية بطلاقة ولاتعرف متى ستتزوج، لايبدو لها ذلك قريبا . فبدون عمل لامال، وبدون مال، لايوجد بيت كما تقول.

■ هل عرفت انه دخل السجن قبل الخطبة؟

● عرفت لقد اخبرني. وكذلك اخبرني آخرون بانه اذا كانت التهمة القاء حجارة فقط، فسيعطونه بطاقة الهوية الاسرائيلية.

■ ماذا ستفعلين اذا لم يعطوه البطاقة؟

● لاأعرف.

■ انتزوجينه؟ (لم ترد)

■ هل ستستبدلين له بطاقة الهوية الخاصة بك؟

● «لا»

ان الزواج من عربيات اسرائيليات، كما تشير بيانات وزارة الداخلية، هي احدى الوسائل الرئيسية امام سكان المناطق للحصول على بطاقة هوية اسرائيلية وفيما بعد ذلك للحصول على المواطنة الاسرائيلية. وفي السنوات الاخيرة تزايدت معدلا الطلبات، وسجل العامان السابقان طفرة ملحوظة في أعداد الطلبات حيث وصلت الى الوزارة الفا طلب، معظمها لشبان من المدن الكبيرة، ومن مخيمات اللاجئين القريبة منها، ومن التجمعات السكنية الاقل في مستوى المعيشة.

وعلى ضوء تطورات الاوضاع في غزة وأريحا يخشى هؤلاء الشباب من حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية. وفي الضفة يتحدثون عن تفاقم متوقع في البطالة. وهم يعتقدون ان بطاقة هوية اسرائيلية هي ضمان للدخل.

وهناك موجه شديدة من طلبات استبدال بطاقات الهوية ببطاقات هوية اسرائيلية، تعم القدس الشرقية كما تقول وزارة الداخلية. فقد سجل العام الماضي مايربو على ١٥٠٠ طلب من هذا النوع، وقبل اتفاق أوسلو كانت اعداد الطلبات المقدمة لاتزيد على عشرة في العام الواحد. وخلال سنوات الانتفاضة الصعبة كان العدد أقل.

ومنذ شهرين اوردت جريدة القدس المحلية، في تقرير لها ماقاله فيصل الحسيني بان السلطة الفلسطينية حصلت على قائمة بالعرب الذين تقدموا بطلباتهم الى وزارة الداخلية للحصول على بطاقة هوية اسرائيلية. ويقول الحسيني، حسب مااوردته الجريدة، بانه منذ عام ١٩٦٧ تم تقديم ٧٠٠ طلب اجماليا للحصول على المواطنة الاسرائيلية في القدس الشرقية. لذا فان المعلومات التي تنشرها الصحف الاسرائيلية بشأن الآف الطلبات، مبالغ فيها.

غير ان توفه اليسون، المتحدثة باسم وزارة الداخلية، قالت ردا على ادعاءات الحسيني ان الوزارة لم ترسل اية قوائم باسماء العرب الى السلطة الفلسطينية، وان العدد بالفعل يصل الى ١٥٠٠ طلب تقريبا في العام الماضي. وتقول وزارة الداخلية ان الاعداد الآن اكثر بكثير وهناك الآف الطلبات مكدسة على مكاتب الموظفين.

ويقول يوسف طوف، مدير ادارة السكان بوزارة الداخلية، إن عرب القدس الشرقية لهم الحق في الحصول على المواطنة الاسرائيلية مع تطبيق القانون الاسرائيلي على المدينة بكاملها. والطلب يمر بالاجراءات المعمول بها، وتتم مراجعته بمعرفة السلطات المختصة، كما يتوجب الحصول على موافقة الجهات الامنية وطلبات عرب المناطق المتزوجين من عربيات

اسرائيليات، يحق لهم ايضا بصلاحية هذا الزواج الحصول على المواطنة الاسرائيلية، غير انها تخضع بطبيعة الحال لنفس المعايير.

فى المرحلة الاولى، يحصلون على بطاقة هوية اسرائيلية التى تجعلهم من سكان الدولة الذين يتمتعون بحقوق أقل من ذوى المواطنة، أبرزها عدم احقيتهم فى الترشيح او الانتخاب لمؤسسات الدولة. ويقول يوسف طوف انه من الممكن العيش هنا لمواطن مقيم يمارس الحياة بكافة أبعادها، وهناك الاف الاشخاص يعيشون كذلك، حيث حصلوا على بطاقات هوية اسرائيلية، كما ان لهم الحق فى التقدم بطلب للحصول على المواطنة الاسرائيلية.

وعلى أية حال، فان ماأعلنه الحسينى يثير، كما هو متوقع، خوف اصحاب الطلبات، ويطفو بالمشكلة على الساحة. فكما امتنع أحد الشبان الذين قابلناهم عن ذكر أسمه، رفض اقرانه ايضا فى القدس الشرقية الاشارة الى ذكر تفصيل عن هويتهم. ولديهم اسباب وجيهة للخوف. فقبل شهرين فقط اعلن مفتى القدس الشيخ صبرى ان من يطلب المواطنة الاسرائيلية، هو خائن. والشيخ صبرى لم يكن بحاجة ليقول ماهو اكثر. ويقول احد محدثينا ان القدس الشرقية مثلها مثل جميع المناطق، نعرف تماما كيف يتعامل الفلسطينيون مع الخونة، فمقابرنا فيها مايكفى لكى تفهم الرسالة.

من ناحية أخرى فان دولة اسرائيل، كما يقول احد العاملين بالسلطة الفلسطينية، لاتشجع بصورة غير معلنة، طلبت المواطنة الاسرائيلية لعرب المناطق المتزوجين من عربيات اسرائيليات. وعلى مدى سنوات رفضت الآف من هذه الطلبات بحجج مختلفة. فى الوقت الذى تتبع فيه سياسة مغايرة تماما بالنسبة للقدس الشرقية فالصراع على مستقبل المدينة، سيجعل اى عربى حصل على المواطنة الاسرائيلية «يلعب لصالح دولة اسرائيل، ويسحب السجادة، كما يقول، من تحت اقدام السلطة الفلسطينية».

يشاع انه قبل الانتفاضة كان عرب من اسرائيل يتزوجون عربيات من المناطق فهم يقولون فى اسرائيل ان عربيات المناطق أنذاك، كن يكتفين بالقليل وكن أقل تدليلا. ولم يكن الرجل ملزما عند الزواج بتجهيز منزل قريب ومؤثث فيكفيهن حجرة.

وضعت «س» فى نهاية الاسبوع طفلا فى مستشفى مائير بكفر سابا، لقد ولدت فى قرية عربية داخل الخط الاخضر. وعندما بلغت ٢٥ سنة تعرفت على «م» فى مكان عملها. «م» من مواليد قرية عربية على الجانب الأخر من الخط الاخضر. بالقرب من طولكرم. وبعد أقل من سنة جاء الى أبويها. وطلب الزواج منها. وعارض الوالدان وافراد العائلة بشدة، فهى لن تذهب لتسكن فى المناطق، وقالوا انها لن تترك اسرائيل.

وغضبت الفتاة «س» وعاد الشاب «م» الى والديها، وفى نهاية الامر تمت خطبتهما وبعد ذلك بوقت قصير تزوجا. بعد الزواج جمعت الاوراق المطلوبة وتوجهت لوزارة الداخلية. وحصل «م» منذ ذلك الحين على بطاقة هوية اسرائيلية، اذا لم يحدث شئ غير متوقع فسيحصل على المواطنة الاسرائيلية خلال ثلاث سنوات، هكذا قالوا.

وكانت قصة حب «س» و«م» معروفة للجميع من الاهل والجيران. فهم يدركون انها قصص نادرة. فمعظم الشباب هنا يتزوجون لكى يحسنوا ظروفهم، ليجدوا عملا مثل بنى البشر. ولكسب نقود والخروج من دائرة البطالة والفقر. فالزواج بالنسبة لبعضهم هى الفرصة الاخيرة للنجاة.

وانتقلت «س» للسكن مع زوجها «م» فى الضفة. كما ستنتقل الاخريات للعيش مع ازواجهن فى أماكن سكناهم.

■ هل ستبقون هناك

● بعض الوقت

■ ماذا.. اى وقت؟

● أى وقت

■ ثم بعد ذلك؟

● بعد ذلك سنعود الى اسرائيل. سأذهب باولادى الى مستشفى اسرائيلى. وسيتربى الاولاد فى القرية التى تربيت فيها. وسيتعلمون فى المدرسة التى تعلمت بها هنا سيكون بينهم.

نحن المنتحرون

يديعوت احرونوت
٩٥/٨/٢٥

اريئيل شارون

لكي تبرر الحكومة فشلها، أدخلت الى القاموس مصطلح «المنتحر» أو «انتحاري مجنون» وهو الشخص الذي لايمكن كشفه او العمل ضده، يظهر فجأة وينسف نفسه في قلب المدينة. غير ان الامر ليس كذلك. فمصطلح «انتحاري» ليس صحيحا. اننا امام ظاهرة اناس يضحون بأنفسهم من أجل هدف وغاية، ألا وهي ـ قتل بضعة يهود ـ وأناس كهؤلاء لايعملون في فراغ.

إن من يدقق ويبحث في ماهية الانتحاريين. لن يجد أرضية مشتركة تجمعهم فليس لهم وجه واحد، فهناك مراهقون وهناك شبان، فقراء واغنياء، متعلمون وأميون. ولابد ان هناك من يحدد مواقعهم، ويصنفهم، ويملك التأثير عليهم، يدربهم ويزودهم بالمعدات، يهربهم او على الاقل يهرب من غزة اسلحتهم والمتفجرات التي يستخدمونها. بل ويزودهم بالمعلومات. ويقوم بتنظيم المجموعة والمنازل التي ستأويهم حتى ينفذوا مهامهم.

اذن فهناك جهاز متكامل يقوم بادارة كل هذا النشاط. ومن الضروري ان يقابل ذلك بعمل ما، غير انه لايتوفر أي اجراء وقائي، واسرائيل نفسها ممتنعه عن ذلك طبقا لاتفاق أوسلو. بالاضافة الى ندرة المعلومات لدينا، ولايمكننا أن نتعامل مع معلومات عفا عليها الزمن في الظروف الحالية.

وحتى الان، كما يعتقد المسئولون، لم يعمل عرفات بجدية ضد منظمات الارهاب التي تواصل اعمالهم. وحتى اليوم لم تقم السلطة الفلسطينية بتسليم أي مخرب لنا، وذلك يعد خرقا خطيرا لاتفاق أوسلو. ولم يصل اى خبر الى اسرائيل يفيد بان السلطة الفلسطينية قد قامت بجهود حقيقية للقبض على «مهندس العمليات» الذي أعد شحنات التفجير القاتلة بيننا، أما من اعتقلتهم السلطة الفلسطينية فكانوا مجرد «معتقلين للدعاية لاقيمة لهم».

لذا يجب ان يتوقف الاعتماد على مخربين فلسطينيين للحفاظ على أمننا، ولابد من استعادة مسئولية مكافحة الارهاب في ايدينا، وقد يشجع ذلك ايضا السلطة الفلسطينية على العمل ضدنا.

اذن ماذا عن المسئولية، ومتى نسمع ان شخصا ما قد نال عقابه؟

منذ اتفاق أوسلو سقط عندنا ٧٨٠ ضحية منهم اكثر من ١٦٠ قتيلا من جراء «الارهاب الفلسطيني». من المسئول عن ذلك، الحكومة، سلطات الأمن، أم الشرطة، من؟ هل الحكومة مسئولة فقط عن المراسم الجنائزية ولدى الحكومة ـ رغبة منها في مساعدة عرفات ـ سلسلة من الاجابات الحكيمة في ظاهرها على غرار: «الارهاب لايعمل في منطقة خاضعة لعرفات بل في منطقة تحت سيطرتنا» لكننا رأينا قبل عدة ايام فقط ان عرفات عندما اراد اغلاق صحيفة عربية داخل اسرائيل، فعل ذلك دون أي صعوبة. وعندما امر بتصفية عربي اتهم بمساعدة قواتنا الامنية، قتل الرجل فورا.

وعرفات لايعنيه امر الارهاب، فهو واثق ان الارهاب سيحبطنا، وستتنازل الحكومة له أكثر فاكثر. كذلك فان ماكان من تفاهم بين فتح وحماس ـ ان كان هناك تفاهم ـ فليس لمنع الارهاب ووقفه، بل للعمل داخل مناطق السلطة الفلسطينية وانطلاقا من مناطقها. وما يقول عرفات «أرهاب نعم، ولكن انعكاساته لاعلاقة لنا بها».

أيضا لحماس مصلحة في توسيع السلطة الفلسطينية في مناطق اخرى.

فعندئذ فقط يمكنهم النضال من أجل المجتمع العربي ذاته. ومن داخل المناطق الممنوحة للسلطة الفسطينية وعرفات، سيسهل

عليهم ايجاد الملاذ بعد اتمام العمل. وستكون فى هذه المناطق مخازن سلاح ومتفجرات ضخمة كما هو الحال فى غزة اليوم. وتحت حكم السلطة الفلسطينية يمكن اقامة بنيه اساسية لنشاطات حماس، ومن هناك ستدار معظم العمليات كما سيحدث اليوم فى غزة، دون اية اعاقة.

«أذن انت تقترح استعادة غزة؟» من قال ان هناك فقط احتمالين. يمكن ان نضيف ايضا طريقا وسطا، ان نستعيد الحق فى القيام باعمال وقائية ومطاردة، فى حالة الضرورة فقط. الى جانب طرق أخرى.

«لكن الفلسطينيين لن يوافقوا» هكذا يقول حكماء الحكومة ويضيفون و«سينشر الارهاب» ماهذا المنطق؟ فالارهاب فى حد ذاته موجود، ومن الصعب ان نعود الى سابق اتفاق أوسلو، والا فلماذا نتنازل عن اجزاء من الوطن وعن المخزون الاستراتيجى؟. ويرد وزراء الحكومة، «لكن منفذى العمليات هم اعداء السلام».

اذا كانوا اعداء السلام فلماذا لايوجهون عملياتهم ضد الفلسطينيين ايضا.. انهم يقتلون اليهود فقط، لانهم اعداء اليهود.

لقد أن الاوان للصراخ، هل نستطيع ان نواصل الحياة فى هذه الاجواء، حيث يخرج الانسان من بيته ولايعرف ان كان سيرجع اليه، ولاتعرف اسرته ما الذى سيحدث له اذا استقل باصا فى تل ابيب او رمات جان او القدس.

لقد فشلت مسيرة أوسلو، علينا ان نتوقف ونفكر من جديد يجب ان نوقف هذه المهزلة وهذا اللهو ونبدأ فورا فى محاربة الارهاب، الذى يمكن ان ينتصر. لذا لابد ان نصل الآن الى اتفاق بين الاحزاب الصهيونية بشأن التسوية الدائمة ويتم التفاوض فقط فى اطار صيغة هذا الاتفاق، مع الفلسطينيين.

وقفه: «الفلسطينيون يضحون بانفسهم ويقاتلون، ونحن المنتحرون»

الرجل الذى دبر تفجير الباصات

يديعوت احرونوت
٩٥/٨/٢٥

رونى شاكيد

بعد وقت قصير من الحادث الدامى فى أشكول، استدعى رئيس الوزراء، وزير الشرطة، ورئيس جهاز الامن العام، ورئيس الاركان العامة، ومدير عام الشرطة، ورئيس قسم العمليات بالشرطة، ومسئولين أخرين فى جهاز الأمن. والقى عليهم سؤاله: «ماذا نفعل لمنع تكرار هذه الحوادث؟ بدا الارتباك على الجالسين حول المائدة، وظهر أثر حادث الباص الدامى على وجوههم التى توجهت بالنظر الى رئيس جهاز الامن العام. لقد أدركوا ان اجراءات وقائية كالاغلاق ووضع المتاريس والحواجز او توسيع نطاق الدوريات وزيادتها، وهى الاجراءات التى تاتى عادة بعد اى حادث، ماهى الامجرد علاج مؤقت للتهدئة ولافعالية لها تقريبا. وتوقع الجميع ان يسمعوا من رئيس جهاز الأمن العام ومن قائد الامن العام فى منطقة الضفة الغربية الجالس بجواره، ماانتهت اليه اجراءاتهما.

اوضح لهم رئيس جهاز الأمن العام انه قد ألقى القبض فجر السبت، على عبدالناصر شاكر عيسى، وهو من أكبر المطلوبين من حركة حماس فى نابلس، غير أنه فى نفس الوقت لايبدى تجاوبا مع محققيه فى جهاز الامن العام، وبعد الحادث، قرر رئيس جهاز الامن العام (شاباك) بحكم صلاحيته السماح باستخدام ضغط بدنى محدود على المتهم. ولم تمر بضع ساعات والا، وقرر عبدالناصر ان يتعاون مع المحققين. ويذكر ماالديه عن اعمال القتل الاخيرة التى قامت بها حماس ـ الباص رقم ٢٠ فى «رمات جات» الباص المزدوج خط ٢٦ فى القدس، لم يغمر الرضا جهاز الامن العام لانه فقط كشف عن الانتحاريين اللذين ترقد جثتايهما فى احدى الثلاجات دون ان يطلبهما احد، ولكن رضاهم لانه امكن احباط حوادث اخرى كانت فى الطريق. وكلما تقدم التحقيق ثبت ان الضغط البدنى يؤتى ثمارا، فى مساء اليوم الثالث وضع رجال

(شاباك) ايديهم على سيارة مفخخة فى مراحل التجهيز، وثلاث عبوات متفجرة كالتى انفجرت فى الباصات فى «تسوميت عاليت» و«رمات اشكول»، وسيارتين من المخطط استخدامهما فى عملية انتحارية، وخطة لاختطاف جنود للمساومة على اطلاق سراح معتقلين من حماس.

كما تم ضبط مدفعين رشاشين من طراز «سموڤال» وكميات كبيرة من المواد المتفجرة المتنوعة.

وبعدما تم إبطال مفعول القنبلة. قال رئيس (شاباك) «إن لم اكن قد سمحت باستخدام وسائل تحقيق قاسية، لكنت مسئولا عن دماء الضحايا القادمين».

يبلغ عبدالناصر عيسى ٢٧ عاما، وهو تلميذ «المهندس» ورئيس خلية تنفيذ عمليات الباصات، انه الابن الشاب لاسرة تتكون من ١٢ شخصا فى مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس، أبوه الذى كان عضوا فى الجبهة الشعبية، اعتقل فى بداية السبعينيات وظل مسجونا عشر سنوات، وعندما اطلق سراحه، فتح مصنع بلاط. وانفق منه على تعليم اولاده، فابنه الأكبر شاكر طبيب، أنهى دراساته فى استراليا والآن يشغل منصبا كبيرا فى وزارة العمل التابعة للسلطة الفلسطينية.

اما عبدالناصر، فكان طالبا فى المرحلة الثانوية عندما اندلعت الانتفاضة. وكغيره من أقرانه، فضل الحجارة والزجاجات الحارقة على دروس الرياضيات والتاريخ. فى عام ١٩٨٨ القى زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية فأصابها القى القبض عليه وقضى سنتين ونصفا فى السجن. وكان العقاب الأقسى الذى ناله وكان مألوفا آنذاك، هو هدم منزل الاسرة. ولم يغضب الأب الثورى اليسارى.

وفى السجن انضم عبدالناصر الى حركة حماس. لقد كان امامه وقتا كافيا ليتعلم الايديولوجية الأصولية. وعندما خرج من السجن أكمل دراساته فى جامعة النجاح. وكان طبيعيا ان يختار الدراسة فى كلية الشريعة الاسلامية. وبدأ يبرز فى انشطة مع حماس، وتم اعتقاله أكثر من مرة لفترات قصيرة. وفى نهاية عام ١٩٩٢ اعتقل فى اطار حملة اعتقالات واسعة ضد حماس. وبقى رهن الحبس الادارى مدة ستة اشهر فى أول الأمر، واثناء ذلك حوكم وسجن لمدة عام، ولم يزده السجن الا قوة ايمان بالاسلام وتصميما على مواصلة الحرب ضد اسرائيل.

عندما خرج من سجنه استقبل استقبال الابطال فى حرم جامعة النجاح . وبسرعة برز اسمه بين نشطاء حماس، واصبح رئيس مجموعة الطلاب الاسلاميين بالكلية. واستطاع ان يجند بعض المتطوعين للقيام بعمليات انتحارية. ومنذ ثمانية أشهر، اى بعد وقت قصير من انهاء دراساته فى النجاح، انضم الى قائمة المطلوبين فى حركة حماس. ومنذ بات مرصودا من قبل جهاز الامن العام (شاباك).

قبل ستة اشهر هرب الى غزة، عند صديقه يحيى عياش وقضى فترة طويلة من النشاط مع حماس داخل الحرم الجامعى فى نابلس، حيث كان عياش يقوم بزيارات عديدة. وقد أبلغ والداه بانه بدأ الدراسة فى الجامعة الاسلامية بكلية الشريعة، لكنه كان يدرس علم المتفجرات فى مدرسة «المهندس». فتعلم اعداد عبوات ناسفة مختلفة وتركيب مواد تفجير شديده وتجهيز سيارات مفخخة. «لقد كان تلميذا ذكيا لم يتفوق على معلمه لكن بالتاكيد سار على دربه» هذا ماقاله رئيس جهاز الامن العام.

لقد اصبحت الباصات هدفا سهلا ومفضلا عند حماس. ذلك ماحذرهم منه قبل عدة اشهر مستشار رئيس الوزراء لشئون الارهاب العقيد يجال برسلر، حيث اعرب عن خوفه من أن يبدأ «المخربون» فى توجيه نشاطهم الى الضرب داخل الباصات بالذات.

ولماذا الباصات بالذات؟ يقول جدعون عزرا الذى كان حتى عدة اشهر مضت نائب رئيس جهاز الامن العام (شاباك) ويعمل الان مستشار شئون الارهاب للوزير شاحال : «لقد ادرك المخربون ان تفجير عبوة داخل باص. امر له تأثير كبير جدا. والخبرة التى اكتسبوها تشير الى ان السيارات المفخخة لاتحقق نتائج مماثلة. فمحاولة تفجير سيارة مفخخة فى رامات ـ أفعال فى نوفمبر ١٩٩٢ فشلت كذلك السيارات المفخخة فى محاولة ابريل ١٩٩٣ وفى بيت آيل فى اكتوبر نفس العام، لم تكن فعالة بمايكفى. والواقع ان السيارة التى انفجرت فقط فى العفولة قد حققت نجاحا لذا فقد استخلصوا من ذلك ان عملا انتحاريا داخل الباصات هو الاسلوب الافضل».

قبل شهرين ونصف نجح عبدالناصر فى الخروج من غزة والعودة الى نابلس. وبالاموال التى تلقاها حماس، استأجر شقة، اشترى مواد كيماوية وادوات واشياء اخرى ليعجل بعمليته. وكان بحوزته اربع بطاقات هوية مزيفة، ويتحرك بشعر مستعار فوق رأسه. كما تلقى تعاونا ومساعدة من شبكة تضم حوالى ٣٠ متطوعا من

كل انحاء الضفة ووجد المنتحر الاول فى نابلس كان يدعى لبيب أنور عزام، ٢٢ سنة من سكان احدى القرى القريبة من نابلس وكان قد تعاون الاثنان فى جامعة النجاح. ولم يكن عبدالناصر فى حاجة الى جهد كبير لاقناع لبيب، باستخدام القنبلة بعد ان علمه كيفية تشغيل العبوة، ثم اوصله الى الموقف وهناك استقل لبيب الباص رقم ٢٠، أما عبدالناصر فقد سمع اخبار الانفجار من الراديو.

على مدى شهر تقريبا كانت جثة لبيب ملقاة فى ثلاجة المعهد الباثولوجى فى أبوكبير. ومكتوب على باب الثلاجة «مجهول الهوية». ولم تقم له مراسم حداد. ولم تتلق اقسام الشرطة أية بلاغات عن مفقودين. كما لم ترد ايه اخبار من القرى عن حفلات تأبين للشهيد. الذى ضمن دخول الجنة باراقة دم اليهود. ولم ينجح جهاز الامن العام او الادارة المدنية او الشرطة فى الكشف عن أيه علامات تمكنهم على الاقل من التعرف على هوية هذه الجثة. كما ان رجال الامن العام الفسطينى فشلوا فى الحصول على اية اشارة تفصح عن شخصيته. ويذكر ان حماس امتنعت عن تحمل مسئولية العملية حتى لاتسوء علاقاتها مع السلطة الفلسطينية وعرفات.

وبدأوا الحديث فى جهاز الأمن العام عن مخرب من خارج البلاد، واتضح بعد وقوع الحادث ان لبيبا كان غريبا عن المنطقة. فأبواه من الاردن. يسكن فى قرية كريوت بمفرده مع أخويه عمل فى اسرائيل كعامل، ودائرة اصدقائه صغيرة تماما، حتى عبد الناصر الذى استغله لم يعرف عنه الا القليل.

وفى يوم الاثنين اضيفت جثة اخرى مجهولة، لسفيان جرين من قرية الضهرية جنوب جبل الخليل، انتحارى الباص فى رمات - اشكول - وفى البيان الذى صدر بعد الحادث تعهدت حماس بان اسماء الشهداء سيتم الاعلان عنها فقط بعد ان تكمل كتائب عزالدين القسام مهمتها. وقد حدد البيان الذى كتب فى غزة وأذيع فى راديو القدس بسوريا، المهمة بانها «تنفيذ سلسلة حوادث تصل فى آخرها الى القصاص من الارهابى العجوز المجنون اسحاق رابين، الذى أعلن الحرب على الاسلام والمسلمين».

لقد تم تنفيذ حادثتى رمات جان والقدس بالذات فى أيام عاشت فيها حماس أزمة وجدلا داخليا حول أسلوب الصراع،فهناك بين نشطاء حماس فى غزة والضفة تأييد كبير للتيار الذى ينادى بوقف «العمليات الارهابية» لفترة محدودة من الوقت.

وهؤلاء يعتقدون أن الارهاب يلحق الضرر بتعاطف المجتمع الفلسطينى مع حماس، كما أن من شأنه ان يعيق اخلاء اسرائيل للضفة. فى المقابل، يعتقد مؤيدو خط الارهاب، وبخاصة الزعامة خارج البلاد، ان الهجمات ستعجل باخلاء الضفة.

وسفيان جرين الانتحارى فى عملية القدس، قابل عبدالناصر فى مدينة الملاذ - اريحا - وتوجه عبدالناصر بتعليمات من يحيى عياش، الى نشطاء حماس فى الضفة، وعن طريقهم التقى بسفيان، وتم التعارف بينهما فى جامعة النجاح، التى كان فيها سفيان احد نشاط حماس بدرجة أقل مكانة. وشارك فى المقابلة محيى الدين شريف، كهربائى عمره ٢٩ سنه من حى بيت حنينه بالقدس الشرقية وهو ايضا من نشطاء حماس.

تطوع سفيان لتفجير نفسه فى باص اسرائيلى. وكان محى الدين رجل الاتصال. ارسل عبدالناصر عبوة المتفجرات الى محيى الدين. وتحدد تنفيذ العملية خلال يومين من موعد تسليم الشحنة. ويتزامن التاريخ ٢١ أغسطس مع الذكرى السنوية لحريق المسجد الاقصى فى القدس الذى قام به مايكل دينيس روهان عام ١٩٦٩.

كان الثمن المدفوع واحدا فى كلا الهجومين فى باص رمات جان والقدس: عشرة قتلى و١٣٨ مصابا، فماسبب نجاحات حماس فى الهجمات الأخيرة؟

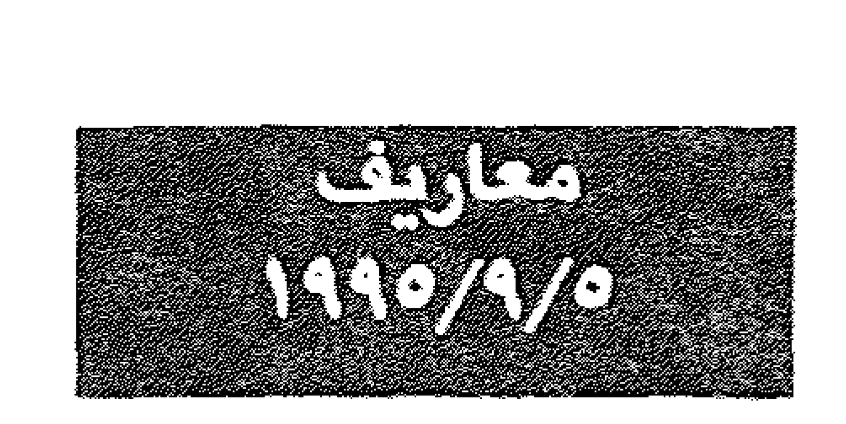
يقول جدعون عزرا: «لقد غيرت وسائل القتال القياسية من قوة الهجمات فمنذ عام ١٩٨٣ اخلت قوات الامن العام المناطق من المواد المتفجرة القياسية «التقليدية»، ولكن بعد الاتفاق مع الفسطينيين، عادت من جديد المواد المتفجرة وهناك مخابئ فى رفح والرقابة على الساحل فى غزة أقل مما يجب. وبالنسبة لمعابر الحدود، فهناك تدخل فلسطينى اكثر من اللازم ولم تعد المراقبة فى مستوى ماكانت عليه فى الماضى.

منذ ابريل ١٩٩٣ قتل ٥٠ اسرائيليا فى هجمات على باصات، خط ٢٥ القدس خط ٨٢٠ فى حضرا، خط ٥ تل ابيب، خط ٣٦ قرية دروم، خط ٢٠ فى رمات - جان، وخط ٢٦ فى القدس. انها فقط جزء من قائمة الباصات التى تحولت الى جحيم فى السنوات الأخيرة.

هذا الاسبوع ايضا. وبعد القبض على خلية القتل، لم يعد وهما ان يفكر المرء فى جهاز الامن العام، بان تلاميذ أخرين للمهندس سيرسلون قنابل آدمية للباصات. ان ماحققه الامن العام يبقى تحذيرا، ولكن للاسف الشديد هؤلاء المعتقلون سيشكلون على مايبدو مجرد توقف مؤقت بعده ستستأنف عجلة العنف دورانها.



جمود شديد على المسار السورى

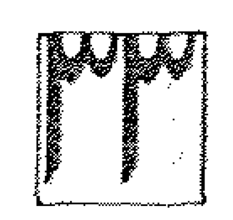


الموضوع راكد هذا ماقاله بالامس وزير الخارجية شمعون بيريز عن المفاوضات مع سوريا وفى جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست قال أيضا، ان احدى اهم العقبات الرئسية فى سبيل المفاوضات الراكدة، هو ادعاء السوريين بان اسرائيل وافقت على شطب مطالبتها بمحطة انذار فى الجولان من جدول الاعمال. وتقول اسرائيل والولايات المتحدة انه قد نوقش فقط أمكان نقل التفاوض فى هذا الشأن الى اطار آخر. وقال بيريز ايضا ان السوريين لم يوفوا بالتزاماتهم بان تبدأ مباحثات ضباط متخصصين عقب الانتهاء من مباحثات القادة العموميين للاركان. وأضاف «هناك ايضا أمرين هامين وخطيرين: الاول، مايمكن تفهمه من وزير الخارجية فاروق الشرع، من تعاطفهم تقريبا، مع الارهاب. والثانى، أن احد المطلوبين والمصدرين للاوامر لحماس مقيم فى دمشق».

وأعربت مصادر امريكية كبيرة فى واشنطن عن خشيتها من تخليق ديناميكية سلبية، نتيجة العلاقة المتعاظمة بين مصر وسوريا فيما يتعلق بالمسيرة السلمية فى الشرق الاوسط، وذكرت هذه المصادر انه بالفعل لحق الضرر بالمفاوضات فى الخريف الماضى بسبب اقامة خط استشارى مباشر بين دمشق والقاهرة ركز على مطالبة اسرائيل الانضمام الى معاهدة منع انتشار السلاح النووى.

وقد صرح سفير اسرائيل لدى واشنطن، ايتمار رابينوفيتش، لصحيفة معاريف «اننى لم أجد أى تجديدات حقيقية فى موقف الرئيس السورى حافظ الاسد، وانى لاأملك ان اقترح مبادرة اسرائيلية جديدة لدفع العملية السلمية».

وقال رابينوفيتش «للاسف أن الاسد يفسر أية مبادرة كما لو كانت خطوة يمكنه، أن يطلب ثمنا جديدا مقابلها، واذا ماقدمنا مالدينا تحت ضغوط مالتحقيق تسوية، فان ذلك من شأنه ان يعضد ويقوى السوريين فى المفاوضات»



هتسوفيه
١٩٩٥/٩/٥

تراجع فرص السلام مع سوريا

م. بن شلومـــو

اثناء زيارته الخاطفة للقاهرة اول أمس صرح الرئيس السورى حافظ الاسد انه متشائم جدا فيما يتعلق بدفع محادثات السلام مع اسرائيل. وقال ان سوريا لن تستطيع ان تقبل الشروط التى تعرضها اسرائيل. ولن تتنازل عن سنتيمتر واحد من الارض السورية. واكد ماسبق ان قاله فى الماضى بانه على اسرائيل ان تنسحب الى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧.

فى الحقيقة ماقاله الاسد ليس بالمفاجأة. فقد وصلت المحادثات بين اسرائيل وسوريا الى طريق مسدود، منذ ان رفضت دمشق مواصلة محادثات العسكريين فى اعقاب لقاء رئيسى الاركان الاسرائيلى والسورى بواشنطن. بهذا تراجع الرئيس السورى فعلا عن التعهدات التى قدمها لوزير الخارجية الامريكى وارين كريستوفر اثناء الرحلات المكوكية التى قام بها بين القدس ودمشق.

فى اليوم الذى اعلن فيه الاسد انه متشائم من امكانية التوصل قريبا الى تسوية مع اسرائيل، اعلنت واشنطن ان وزير الخارجية كريستوفر قد طلب مجددا من الرئيس السورى مواصلة محادثات الضباط. كذلك اعلن كريستوفر، انه يفكر فى زيارة المنطقة فى نهاية هذا الشهر، او فى بداية الشهر القادم.

من غير الواضح فى هذه المرحلة ماهو الموعد المحدد للزيارة. من المعتقد انها سترتبط بالاتصالات الدبلوماسيه الهادئة التى تدور حاليا بين واشنطن دمشق.

وذكر أن السوريين اعلنوا انهم لايعارضون استئناف محادثات السفراء فى واشنطن. ولكن فى هذا الصدد يبرز السؤال: هل ستتراجع اسرائيل عن موقفها بان يتم استئناف محادثات السفراء اذا وافقت دمشق على استئناف المحادثات على المستوى العسكرى الرفيع، اى - محادثات رئيسى الاركان.

فى المؤتمر الصحفى بالقاهرة سُئل الرئيس السورى: ألم يحن الوقت لاجراء محادثات على مستوى رفيع مع اسرائيل - اى عقد لقاءات بينه وبين رئيس الوزراء اسحق رابين، أو بين وزيرى خارجية البلدين اجاب، انه لم يحن الوقت بعد لمثل هذه المحادثات. قال الاسد انه يجب أولا بحث المسائل من خلال القنوات المعمول بها، اى محادثات السفراء وبعد ان يتضح ان كلا الطرفين قد توصلاالى تفاهم فيما بينهما يمكن التفكير فى رفع مستوى المحادثات.

كل من تابع كلام الاسد فى المؤتمر الصحفى بالقاهرة يشاركه فعلا الرأى انه بالفعل تراجعت فرص تحقيق اتفاق بين اسرائيل وسوريا. والانطباع الناتج عن ذلك هو كما قلنا ان الرئيس السورى قد تراجع عن موافقته على التوقيع على اتفاقية سلام مع اسرائيل. من المرجح انه يخشى ان يمس هذا الاتفاق استقرار النظام فى سوريا، وعلى هذا قرر ان يقلص «مسار السلام» يحتمل ايضا ان التطورات الاخيرة على الساحتين العربية والشرق اوسطية، ردعت الاسد عن اتخاذ خطوه الى الامام على طريق السلام. من الصعب بالطبع ان نحدد بالضبط، ما الذى ادى الى تراجع الاسد، كما أن بعض الدوائر الدبلوماسية ترى ان الرئيس المصرى حسنى مبارك ينتمى أيضا الى هؤلاء الذين نصحوا الرئيس السورى بابطاء عملية السلام.

لقد قال مبارك فى المؤتمر الصحفى ان انطباعاته تقول ان اسرائيل تريد السلام وفقا لوجهة نظرها. لقد اكد الرئيس المصرى انه «من غير الممكن القول بان حكومة رابين لاتريد السلام. ولكن كل واحد يريد السلام على طريقته هو. وطالما ان هذه الطريقة تمس السيادة السورية. فانه لاتوجد دولة توافق

على ذلك».

يمكن ان ندرك من هذا الكلام، انه يتفق مع الاسد فيما يتعلق بمطلبه بانسحاب اسرائيل تماما حتى آخر سنتيمتر. ولكن يحتمل ايضا ان يكون مبارك قد همس للاسد بالايتسوع لان اسرائيل سوف تستجيب في النهاية لمطالبه.

على كل حال، لايبدو ان مصر تلعب حاليا دورا ايجابيا يمكن ان يسهم في دفع عملية السلام بين اسرائيل وسوريا.

في اجتماع المجلس الوزاري منذ ايام قال رئيس الوزراء اسحق رابين انه لايرى امكانية تحقيق سلام مع سوريا قبل انتخابات الكنيست في نوفمبر ١٩٩٦. اي ان رابين متشائم هو أيضا. ومن هنا نفهم الانتقادات القاسية التي وجهها مؤخرا للرئيس الاسد حيث اتهمه بانه يخرب عملية السلام. ولكن بينما يشارك رابين الرئيس الاسد موقفه المتشائم، يرى وزير الخارجية بيريز رغم كل هذا انه مازال من الممكن احراز تقدم في عملية السلام. بل انه مستعد ايضا للتخلي عن مطلبه باجراء «محادثات الضباط» كشرط مسبق لمواصلة المحادثات عن طريق السفراء.

ليس هذا فقط، بل يبدى بيريز اهتماما بزيارة وزير الخارجية كريستوفر على امل ان يفلح في تحطيم الجمود في المحادثات، ولكن رغم تفاؤل بيريز فانه كلما مرت الايام كلما تراجعت فرص احراز تقدم على طريق السلام.

خلال زيارته في شهر اكتوبر القادم لواشنطن ونيويورك للمشاركة في الاحتفال بذكرى مرور خمسين عاما على انشاء الامم المتحدة، سيلتقي اسحق رابين مع الرئيس بيل كلينتون ووزير خارجيته وارين كريستوفر. بالطبع سيوضح لهما، انه لايجب اتهام اسرائيل بجمود المحادثات مع السوريين، بل ان الرئيس الاسد هو الذي يتنكر لتعهداته فيما يتعلق بالمحادثات العسكرية، في اعقاب اجتماع رئيسي الاركان بواشنطن.

قال امس سفير اسرائيل بالولايات المتحدة البروفيسور ايتمار ربينوفيتش انه يخشى من اتجاه سلبي في عملية السلام في اعقاب لقاء الاسد ـ مبارك. صحيح ان السفير رابينوفيتش قد اظهر في نفس الوقت لهجة متفائلة بقوله، ان استئناف الاتصالات الامريكية مع السوريين يتيح تعويض الوقت الذي ضاع واستكمال الناقص.. ولكن هذا لايبرر تشاؤمه.

ترى دوائر دبلوماسية مطلعة انه ليس من المتوقع احراز طفره فعليه في المحادثات مع سوريا نظرا لان الرئيس الاسد لايرى في اتفاق السلام مع اسرائيل قضية اساسية في السياسة السورية. ان تركيزه الان على التطورات في العراق كما انه لايتجاهل النصائح التي تلقاها من الايرانيين بأنه من الافضل عدم التوقيع على اتفاق مع الاسرائيليين. وكما قلنا، حسب كل الشواهد، لم يحفزه الرئيس مبارك كي يستأنف المحادثات مع اسرائيل.

وعلى ضوء ماقيل، فان النغمة المتشائمة للاسد والتي ظهرت في اثناء اللقاء مع مبارك في القاهرة، تعبر عن حقيقة الموقف وانه لاجديد في المحادثات بين سوريا واسرائيل. بل هناك جمود!.

هتسوفيه
١٩٩٥/٩/٥

معلومات بضمان محدود

يوشي

كان رد الرئيس السوري حافظ الاسد، على سؤال صحفي فيما يتعلق بشعوره حيال فرص انقاذ المفاوضات مع إسرائيل من جمودها متوقعا، وكان متوقعا أن ـ الاسد غير متفائل بشأن تحقيق طفرة محتملة.

هذا الكلام قاله الاسد في مؤتمر صحفي عقده اول امس في القاهرة مع نظيره المصري، حسني مبارك، في اعقاب اجتماع مطول بينهما. اما مبارك فلم يلق بشكل مباشر بمسئولية الجمود على اسرائيل، ولكنه ذكر ان اسرائيل تريد السلام بطريقة تمس سيادة سوريا، ولاتوجد دولة تقبل ذلك. وبهذا يكون قد عبر عن تأييده لموقف نظيره السوري. حقا طوال الاتصالات مع اسرائيل يسعى السوريون للمحافظة على ضبط النفس وجو متحفظ، واكثر من مرة اعرب الرئيس الاسد ورجاله عن

تشاؤمهم من فرص التوصل الى اتفاق خلال فترة زمنية قصيرة ولكن هذه المرة، بعد جمود طويل فى الاتصالات بين اسرائيل وسوريا، كان من المنتظر ان يدلى الاسد بتصريحات حميمة بشأن ضرورة التوصل الى تسوية وتقدم وخلافه. ولكن الاسد اختار ان يؤكد ويبرز المصاعب فى المفاوضات، وموقف اسرائيل المتعنت التى تطرح مقترحات تتعارض مع «القرارات الدولية»، على العكس من سوريا التى تعمل فقط وفقا لقرارات الامم المتحدة ـ ولهذا فانه يرفض مقترحات اسرائيل برفع مستوى المحادثات.

حتى لو كانت هناك لقاءات سرية ومحادثات فى الخفاء وان التصريحات العلنية لاتعبر دائما عن حقيقة الوضع، فإن المفاوضات بين اسرائيل وسوريا تبدو مجمدة فى هذه المرحلة، كما ان غياب تفاؤل الاسد يعبر عن صورة الوضع. يبدو انه من جانب اسرائيل لايوجد حاليا حماس خاص لاحراز تقدم فى المفاوضات مع سوريا، وتنصب جميع اهتمامات واضعى السياسة عندنا على استكمال المحادثات مع منظمة التحرير. من الناحية الداخلية يريحهم ان المسار السورى لايتقاطع مع المسار الفلسطينى الذى يشهد حاليا قوة اندفاع. ولكن يبدو ايضا انه ما ان تستأنف الاتصالات الرسمية مع سوريا، سيكون فى الجهاز السياسى الاسرائيلى بعض الاشخاص يبدون درجة عالية من التشكيك والارتياب فى نوايا حافظ الاسد. كذلك فان تنازلات اسرائيل المبالغ فيها الى الان لم تخفف من موقف سوريا المتشدد ومازال الاسد يتصرف كتاجر شرق اوسطى حاذق لايتطوع باعطاء الطرف الآخر اوراق مساومة.

والسؤال هو ـ هل سيكون فى حكومة اسرائيل من سيدعو الى اعادة النظر فى كافة قضايا المفاوضات مع سوريا. لقد تمت جميع خطوات المفاوضات مع الاسد؟ على تقديرات ومعلومات تقول انه قد تخلى عن خيار الحرب وينظر للسلام على انه هدف استراتيجى. على اساس هذه المعلومات قدمت حكومة اسرائيل تنازلات تعنى فى النهاية الانسحاب من هضبة الجولان. ولكن جميع الاجراءات التى تمت خلال السنتين الاخيرتين يجب ان تؤدى على الاقل الى اعادة التفكير بالنسبة للاعتماد على نوايا



الاسد فى السلام ـ هل جميع المعلومات عن هذه النوايا كانت وافيه ـ اذا كان كذلك، يكون الرئيس الاسد قد غير نظرته.
كذلك حتى لوكانت المعلومات حول نوايا الاسد موضوعية جدا، ولم تدخل فيها التمنيات والاعتبارات الاخرى، فإن جميع المعلومات هى معلومات بضمان محدود.

اذا كان مطلوبا تذكرة لحقيقة ان المعلومات الاستخباراتية، مهما كانت تبدو مؤكدة، الا ان لها حدودا عندما تتعلق بدول معينه ـ يمكننا ان نجد هذه الحقيقة فى التفاصيل التى تتكشف هذه الايام عن الة الحرب العراقية خلال حرب الخليج. لقد ادى هروب صهرى صدام حسين الى ظهور معلومات جديده ومروعة. اول امس قال مبعوث الامم المتحدة رولف ايكيوس انه كان بحوزة العراق اثناء حرب الخليج أسلحة بيولوجية فى اخر مراحل صنعها ويمكن استخدامها على الفور. كانت القنابل البيولوجية موضوعة فى المطارات العسكرية وعلى مقربة من قواعد اطلاق الصواريخ. كان استخدام هذا السلاح الرهيب سيؤدى الى ازهاق ارواح ملايين البشر ـ واضاف ايكيوس (كان العالم على حافة كارثة لايمكن ان نتخيلها).

اذا أضفنا الى ذلك التفاصيل التى تكشفت عن ألة الحرب التى تصلحها العراق حاليا، يمكن ان نتوصل الى نتيجة تقول ان المعلومات التى كانت لدى الولايات المتحدة ودول أخرى ـ وبخاصة اسرائيل ـ لم تكن كاملة، لاقبل الحرب، ولااثناءها ولاحتى بعد عدة سنوات من انتهائها. لم تؤد جميع الجهود التكنولوجية والبشرية للحصول على مايحدث فى صناعة الاسلحة العراقية، الى الكشف عن جزء كبير مما كان يحدث بالفعل.

كانت الاسلحة الكيماوية والبيولوجية التى بحوزة العراق أولم تكن بحوزته تحتل بؤرة الاهتمام قبل واثناء حرب الخليج، ولكن بنظرة الى الوراء يبدو ان جميع المعلومات فى هذا الموضوع لم تكن مؤكدة بمافيه الكفاية وكانت ممزوجة بالتكهنات والتخيلات لم تكن صورة الوضع تبدو مفزعة للغاية مثلما تبدو اليوم بنظرة الى الوراء.

ماذا اذن فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بنوايا ومواقف حافظ الاسد؟

داڤار
١٩٩٥/٩/٥

لامكان لاثنين على خط واحد

موطي باسوك

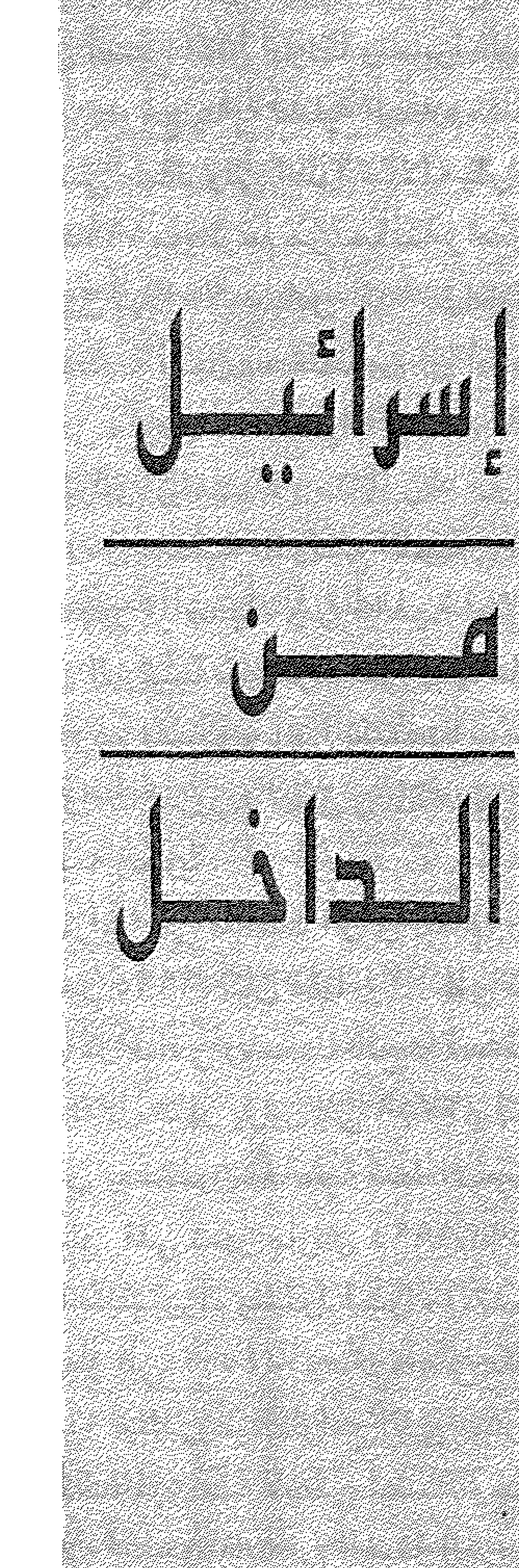
عاد المسار السورى الى عناوين الاخبار. لقد انتظر الاسد انتهاء المفاوضات الاسرائيلية ـ الفلسطينية حول الاتفاق المرحلى، حتى يعود للحوار مع رابين. كانت نظريته الاساسية ومازالت، ان اسرائيل لاتستطيع ان تجرى فى نفس الوقت على مسارين مختلفين بكامل سرعتها. كذلك لم يرغب فى ان تستخدم اسرائيل محادثاتها مع سوريا كسوط ضد الفلسطينيين، أو المحادثات مع الفلسطينيين كسوط ضد سوريا. عندما اشتم الاسد ان اتفاق اوسلو الثانى قد اغلق، وان اسرائيل بدأت تفوق من الصداع الفلسطينى، بدأ يشير الى انه عائد. فى الاسبوع الماضى استضاف الاسد فى دمشق عضوى مجلس الشيوخ السناتور ارلين سبكتر والسناتور هانك براون وأول أمس زار القاهرة للقاء خصمه وصديقه حسنى مبارك، حتى يتلقى منه آخر المعلومات عن اسرائيل والولايات المتحدة والفلسطينيين وكى يحصل على النصح قبل ان يدخل مرة اخرى الى خضم المعركة. وكان لدى الولايات المتحدة واسرائيل تلميحات مسبقة تقول انه قد عاد، فقد سمع وزير الاقتصاد يوسى بيلين من وزير الخارجية الاردنى عبدالكريم الكباريتى ان سوريا تنوى الدخول فى مفاوضات حقيقية مع اسرائيل هذا العام. وقد استند الكباريتى فى كلامه على مصادر سعودية. فالسعودية هى حليف سوريا الان. كما اعلن وزير الخارجية الامريكى وارين كريستوفر نيته القيام برحلة مكوكية بين دمشق والقدس بعد التوقيع على الاتفاق المرحلى. كذلك وبعد شهور طويلة من الصمت قال وزير الخارجية شمعون بيريز عن المسار السورى (اننى لاافهم الاسد ويبدو انه لايفهمنا). فهو يؤيد استراتيجية السلام مع اسرائيل من جانب. اما على الصعيد التكتيكى فانه يعمل تماما فى الاتجاه العكسى. توقف المحادثات يثير ارتياح رئيس الوزراء رابين. خاصة وان الامريكيين قد اتهموا السوريين هذه المرة بأفشال المحادثات. هذا التوقف اتاح لاسرائيل التركيز خلال الشهور الاخيرة على المفاوضات مع الفلسطينيين بدون صراع داخلى و خارجى وبرلمانى حول هضبة الجولان. يريد رئيس الوزراء سلاما مع سوريا، ولكن ليس باى ثمن وعندما ادرك ان الاسد عاد الى لعبة الاعصاب القديمة التى يمارسها، قرر عدم الانزلاق. لدى اسحق رابين تصميم على ضرورة ان تستمر المفاوضات مع السوريين من نفس النقطة التى توقفت عندها منذ حوالى شهرين، اى محادثات كبار الضباط، وفقا للجدول الزمنى الذى وضعه وزير الخارجية وارين كريستوفر خلال أخر زيارة له للشرق الاوسط، والى ان يتم ذلك سترفض اسرائيل استئناف محادثات السفراء فى واشنطن. خلال شهور الصيف تراكم غضب امريكى كبير على سوريا، ولان الولايات المتحدة بدأت ايضا تدرك انها فى مرحلة من المراحل لم تعد تفهم الاعتبارات السورية. ذهبت جميع التكهنات المبكرة فى واشنطن الى انه فى خلال المفاوضات مع اسرائيل، تبحث دمشق عن الطرق المؤدية الى قلب امريكا، ومن خلاله الى العالم الغربى كله، وقد تركزت خلافات الرأى بين المعلقين على قضية ـ هل هذا هو الهدف الرئيسى للسوريين، ام ان السوريين يرون فى تحسين العلاقات مع نظام كلينتون مجرد عنصر مصاحب لمحادثاتهم مع القدس.

عندئذ جاء الاسد ليلغى محادثات الضباط، لأسباب غير معروفة، ونقض وعدا شخصيا سبق واعطاه لكريستوفر. لماذا فعل ذلك؟ ليست هناك اجابة لا لدى الولايات المتحدة ولا لدى اسرائيل. هناك ملحوظتان على سبيل الذكر. لقد اعتبر السوريون ان الجولة الاولى من محادثات رئيسى الاركان ايهود براك وحكمت الشهابى، جولة فاشلة. اما الولايات المتحدة واسرائيل فقد رأتا

ان هذه المحادثات لم تكن ناجحة فقط هل يرى السوريون ان براك طرح مواقف متعنته جدا بل وتصرف بتعال وغرور؟ اما الجولة الثانية التى تمت بين امنون شحاك والشهابى فى بداية صيف ١٩٩٥ فتعد ناجحة فى رأى جميع الاطراف، سوريا واسرائيل والولايات المتحدة اذن لماذا قرر السوريون نسف محادثات العسكريين؟

ملاحظة ثانية: طوال فترة طويلة عانت سوريا من مشكلة مع دينيس روس، منسق السلام الامريكى. لقد اشتكى السوريون مرات عديدة امام كريستوفر لانه يرسل اليهم مجرد موظفين. وهاجم السوريون مؤخرا دينيس روس مرة ثانية. يبدو انهم قد غضبوا عندما فضل روس ان يقوم باجازته السنوية هو واسرته فى اسرائيل بالذات.

لقد ساد البرود العلاقات السورية ـ الامريكية مؤخرا فقد ردت واشنطن بعنف على المساندة السورية للمنظمات الارهابية الفلسطينية المتطرفة التى تقوم بعمليات اعتداء داخل اسرائيل. جدير بالذكر ان منظمة حماس اعلنت مسئوليتها ـ من خلال اذاعة القدس بدمشق ـ عن العمليتين الاخيرتين فى رمات والقدس. ومازال الدكتور فتحى الشقاقى زعيم الجهاد الاسلامى يواصل نشاطه ضد اسرائيل والسلطة الفلسطينية من قلب دمشق. كذلك فإن المنظمات الارهابية الفلسطينية التى تعمل من قلب سوريا وبحمايتها، قد هددت مؤخرا بضرب المصالح الامريكية الحيوية والاعتداء على المواطنين الامريكيين. من التصريحات القليلة الصادرة عن الاسد فى القضية الاسرائيلية ومن خلال تصرفاته واضح ان موضوع الوقت لايؤثر عليه. كذلك فإنه لايخشى من تغيير الحكم فى اسرائيل. يحتمل ان ينتظر بالذات الانتخابات القادمة فى اسرائيل من اجل التخلص من عبء الاستفتاء الشعبى. يحتمل انه يفضل التوقيع على السلام مع حكومة بزعامة الليكود، مثلما فعل انور السادات فى حينه، حتى يضمن اغلبية حاسمة فى اسرائيل لاستعادة الجولان. ايا كان، فان واشنطن والقدس تدركان انه بدون سوريا لن يكون هناك سلام شامل فى الشرق الاوسط. انهما ترصدان اى تلميح سورى. لقد تحدث كريستوفر منذ بضعة ايام، بعد انتهاء اجازته، مع وليد المعلم وايتمار ربينوفيتش تحدث الى المعلم وجها لوجه لقياس النبض. اما مع ربينوفيتش فقد كان الحديث تليفونيا. وحتى ذلك الحين ليست هناك اخبار جديدة ولكن هناك بعض الامال والحقيقة ان كريستوفر يريد زيارة اسرائيل ودمشق هذا الشهر. ولكن القدس ليست متحمسة حاليا لهذه الزيارة. ربما بعد أن تتلقى توضيحات دقيقه عما دار حقا فى اللقاء الذى تم بين الرئيسين مبارك والاسد، قد تغير حكومة اسرائيل رأيها.



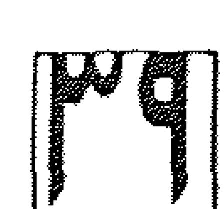
عضو الكنيست أسعد الأسعد قد يستقيل من الليكود ويشكل قائمة مستقلة

معاريف 1995/9/3

من المحتمل أن يستقيل عضو الكنيست أسعد الأسعد من الليكود ويشكل قائمة مستقلة خلال الدورة الحالية للكنيست. وقال أسعد انه فى أعقاب الاحداث الاخيرة، زاد التوجه اليميني لليكود وانتهج سلوك الحركات الهامشية المتطرفة، مثل حركة هاتحياه ، التى لفظتها الخريطة السياسية. ولدعم هذا التوجه اجتمع اسعد مع العشرات من مؤيديه فى فندق شاطئ التمور بعكا. و قام أسعد فى الايام الاخيرة بجولات فى عدد كبير من مستوطنات التنمية والاعمار، والتى حظى فيها الليكود من قبل بتأييد كبير. وقال أسعد انه اندهش من سيطرة المتطرفين على الليكود: «اذا اردنا العودة الى الحكم، علينا ان نتجه الى بؤرة العمل السياسى ولانصادق الهامشيين».

وعضو الكنيست أسعد الأسعد، درزى، وهو برتبة عقيد احتياط، وكان عضوا بالوفد الاسرائيلى الذى تفاوض مع سوريا عام ١٩٩١. وقد امتنع أسعد عن التصويت على اتفاقات أوسلو، ومنذ ذلك الحين وهو يعانى من مكائد داخلية فى الليكود. ومنذ عام تقريبا، وبعد التصويت فى الكنيست على اتفاقات أوسلو نعته اسحاق شامير وفى وجهه بانه «خائن».

وفى نهاية يونيو من هذا العام، واثناء التصويت فى الكنيست على قانون حماية الجولان، خشيت بعض عناصر الليكود من ان يصوت اسعد مع الائتلاف فأثاروا ضده اعضاء الكنيست الدروز. وقد أعلن اسعد الاسعد مؤخرا ان ماسيتخذه من خطوات فى المستقبل لن تنبع من دوافع شخصية وانما تبعا للتطورات داخل الليكود



إتجاهات الرأى العام الاسرائيلى إزاء السلام

هاآرتس
١٩٩٥/٨/٨

أجرى مركز تامى ستيز نمتيز لابحاث السلام التابع لجامعة تل ابيب، بحثا واستطلاعا للرأى عبر التليفون على عينة مكونة من٥٠٢ شخص تمثل مختلف شرائح المجتمع الاسرائيلى - اليهودى. إتضح من خلاله ان اتجاهات الرأى العام الاسرائيلى المؤيد والمعارض لعملية السلام، بأبعادها المختلفة، باتت متبلورة واكثر حدة وصلابة مع مرور الوقت. وأجرى هذا الاستطلاع فى ٢٧ يوليو ١٩٩٥، اى بعد ثلاثة أيام فقط من حادثة انفجار الباص الاسرائيلى فى رامات جان، كانت نتائجه مشابهة تماما لبحث واستطلاع مماثل أجرى فى العام الماضى. والمحصلة النهائية، أن مردود حوادث العنف الواحدة تلو الأخرى على اتجاهات الرأى العام كانت محدودة الأثر، وأن النسب مابين المعسكرات، دوما كانت ثابتة، وأن شابها بعض التغيير.

وفى الاطار العام لعملية السلام، كان التعبير عن معدل التأييد للسلام والايمان به، ذا طابع ملموس، وأن وجد تدنيا ملحوظا فى المؤشرات الاحصائية الدالة على هذا التعبير، فإنها كانت ذات طابع معتدل، فهذا التأييد كان يقدر بـ ٥٩,٨٪ خلا شهر يونيو ١٩٩٥، تتراجع الى ٥٤,٤٪ خلال شهر يوليو. ونفس الاتجاه لوحظ فى أهم اتجاهين: الاتجاه الفلسطينى ممثلا فى اتفاق اوسلو، إذ حدث ترجعا فى مستويات التأييد من ٤٨,٤٪ خلال شهر يونيو الى ٤٥,٩٪ خلال شهر يوليو. والاتجاه السورى ممثلا فى الاتفاق المحتمل حول الجولان، إذ تراجع من ٤١,٧٪ خلال شهر يونيو الى ٤٠,٥٪ خلال شهر يوليو. كما اظهر المسح الاحصائى الشامل ايضا، أن نسبة الذين اتخذوا مواقف سلبية «لم يعلقوا على الاسئلة»، تدنى فى شهر يوليو مقارنة بشهر يونيو. وفى الاتجاه المقابل، وجد ارتفاع ملحوظ فى أعداد الذين لهم رغبة فى تحديد مواقفهم السياسية، واتخاذ مواقف ازاء عملية السلام، ومن ثم أصبح الاستقطاب مابين مؤيدى عملية السلام والمناوئين لها اكبر واكثر تعاظما.

وقد تضمن استطلاع الرأى العديد من القضايا المرتبطة بعملية السلام وفى مقدمتها الشعور بالأمن. فقد أظهر الاستطلاع، أن الشعور بالأمن لدى الاسرائيليين أصبح اكثر ادراكا وتمايزا اليوم منه فى الشهور السابقة، فقد قدرت، مع بداية عملية السلام نسبة الذين يشعرون ان أمنهم الشخصى مهدد وفى اسوأ حالاته بقرابة ٦٤,٤٪، أما فى شهر يوليو ١٩٩٥، وبالرغم من حادثة رامات جات، كانت نسبة الذين يشعرون بهذا الاحساس، قد انخفضت الى ٤٧,٧٪ وبينما وجد أن نسبة الذين يعتقدون ان أمنهم الشخصى قد تحسن قد بلغت فى مارس ١٩٩٥ قرابة ٨,٩٪ فإن هذه النسبة قد ارتفعت فى شهر يوليو، وبلغت ٢٠,٤٪.

ويمكن تفسير هذه الاتجاهات، من ناحية التراجع النسبى فى «الاعمال الارهابية»، خلال الشهور الماضية. ومن ناحية أخرى امكانيات ان يكون هناك نوع من الروتينية سيطرت على اتجاهات الرأى العام إزاء هذه العمليات رغم المأسوية التى تكتنفها، ربما مقارنة بالشعور العام إزاء حوادث المرور والطرق وماتحمله فى طياتها من حوادث وخسائر جسيمه ودموية.

كما أظهر الاستطلاع، تحسنا متزايدا فى قناعات الرأى العام إزاء اداء القيادة الفلسطينية. ففى يناير ١٩٩٥، كان فقط ٢٠٪ على ثقة بأن القيادة الفلسطينية، تعمل كل مافى وسعها لمنع «الأعمال الارهابية». أرتفعت هذه النسبة خلال شهر يوليو الى ٣٧,٦٪ كما يوجد أيضا نمو فى نسبة الذين يعتقدون بفاعلية نمط الانجاز الفلسطينى، كجزء من إتفاق أوسلو. ففى شهر مارس ١٩٩٥، كانت نسبة الذين يعتقدون ان الفلسطينيين لم ينفذوا اجزاء الاتفاق ٣٦,٦٪، ارتفعت فى شهر يوليو الى ٤٥,٣٪، وعلاوة على ذلك، يبدو أن الرأى العام اصبح اكثر مشروطية للواقع الذى جرى تخليقه بعد اتفاق أوسلو. ومع ذلك، فإن هذا لايعنى ايضا. وجود ازدياد فى الميل الاسرائيلى لاخلاء المستوطنات فى الضفة الغربية. حاليا الرغبة فى أزالة كل المستوطنات، ضمن اطار الحل النهائى للسلام مازالت صغيرة. انها تراجعت من ٢٦٪ خلال شهر مارس ١٩٩٥ الى نحو ٢٢,٢٪ خلال شهر يوليو. وفى المقابل توجد نسبة

متزايدة لمقاومة عملية الاخلاء - حتى ولو مستوطنة واحدة - اذ ارتفعت من ٣٠٪ فى شهر مارس الى ٣٧,٥٪ خلال شهر يوليو. وبطريقة مماثلة، يوجد ارتفاع فى أعداد الذين يعتقدون انه اذا ماتقرر الانسحاب من الضفة الغربية ضمن اطار اتفاق السلام النهائى مع الفسطينيين، فإنه يجب السماح للمستوطنين ومستوطناتهم بالبقاء فى الضفة، وعلى مسئولياتهم الشخصية، وقد بلغت معدلات هذا التأييد بنحو ٤٧,٨٪ فى شهر مارس، ارتفعت الى ٥٣,٢٪ خلال شهر يوليو.

وهذه القضايا، كانت مرتبطة بالجدل العام، حول مدى الالتزام الواجب على الجنود ابداءه تجاه طاعة اوامر اخلاء المستوطنات والقرى فى الضفة الغربية. وعن السؤال النابع من هذا الالتزام، أجاب ٥٢,٣٪ انه يجب على الجنود تنفيذ الاوامر بدون مناقشة. بينما اكد ٢٣,٤٪ انه يحق للجنود رفض مثل هذه الاوامر، ومن ثم يكونون على استعداد لتحمل العقاب نتيجة لذلك. ٨,٥٪ اجاب بأنه يحق للجنود الرفض بدون الخضوع لاية نوع من العقاب، واخيرا رفض ٥٪ الاجابة عن السؤال. وبينما كانت الاجابات خلال شهر مايو، على نفس مستويات الاجابة تقدر بـ ٥٧٪، ٢٢٪، ١٥٪ واخيرا ٦٪ على التوالى، ومن ثم يتضح ان نسبة الذين يدعمون وبقوة الاذعان المطلق للاوامر العسكرية تتضمن حوالى نصف الرأى العام، ولكن هذا المعدل تراجع بعض الشئ مؤخرا، وبشكل متزامن كانت معدلات الذين يعتقدون فى حق الجنود فى رفض طاعة الاوامر العسكرية، والاينالوا العقاب نتيجة لذلك فى تزايد وصعود مستمرين. مع ذلك، فقد اختلفت الردود على سؤال، لمن يدين الجنود بالولاء وطاعة الاوامر ألقادة العسكريين؟ أم مجلس حاخامات الضفة الغربية؟ والطاعة تكون لمن فى حالة تعارض الأوامر: ألقواعد والاوامر العسكرية، أم فتاوى المجلس؟ اجاب ٧٣٪ أنه يجب طاعة القواعد والاوامر العسكرية، بينما اجاب ١٥٪ فقط بأنه يجب طاعة الفتاوى الدينية، ورفض ١١,٤٪ الاجابة عن هذا السؤال.

وثمة علاقة ارتباطية قوية مابين مستويات الالتزام الدينى ونوع الاجابة عن السؤال السابق. مثال على ذلك كانت نسبة الذين عرفوا انفسهم كمتدينين بمافيهم المتطرفون - الارثوذكس، لم تتعد ٢٢,٨٪. وقد أيد هؤلاء وجوب طاعة الجنود لاوامر الاخلاء دون مناقشة، بينما كانت النسبة ٥٥٪ فيما عرفوا انفسهم كيهود تقليديين، مقارنة بنسبة ٥٨٪ عرفوا انفسهم بالعلمانيين. فى الجانب المقابل، كان نسبة الذين ايدوا حق الجنود فى رفض أوامر الانسحاب ومن ثم الخضوع للعقاب داخل المتدينين ٣٨٪، مقارنة ٢١,٨٪ داخل اليهود التقليديين، و١٢,٢٪ داخل العلمانيين.

والاتجاه كان وثيقا مابين اتجاهات الاجابة على القضايا المتعلقة بعملية السلام، والخصائص الايديولوجية لمختلف قطاعات وشرائح السكان اليهود، مثل مستويات التدين، والاصل العرقى، ومثل هذا الارتباط ساهم فى تعميق الانشقاق والفجوة مابين المناوئين لعملية السلام والمناصرين لها. والاتجاه العام هو إزدياد احتمالات المواجهة مابين المعسكرين.

هاأرتس ١٩٩٥/٩/٧

اجرى فى ٢٨ اغسطس استطلاعا للرأى بشأن الموقف من عملية السلام بعد اسبوع على عملية تفجير الاتوبيس فى رامات اشكول بالقدس.

أكد الاستطلاع ان موقف الرأى العام الاسرائيلى من عملية السلام لم يتغير بعد هذه العملية واظهر الاستطلاع ان ٥٣,٤٪ يؤيدون عملية السلام بصفة عامة مقابل ٥٤,٤٪ في شهر يوليو الماضى. وان ٤٥,٥٪ يؤيدون الاتفاق مع منظمة التحرير، مقابل ٤٥,٩٪ فى يوليو وفيما يتعلق بالاتفاق مع سوريا فى اطار الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الجولان، فقد وافق ٣٧,٦٪ علي ذلك فى اغسطس مقابل ٤٠,٥٪ فى شهر يوليو ويعنى ذلك انه لم تتمكن الحكومة ولا المعارضة من توظيف العمليات الانتحارية باتجاه دفع الرأى العام لتأييد موقفها سواء المؤكد - من جانب الحكومة - علي أن اتمام عملية التسوية سوف ينهى مثل هذه العمليات، أو المؤكد - من جانب المعارضة - على ان استمرار عمليات التسوية لن يجلب الأمن للمواطن الاسرائيلى.

وبدا ذلك واضحات فى اجابات من تم استطلاع ارائهم على سؤال مؤداه: اذا ماتم توقيع اتفاقات سلام مع جميع الدول العربية والفلسطينيين: هل تعتقد أن ذلك يمكن ان يؤثر على «الارهاب» العربى ضد اسرائيل واليهود؟

فالملاحظ ان ٨٪ فقط رأوا ان السلام سوف ينهى أعمال الارهاب. في حين انقسم الباقين مابين مؤكد على انه سوف يستمر وربما يتناقص (٤٣٪) وسوف يستمر كما هو الان (٣٣٪) وانه سوف يتزايد ١٢٪، فى حين لم يعبر ٤٪ عن رأيهم.

ويعنى ذلك ان حوالى ٩٠٪ من الرأى العام الاسرائيلى لايعتقد ان السلام سوف ينهى الارهاب.

٥

قراءات

إيلان بابه، وأخرون

«العـــرب واليـهـود فى فـتـــرة الانتـــداب»

نـظـرة جـديـدة للبـحث التـاريـخى»

(مـعـهـد ابحـاث السـلام جـفـعـات حـفـيـفـة)



يرى معظم الباحثين المشتغلين بتاريخ النزاع العربى الاسرائيلى فى فترة الانتداب، ان العشرينيات من هذا القرن هى «سنوات هادئة» فى تاريخ النزاع اما الثلاثينيات والاربعينيات فهى «السنوات العاصفة» منه. ويرتكز اعتقادهم هذا على ان السنوات الهادئة اتسمت بعلاقات متوازنة بين الاستيطان اليهودى والسكان العرب فى ارض اسرائيل/ فلسطين، أما سنوات الثلاثينيات والاربعينيات، والتى بدأت فى الواقع منذ عام ١٩٢٩ وحتى نهاية الانتداب، فكانت قصة متصلة ومضنية من العنف والكراهية وصلت الى ذروتها فى حرب ١٩٤٨.

والمؤرخون الاسرائيليون الذين تناولوا فترة الثلاثينيات بالبحث، مالوا مع رأى دافيد بن جوريون فى كتابه «مقابلات مع زعماء عرب» ومفاده انه حتى عام ١٩٣٤ كانت هناك علاقات حقيقية قائمة بين الاستيطان اليهودى والزعامات العربية، وكان الباب مواربا على أمل التوصل الى تسوية ما، حول مستقبل البلاد، ولكن بانقضاء ذاك العام، دُفنت فى مهدها فرصة حل النزاع بسبب الموقف الرافض الذى تبناه الفلسطينيون وزعماء الدول العربية المجاورة.

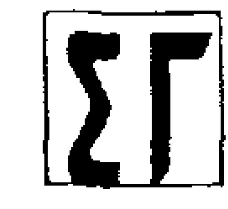
ومن خلال مجموعة الابحاث التى يقدمها هذا الكتاب، يحاول أغلب الباحثين اعادة النظر فى هاتين الفرضيتين التاريخيتين، ومنهم من يفتش فيما كان قائما من علاقات فى منتصف الثلاثينيات سواء مع الزعامة الفلسطينية الرسمية وعلى رأسها الحسينيون، أو مع المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها النشاشيبى. وقد كانت هذه العلاقات قائمة فى عنفوان الثورة العربية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) مما يشكل برهانا على أن تاريخ العنف فى النزاع لم يكن الجانب الوحيد الذى يطل من الماضى. والشئ المدهش حقا فى مساعى التسوية التى بذلها اليهود والفلسطينيون فى منتصف الثلاثينات، هو أن كل التكتلات السياسية لدى الجانبين كانت طرفا فيها بشكل أو بأخر.

فى البحث الأول عن «العلاقات بين الوكالة اليهودية والفلسطينيين من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩» يؤكد يزهر هرتسوج

أنه فى مستقبل عام ١٩٣٦ نشطت عدة قوى داخل المنظومة السياسية الفلسطينية، كان أبرزهم المفتى الحاج امين الحسينى الذى كان يتمتع بنفوذ كبير باعتباره رئيس المجلس الاسلامى الأعلى، وهو الجهاز الفلسطينى الوطن الوحيد الذى أعتمد على ميزانية مخصصة وكانت له صلاحية إقرار التعيينات فى الاجهزة والادارات التابعة له، واتخاذ القرار المناسب بشأن كيفية استثمار الأموال. وكان الحاج امين هو رأس أكبر العائلات الفلسطينية ـ عائلة الحسينى، خلفا لأخر من حمل هذا الشرف موسى كاظم.

وكانت القوة الثانية من حيث الاهمية، هى حزب «الدفاع القومى» بزعامة راغب النشاشيبى، والذى بفضله تأسس الموقف المعارض لسيطرة الحسينيين ـ عندما كان رئيسا لبلدية القدس من الفترة ١٩١٩ الى ١٩٣٤ ـ ومنذ خسر منصبه هذا، بات أكثر استعدادا للالتزام بخط معارض للحاج أمين، بل واتهامه بأنه: «أداة بريطانية، يتقاضى راتبا منهم ويخدمهم على حساب المصلحة العربية ـ القومية. ولم تكن هذه المعارضة متحدة، كما أنها كانت تفتقد لايديولوجية واحدة، غير أنها اتفقت جميعا على ابعاد الحسينى وعائلته عن السلطة السياسية فى المجتمع الفلسطينى.

وفى هذه الاثناء فان اندلاع اعمال العنف فى يافا عام ١٩٣٦ لم يكن فقط نابعا من ردود ا لافعال اليهودية بل نتيجة اشتعال الموقف الداخلى. وقد دعت دوائر الشبيبة فى نابلس وعلى رأسها أكرم زعيتر الى اضراب عام، واصبحت اللجان التى تم تشكيلها بمثابة القاعدة التى عملت على انتظام وفعالية الاضراب الذى بدأ فيما بعد وطرحت فكرة انشاء مجلس تشريعى ـ الذى طالبت به قوى المعارضة ـ على البرلمان البريطانى فى فبراير ١٩٣٦ ورفضت شكلا وموضوعا واتضح للعرب مدى



تأثير اليهود على البرلمان البريطاني وقراراته. وهكذا لم يبق سوى طريق المعركة، اذ أن استخدام القوة سيثير انتباه الرأى العام البريطانى الى القضية الفلسطينية العربية. وساهم ذلك فى التزام المعارضة بالتشدد فى مطالبها بهدف اجبار المفتى على الاختيار بين تأييده للبريطانيين وبين رغبته فى تمثيل الشعب بزعامته.

وإزاء مثل هذه الاحداث وغيرها من مواقف المواجهة بينه وبين المعارضة، ظل المفتى من جانبه صامتا، وظاهر الأمر انه بادر بالاتصال بالوكالة اليهودية بواسطة جورج انطونيوس لايضاح امكان تخفيف موجة التوتر والتصعيد بهدف تهدئة الاجواء فى المجتمع العربى. وفى المقابل تقدم المفتى بطلب مماثل ايضا الى البريطانيين لكنه عاد خاوى الوفاض. وفى المفاوضات التى اجراها جورج انطونيوس مع دافيد بن جوريون والتى بدأت بالفعل قبل اندلاع اعمال الشغب واستمرت فى اعقابها، اقترح انطونيوس ان تأتى الخطوة الاولى من جانب اليهود لانهم هم المعتدون.

واذا لم يكن الرفض البريطانى كافيا لاثارة اعمال العنف، فان دافعا آخر وجد طريقه الى المجتمع الفلسطينى فى مستهل عام ١٩٣٦، فمع اندلاع الاضطرابات فى مصر وسوريا، واعتقال زعماء التكتل الوطنى هناك، قد اشعل سقوط ضحايا الشهداء فى كل من مصر وسوريا والموقف فى فلسطين، واصبحوا بمثابة النموذج والقوى الدافعة للشباب والعناصر المتشددة لبدء طريق المعارضة العنيفة. وفى الوقت الذى عمل فيه الجانب اليهودى على بلورة موقفه من المفاوضات مع العرب، ازداد الموقف سوءا فى المجتمع الفلسطينى الذى تنازعه الامل الذى زرعه فيه زعماء العرب واليأس من الواقع الذى كان انعكاسه أقوى على وجوههم. وفى هذه الاثناء التى تراوح فيها حال المجتمع العربى بين الأمل واليأس، تصاعد الضغط البريطانى «مثال ذلك، تفجير ٤٧ منزلا فى يافا القديمة فى يوم واحد». وعليه لم يكن فى مقدور أحد ان يتكهن بما ستؤول اليه الامور.

ومع بداية الاضراب بدا ان هناك استعدادا من جانب المفتى وحزبه للتوصل الى اتفاق مع اليهود يقضى بالاعتراف بماسلبوه. ولم تمر الشائعات حول تقسيم محتمل مر الكرام على الجانب اليهودى، فقد ثار جدل حاد داخل الحركة الصهيونية حول التقسيم، الى الحد الذى هدد الحركة بالانقسام. ومع نهاية ابريل ابلغ موشيه شيرت المقر الرئيسى للمبانى انه يعتزم اتخاذ عدة خطوات للتفاوض مع العرب، حيث قال: «أود ان ابلغهم بان فكرة التقسيم واقعية تماما، الا ان اليهود لايريدون هذا الحل، ويخيل لنا ان العرب يجب ان يعارضوها ايضا. ولو عارضوها بالفعل فان عليهم ان يدركوا بان هناك طريقا واحدا فقط لمنع التقسيم هو ضرورة الاتفاق فيما بيننا. وبهذا المفهوم توجه موشيه شيرت الى عونى عبدالهادى واقترح عليه تشكيل جبهة عربية - يهودية ضد التقسيم، فرفض عبدالهادى الفكرة بحجة ان اللجنة المشكلة لبحث الموضوع لم تأخذ باقتراح التقسيم بشكل مؤكد، ومن المحتمل أن تقبل هذه اللجنة مطالب العرب كاملة، فلا تعود هناك حاجة لمناقشة مسألة التعاون مع اليهود.

وفى الخامس من يونيو صدرت جريدة (فلسطين) بخبر عن مقابلة موشيه شيرت مع المفتى من اجل تشكيل جبهة عربية - يهودية مشتركة ضد التقسيم، وان المفتى وافق على المساهمة بفعالية فى هذا التكتل كما انه وافق على التعاون مع اليهود باعتباره - فى رأيه - افضل من اقامة مملكة عربية مستقلة بزعامة الامير عبدالله. واشارت الصحيفة الى معارضة عونى عبدالهادى لهذه الفكرة. وقد انكر كل من موشيه شيرت والمفتى هذه المقابلة انكارا تاما، وقال شيرت ان الصحيفة ربما كانت تقصد مقابلته مع عونى عبدالهادى. إلا انه بعد ذلك بعشر سنوات ذكر شيرت انه التقى بالمفتى لكنه لم يذكر الاسباب.

ومن هذه الدراسة نجد ان العرب لم يشكلوا كتلة متجانسة بل كانوا فرقا سياسية مختلفة ذات اهداف متباينة. فمثلا ايدت المعارضة التقسيم على أمل ان يؤدى ذلك الى تمكين الأمير عبدالله من السيطرة على البلاد وابعاد المفتى، بينما اتبع المفتى سياسة اجهاض اية محاولة لتأسيس حكم هاشمى يتولى الشئون الفلسطينية.

البحث الثانى الذى وضعه شمعون برحه عن «علاقة موشيه شيرت بالقضية العربية خلال أعوام ١٩٣٦: ١٩٣٩»

يهدف هذا الى دراسة علاقة موشيه شيرت بالقضايا العربية على ضوء النظر فى مواقفه تجاه ثلاثة موضوعات رئيسية:

أ - الصراع بين التيارات المختلفة فى المعسكر الفلسطينى

ب - الانقسام حول نتائج لجنة بيل

جـ - مشكلة الاستيطان.

ففى عام ١٩٣٣ وبعد مقتل حاييم أورلو زوروف، تولى موشيه شيرت مسئولية القسم السياسى فى المنظمة الصهيونية. وكان شيرت قد ألحق بالقسم السياسى فى عام ١٩٣١، وخلال عامين عمل بنشاط مع أورلو زوروف، فكان ذراعه اليمنى واكسبته هذه الفترة خبرة كبيرة فى ادارة الشئون السياسية للاستيطان. ورأى فيه أورلو زوروف شريكا كاملا فى أفكاره ومبادئه. وبمرور الوقت حدد شيرت سياسة القسم السياسى للمنظمة الصهيونية على اساس هذه الافكار.

بخلاف زعماء صهيونيين آخرين، اتصل شيرت بالمجتمع العربى فى مرحلة مبكرة فى حياته، وبذل جهدا متصلا ليتعرف على الشرق الاوسط عامة، وعلى «ارض اسرائيل» العربية بصفة خاصة. وقد أفرز

هذا الاتصال المباشر موقفا واضحا لشيرت تجاه القضايا العربية.
وكما فعل سياسيون ومفكرون صهيونيون انشغل شيرت بموضوع علاقات اليهود والعرب في «ارض اسرائيل» ولكنه على عكس بعض اقرانه كون لنفسه رؤية واضحة بالنسبة للقضايا العربية وحاول ان يخرج بها الى حيز التطبيق العملي. هذا النهج الذي اتبعه شيرت يستحق الاهتمام بشكل خاص وذلك للمكانة التي يشغلها شيرت في الحركة الصهيونية وفي النظام السياسي لدولة اسرائيل. وهذا ا لبحث يطرح من جديد مسألة الخيارات السياسية التي طرحت على الحركة الصهيونية في مقابل المعارضة العربية لتحقيق أهداف الصهيونية.
وكان شيرت من الاوائل الذين حثوا الحركة الصهيونية على مناقشة موضوع العلاقات مع العرب. وقد نظر الى موضوع العلاقات بين اليهود والعرب في «ارض اسرائيل» كجزء لايتجزأ من «المسألة الصهيونية».

لقد كانت هذه الفترة هي ذروة تطور النشاط الصهيوني، ففي ربيع ١٩٣٦ وصل عدد اليهود في «ارض اسرائيل» الى ٤٠٠,٠٠٠ وهو مايمثل ثلث اجمالي السكان تقريبا. منهم ٤٣,٠٠٠ جاءوا الى «ارض اسرائيل» عام ١٩٣٤. ورغم ان اليهود كانوا أقلية، فقد امتلكوا قدرات اقتصادية وفنية أفضل من غيرهم. ولاشك ان الهجرة اليهودية قد غيرت وجه البلاد وكذلك وضع الاستيطان، خلال تلك السنوات. وفي هذه الفتره انطلقت الثورة العربية في ابريل ١٩٣٦. ويمكن ان نعتبر هذا الحدث ليس فقط خطا فاصلا بين مرحلتين في تاريخ العلاقات بين اليهود والعرب في ارض اسرائيل بل ايضا ضاعف من مشقة الخلاف بشأن العلاقات بين الشعبين. وخلال هذه الحقبة ظهرت للمرة الاولى فكرة تقسيم البلاد الى دولتين يهودية وعربية، بمبادرة بريطانية ضمن توصيات لجنة «بيل» وقد انضم شيرت لجماعة داخل قيادة الاستيطان، عرفت باسم «الجماعة الاسرائيلية» أو «جماعة ارض اسرائيل»، واعضاؤها ليسوا المولودين في البلاد ولكن هم الذين قضوا السنوات العصيبة من حياتهم في «ارض اسرائيل»، وهي السنوات التي كانت عصيبة ايضا في تاريخ الاستيطان والدولة. لذا فبالرغم من انه ولد في روسيا، فان شيرت لم يتأثر بالاراء السياسية التي كانت سائدة في المجتمع الروسي او لدى الطائفة اليهودية في شرق اوروبا. وكانت مسيرة اعداده السياسي قد جرت احداثها جميعا داخل «ارض اسرائيل» في مجتمع متنوع وهي السنوات التي انهار فيها بشكل نهائي الحكم العثماني، واندلعت الثورة التركية الفتية، وبرزت الشعارات الاولى للنزاع اليهودي - العربي في وقت واحد مع شعارات أخرى لوحت بالتعايش بين الطائفتين.
وهي ايضا المرحلة التي ظهرت فيها القومية العربية كتوجه في «ارض اسرائيل».
وقد عمل موشيه شيرت بين اعضاء حركة ومنهم المنتمون الى موجة الهجرة الثانية مثل بن جوريون، طفنكين، وبرل كتسنلسون، غير ان شيرت لم يتأثر بعبارات وشعارات من نوع حرب المواقف، ثورة اجتماعية.. الى آخره. وواصل تعليمه بعد المرحلة الثانوية في جامعة اسطنبول ثم لندن. وخلال توليه مسئولية ادارة معظم الاتصالات مع حكومة الانتداب، ومع لجان التحقيق المختلفة ومع ممثلين عرب. وعشية اقامة الدولة. كان على رأس الصراع الدبلوماسي من أجل خطة التقسيم. وبين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٦ كان وزيرا للخارجية ورئيسا للحكومة الثانية في دولة اسرائيل.
وعلى مدى هذه السنوات لم يتطابق الواقع مع توقعات وأفكاره موشيه شيرت.
صحيح قامت دولة اسرائيل في نهاية المطاف كما عمل من إجلها النشاط الصهيوني، ولكن الفجوة بين اليهود والعرب إزدادت عمقا، واكتسب النزاع في المنطقة ابعادا جديدة. ولم يكن فشل شيرت متعلقا بانعدام وعيه بالمجتمع العربي والواقع في المنطقة بعامة. بل العكس صحيح، فقد كان شيرت من بين اولئك الذين فهموا جيدا مشكلات «ارض اسرائيل» والشرق الاوسط. وفي نفس الوقت اصطدم بسلسلة من المعوقات التي منعته من تحقيق افكاره والتي اعتمدت على مبدأ كيف نبني وطنا قوميا من خلال تفاهم مع الجانب العربي.
لكن شيرت عاني ايضا من غياب التأييد الواضح من جانب بريطانيا له أو لمن عمل في اطار افكاره او حتى قريبا منها مثل وايزمان.
ان موشيه شيرت لم ينجح في التغلب على معارضيه، إقبال جوريون داخل الحركة، وفي الادارة الصهيونية وفي اعقاب عام ١٩٣٩، زاد الصراع سوءا بين التيارات المختلفة داخل الحركة الصهيونية، وضعف للغاية الخط الذي عمل شيرت من اجله. ومما لاشك فيه انه مع ابعاد فايتسمان نهائيا من رئاسة المنظمة الصهيونية عام ١٩٤٦، ضعفت تماما امكانية الاخذ بالخيار الذي تبناه شيرت وكان المتحدث الرئيسي عنه. ومع إقامة الدولة اصبح شيرت يمثل توجها واضحا في مسألة العلاقات بين اليهود والعرب. وفي الخمسينيات وصل الصراع بين المواقف المختلفة داخل حزبه (ماباي) وفي الحكومة، الى ذروته وانتهى بابعاده من القيادة السياسية الاسرائيلية. وكان هذا الصراع مرتبطا بعدة موضوعات، ربما كان أهمها السياسة الامنية وعلاقتها بالسياسة الخارجية. غير أن كافة المشكلات كانت ذات صلة اولا وقبل كل شئ بالنزاع الاسرائيلي - العربي.

أما البحث الثالث والذى وضعه زكريا لقمان عن «فتحنا عقول العرب»:
الجدل الصهيونى الاشتراكى وعمال السكك الحديدية فى ارض اسرائيل ١٩١٩: ١٩٢٩» وفيه يناقش الادراك الصهيونى للقضايا العربية، فقد كان مألوفا منذ زمن طويل الاعتقاد بانه حتى نهاية الحرب العالمية الاولى لم تكن الحركة الصهيونية على وعى بالمشكلة العربية، وتصادف ذلك مع حقيقة أن الارض المستهدفة لدولة اسرائيل مأهولة بشعب آخر. وقد دحضت ابحاث كثيرة هذه النظرية، عندما اثبتت ان بعض الصهيونيين على الأقل، فى اوروبا وفى ارض اسرائيل كانوا على سابق معرفة وبشكل جيد، بأن الارض مأهولة بشعب من غير المتوقع ان يرحب بالمشروع الصهيونى. ليس هذا فحسب، بل ايضا ادركوا ان الاحتكاك على الطبيعة بين المشروع الصهيونى والواقع الاستيطانى والاقتصادى والاجتماعى (العربى فى الاغلب) على «ارض اسرائيل» سيعطى للصهيونية وضعيتها - دولة اسرائيل - طابع العزلة.
ويرى الباحث أنه منذ هذه الفترة التى تناولها وحتى الآن، يمكن تعيين عدة حلقات بارزة مرت بها العلاقات بين الصهيونية والفلسطينيين، ويبقى الجزء الخاص بالعرب فى الجدل الصهيونى الاشتراكى ثابتا ومفزعا، فقد وجد صهيونيون كثيرون من اليسار الليبرالى حتى اليوم صعوبة فى الاعتراف بان المشروع الصهيونى كانت له انعكاسات مفجعة على المجتمع الفلسطينى، انتزاع الملكية، الترحيل، والعيش تحت حكم اجنبى، أيا كانت النوايا الشخصية لمؤسسى الصهيونية.
وغالبية اليهود الاسرائيليين مازالوا حتى الان غير مهيئين للاعتراف بصورة الصهيونية من وجهة نظر الفلسطينيين. كما أنهم يؤمنون بان أفكار الصهيونية هى الافضل، كما انهم مازالوا غير قادرين على اعتبار الفلسطينيين آدميين اصحاب حق بالمعنى الحرفى ومايترتب على ذلك من الاعتراف بالتزامات اخلاقية.
وبعيدا عن تساؤلات التاريخ، ومن وراء الجدل الحاد الذى خاضته الاحزاب والفرق الصهيونية حول مصطلح «القضية العربية» سواء قبل أو بعد اعلان بلفور فى نوفمبر ١٩١٧، يسترعى اهتمامنا فى الحقيقة، ان الصهيونية أفرزت لنفسها جماعات تعكس مصالحها وأى تخدم علاقتها مع العرب وتتنافس فى اعداد الخطط التى تخدم الحاجات الاقتصادية والسياسية والنفسية لها. أما بالنسبة للصهيونية الاشتراكية تحديدا، ذلك التيار الذى تبلور مع بدايات هذا القرن، فقد كانت له السيادة فى سياسة الاستيطان وفى الحركة الصهيونية على السواء فى بداية الثلاثينيات. سيطر هذا التيار على دولة اسرائيل منذ قيامها وحتى عام ١٩٧٧. والصهيونية الاشتراكية التى كان حلها لمشكلة يهود أوروبا مؤسسا على مبادئ الاخلاق الانسانية العالمية، تبنت طابع الجدل الذى يستبعد احتمال وجود تناقض بين الحل الصهيونى وبين الحق الانسانى والمدنى والقومى للاغلبية الفلسطينية فى البلاد. وقد مثل العرب فى هذا الحوار بشكل برر المشروع الصهيونى وهاجمه فى نفس الوقت.
فى صيف ١٩٢١ توجهت مجموعة عمال عرب، يعملون فى محطة صيانة السكك الحديدية فى «قيسون» الى نظرائهم اليهود لمناقشة امكانية التعاون بينهم. وكانت السكك الحديدية فى «ارض اسرائيل» وكالة تابعة لحكومة الانتداب، وفى الوقت نفسه كانت محطة الصيانة فى «قيسون» بمداخلها الشمالية القادمة من حيفا - والتى أصبحت فى وقت قصير محطة صيانة رئيسية للسكك الحديدية - تمثل تجمعا لمعظم عمال الصناعة الاجراء فى «ارض اسرائيل». عقد مئات العمال هناك - فنيون ومهنيون وغير مهنيين، يهود وعرب وغيرهم. وفى هذه الاجواء الدافئة، كانت الصلة قريبة بين العرب واليهود، كما كانوا معرضين للعديد من الافكار السياسية والايديولوجية المتنوعة. وقد أقام العمال العرب وزعماء رابطة عمال السكك الحديدية والتى تأسست عام ١٩١٩ من عمال يهود فقط - سلسلة من اللقاءات. وأعرب العرب عن رغبتهم فى الانضمام الى اتحاد مشترك لعمال السكك الحديدية فى «ارض اسرائيل»، بل فى الانضمام الى «النقابة العامة للعمال العرب فى «ارض اسرائيل» والتى تأسست بالفعل. حيث كانت تقدم لاعضائها خدمات متنوعة، كالتأمين الصحى، الضمان الاجتماعى وتوفير السلع الضرورية.
لقد أدت هذه المبادرة العربية الى إحداث نوع من الارتباك والقلق لقادة رابطة عمال السكك الحديدية ومن ثم، حاولوا فى البداية تهدئة الحماس باجابات تتسم بالتهرب وتفسيرات غير منطقية ومتعالية بشأن التزامات وواجبات العضوية. ولما لم ييأس العرب وطالبوا باجابات شافية، لجأ قادة الرابطة الى مشورة الهستدروت «النقابة العامة» وهكذا برزت مسألة علاقات العامل اليهودى ونظيره العربى، بشكل مباشر، على جدول اعمال حركة العمل الصهيونية. ولم يكن هناك شك لدى قيادة الهستدروت والرابطة بانه اذا كانت لديهم الرغبة فى تحسين ظروف العمل المتدنية، الاجر المنخفض، أيام العمل الطويلة، عدم التعويض عن المرض والاصابة والاقالة، وعلاقة مهينة من جانب أرباب العمل.. الى آخره - فلامفر من تعاون يهودى عربى - وفى الوقت نفسه خاف أعضاء الرابطة اليهودية من النتائج

المحتملة لمثل هذا التعاون، خاصة خوفهم من منظمة عربية - يهودية مشتركة. ويرجع سبب ذلك الى ان قيادة الرابطة حركة العمل الصهيوني كلها، كانت تهدف الى تحسين ظروف العمل واجور العاملين، كأمر ثانوي، وكوسيلة للغاية الحقيقية، فالأولوية كانت لتحقيق الاهداف القومية، والتي هي بمثابة أهداف الصهيونية بوجه عام، ايجاد استيطان يهودي قوي، يكون قادرا على حماية نفسه بقوة ذاتية على «ارض اسرائيل».

لذا كانت نقابة العمال العرب - بكافة المقاييس الفلسطينيين التي قامت عام ١٩٢٥ بنواة من عمال سكك الحديد في حيفا، تطورا ضروريا، وتحتم ان تنعكس آثار هذه المواجهة على علاقات عمال السكك الحديدية اليهود والعرب ان آجلا او عاجلا. وكان انشاء رابطة او نقابة تخص العمال العرب هو أمر ضروري في ظل ظهور طبقة من المتعلمين نسبيا وواثقين في انفسهم بين العمال العرب المشتغلين بالسكك الحديدية، استوعبوا هذه الصيغة باعتبارها نموذجا للتنظيم المناسب أكثر من غيره لظروف حياتهم، الا انهم رفضوا فكرة الانضمام الى اتحاد عمالي يسيطر عليه نظراؤهم اليهود.

وبانتهاء عام ١٩٢٩ كان حلم اقامة اتحاد عمال السكك الحديدية يهودي عربي قد سقط فريسة الاهمال. إلا ان المنظمتين اليهودية والفلسطينية لم يقطعا العلاقات بينهما، والتي كانت في طابعها العام عملية معقدة وغير مستقرة، لكن الجانبين خاضا مجالات فعالة للتعاون وقد فعلوا ذلك في ظروف شاقة. وقد تركت ثلاثون عاما تقريبا من العمل والصراع أثرها على عمال السكك الحديدية، خاصة في عنابر الصيانة في حيفا. وعندما اندلعت الحرب الاهلية في ارض اسرائيل عام ١٩٤٧ بدأ كل جانب يستبيح دم الجانب الآخر، وفكر قادة النقابتين في الحفاظ على السلام بينهما حتى في لحظات ذروة التوتر. وبعد المعركة بعدة اشهر كانت القوة العاملة في السكك الحديدية خالصة لليهود تقريبا، ذلك بالطبع، بعد ما طرد او هرب نصف السكان العرب في فلسطين. وقد افترض الجدل الصهيوني - الاشتراكي منذ هذه اللحظة والى الابد ان عرب فلسطين غير موجودين، (او على الأكثر) باقون على هوامش الواقع. وبعد الحرب لجأ هذا الاطار الصهيوني - الاشتراكي الى التخلص منهم بازاحتهم من الارض، ووجد لذلك تبرير محوهم من التاريخ بصورة رجعية.

ويتناول الباحث ديبوره برنشتاين في البحث الاخير «أبعاد العلاقة بين العمال اليهود والعرب

اتحاد عمال ارض اسرائيل ديناميكية اللقاء

تشكل اتحاد عمال ارض اسرائيل بواسطة النقابة العامة للعمال العبريين في «أرض اسرائيل» كي ينتظم - تحت رعايتها - العمال العرب. وقد نبعت مبادرة تفعيل مثل هذا التنظيم بين العمال العرب، أولا وقبل اى شئ، من خوف العمال اليهود من منافسة قوى العمل العربي الارخص منهم. وتمثل هذا التهديد على عدة مستويات:

اولا: تهديد امكانية أن لا يجد العمال اليهود الموجودون في «ارض اسرائيل» عملا لهم، نظرا لان أرباب الاعمال اليهود يفضلون العمال العرب الأرخص بكثير.

ثانيا تهديد امكانية ضمان اماكن عمل لعمال يهود قادمين، ربما يؤدي الى هجرة عكسية لعمال يهود كان مجيئهم حيويا لزيادة السكان وتدعيم الوضع الاقتصادي والسياسي للاستيطان اليهودي.

ثالثا: تهديد على مستوى الأجر وظروف العمل التي ينجح العمال اليهود في استخلاصها من اصحاب العمل في الوسط اليهودي. وقد كان الاسلوب الامثل الذي حاولت به النقابة العامة ان تضمن مكانة العامل اليهودي امام العامل العربي الأرخص أجرا، محاولة إيجاد تفريق او فصل اقتصادي بين الاقتصاد اليهودي والعربي الى جانب الفصل الشامل - سياسيا، اجتماعيا وثقافيا - بين ابناء الطائفتين من السكان. وقد كان اغلاق القطاع اليهودي هدفا صعب التحقيق في ظل التداخل الطبيعي بين الوسطين العربي واليهودي تحت سلطة الحكومة الانتدابية هذا الوضع السياسي والديموجرافي حال دون اقامة حاجز طبيعي او تشريعي يمكن ان يؤدي الى فصل بين المجتمعين العماليين. وفي ظل غياب أى صلاحية سياسية تستطيع فرض هذا الاغلاق للاقتصاد اليهودي، حاولت جميع مؤسسات الاستيطان اليهودي والحركة الصهيونية الوصول الى صيغة عملية لتشغيل عمال يهود ضمن منظومة الاقتصاد اليهودي، عن طريق الربط الاقتصادي من ناحية، وضغوط سياسية ذات نزعة طائفية من ناحية أخرى. غير ان الجهود المبذولة لاغلاق الاقتصاد اليهودي ومنع تشغيل عمال عرب لم تكن كافية. اذ ان الفارق الكبير بين أجرالعامل العربي - وأجر نظيره اليهودي، والذى وصل الى اربعة امثال، بقي يشكل عاملا حاسما يهدد محاولات اغلاق الاقتصاد اليهودي امام قوة العمل الرخيصة.

وان خوف العمال اليهود من عدم قدرتهم على منع تشغيل عمال

وان خوف العمال اليهود من عدم قدرتهم على منع تشغيل عمال عرب، خاصة في سوق البناء والمجالات المرتبطة به، عجل بفكرة التنظيم، وبالفعل بدأ النشاط التنظيمي للعامل العربي في حيفا. وهناك بدأ نشاط التنظيم العمالي حتى قبل صدور القرار الرسمي بشأن اقامة اتحاد عمال «ارض اسرائيل»، وبعد تشكيل الاتحاد نشاطه في حيفا.

ان الواقع اليومي لحيفا في العشرينيات كان يطرح من جديد في كل مرة مشكلة العامل اليهودي الذي يحاول بناء نفسه في سوق العمل، من خلل منافسة واضحة أو خفية مع مجمع كبير من عمال ارخص منه بكثير. وهؤلاء العمال ينافسونه على مكان العمل ويضغطون باتجاه معدل أجره، ويشكلون بديلا متاحا في يدى صاحب العمل في حالة النزاع على فرصة عمل.

وفي تقرير مجلس عمال حيفا عن السنوات من ١٩٢٠: ١٩٢٧ ورد الآتي: -

عرضت مسألة تنظيم العامل العربي امام المجلس، ليس في صورتها النظرية ولا في صورتها الظاهرية بل في صورتها العملية اليومية وفي مرة تلو الأخرى، اصطدم العامل العربي بالعامل اليهودي في العمل. وفي حالات النزاع حول فرص العمل اتضح انه من المطلوب ايجاد تفاهم متبادل وعلاقات ودية مع العامل العربي، وإلا ستتعرض معركتنا من اجل ظروف عمل انسانية للخطر، اى اننا سنعطى اصحاب الاعمال الفرصة لاستغلالنا.

وفي المقابل، بدأت مجموعات من العمال العرب وبخاصة الفنيين منهم، التوجه بطلبات الى مجلس عمال حيفا ترجوه المساعدة في تحسين ظروف عملهم. وفي عام ١٩٢٥ اثناء النمو الاقتصادي والازدهار الذي شمل ايضا الوسط العربي، سارع الخياطون والنجارون الى طلب المشورة والتأييد في صراعهم من أجل تقليص يوم العمل ورفع الأجر. وفي اعقاب هذه الضغوط المتداخلة دارت العديد من المناقشات في مجلس عمال حيفا، وتشكلت لجنة لفحص النشاط العمالي بين العمال العرب، كما أنشئ نادى من اجل العمال الذين بدأوا بالتوجه الى المجلس. وأطلق على النادى «كلوب العمال العام» وأداره فيليب حسون وهو عربي مسيحي ومهنته خياط. ومارس النادى عمله تحت رعاية مجلس عمال حيفا، بتمويل القسم السياسي للوكالة عن طريق اللجنة التنفيذية للنقابة العامة. ومع افتتاح النادى بدأ النشاط الحقيقي لمجلس عمال حيفا بين العمال العرب وارتبط هذا النشاط بالاطار التنظيمي لاتحاد عمال «أرض اسرائيل»، مع تشكيل الاتحاد في اعقاب قرار اللجنة الثلاثية للنقابة العامة في يونيو ١٩٢٧.

منذ بداية المناقشات حول تنظيم العمال العرب، تجسد الخوف من ان يعرض تنظيمهم للعمل العبري للخطر، ويؤدى بالذات، الى زيادة عدد العمال العرب في القطاع اليهودي. ذلك الخوف من الاضرار بالعامل اليهودي عبر عنه اعضاء «العامل الشاب» وأدت القيود الكثيرة التي فرضتها موجبات العمل الى تصعيب اتخاذ قرارات عملية. غير ان الضغوط اليومية على ارض الواقع المختلط لحيفا منعت اقصاء الموضوع عن جدول الاعمال. وكان النقاش الاول في اللجنة التنفيذية لمجلس عمال حيفا في اكتوبر ١٩٢٤ قد عقد في اعقاب مطالبة عمال سكك الحديد اليهود ببحث الموضوع. وقد اقام عمال سكك الحديد اليهود نقابة لهم منذ عام ١٩١٩، وفي ١٩٢٢ وجهوا الدعوة للعمال العرب بالانضمام اليهم. وبالفعل كان في عام ١٩٢٤ تنظيم مشترك نصف اعضائه يهود والنصف الآخر عرب. وأراد عمال السكك الحديدية الذين كان معظمهم ينتمي الى اليسار الصهيوني، توسيع هذا النشاط المشترك في مجالات اخرى من الاقتصاد الحيفاوي، عن طريق تنظيم اتحادات مشتركة بمبادرة من مجلس عمال حيفا. الا ان عددا من اعضاء المجلس أعربوا عن تحفظات هامة. وكان الخوف الاساسي ان التنظيمات المشتركة ستلتزم بتخصيص عمل لكل اعضاء التنظيم وبذلك يكون الطريق ممهدا لدخول عمال عرب الى الاقتصاد اليهودي.

هكذا عبر بعض قادة «اتحادات العمل» في مجلس عمال حيفا حيث قال بريل وفتور: «علينا الاننسى قبل اى شئ: هدفنا في تخلق مكانة للعمال اليهود في البلاد. فالتنظيم المشترك يمكن ان يضعنا امام معارض الهجرة. ومازالت معظم الاعمال القائمة هنا تعتمد على أموال قومية ومن غير المحتمل ان نستوعب عمالا عربا في هذه الاعمال».

كما قال دفيد كوهين سكرتير مجلس عمال حيفا: «ينسى عمال السكك الحديدية ان حركة العمال العبريين - هي في الاساس حركة استعمارية استيطانية - فلايعنينا اكثر من مساعدة متبادلة بين عامل وآخر، انما يعنينا فقط على اى مدى يؤدى ذلك الى تحصيننا في البلاد».

واثناء النمو الاقتصادي عام ١٩٢٥ بدأ عمال آخرون يستشعرون تهديد العمال العرب غير التنظيميين. وكان هذا هو عام النمو الذي مكن العمال اليهود، وللمرة الأولى، من النضال ليس فقط من اجل مكان العمل ولكن ايضا من اجل تحسين معدل الأجر وظروف العمل. وكان خوفهم أن العمال العرب غير التنظيميين سيشكلون اداة في ايدى اصحاب العمل اليهود من شأنها، ان تنسف نضالهم. وازداد الضغط لتنظيم العامل العربي، ولو عبر صفوف منظمة عمال السكك الحديدية، وعبر المبادئ الايديولوجية لعمال اليسار الصهيوني. ومع ذلك فان الخوف من احتمال دخول العرب الى منظمة الاقتصاد اليهودي لم يتلاش، بل تزايد في ظل اجواء الفخر التي سادت مع موجة الهجرة الرابعة.

٦

شخصية العدد

رافائيل إيتان

زعيم حزب تسوميت اليميني

المسئول عن مجازر الأسرى ١٩٥٦

برز اسم إيتان فى الاونة الأخيرة بفعل تطويرين أساسيين فى الحياة السياسية الاسرائيلية كانا ذا طابع مختلف : أولهما : إرتباط أسم إيتان بالجدل السياسى والأخلاقى الذى ثار فى إسرائيل قبل شهرين نتيجة قتل الإسرى المصريين خلال حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، وأنه كان على علم مباشر بهذه القضية ، ولم يتدخل لمنعها . ثانيهما " بروز أسمه كمرشح محتمل لمنصب رئيس الحكومة الاسرائيلية ، فى الانتخابات القادمة فى نوفمبر ١٩٩٦ ،

ولد رافائيل إيتان فى عام ١٩٢٩ فى تل عداتسيم بالقرب من تل أبيب ، وفيها تلقى تعليمه الأولى ، والجامعى ، حيث تخرج من قسم تاريخ الشرق الاوسط وشمال إفريقيا فى ١٩٤٧ ، ثم أكمل دراساته بعد ذلك فى جامعة حيفا وتحديدا فى مجال العلوم السياسية فى الخمسينات . ، إنخرط إيتان فى الجيش الإسرائيلي منذ تشكيله فى العام ١٩٤٨ ، وأستمر فيه حتى العام ١٩٨٢ . وكان قائد السرية المظلية التى انتمى اليها أريبه بيرو الذى قتل الأسرى الـ ٤٩ المصريين فى ممر متلا خلال حرب ١٩٥٦ وشغل فيه جميع المناصب القيادية ، حتى وصل إلى رئاسة الاركان العامة . وأول منصب قيادى توله إيتان كان عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، إذ شغل منصب قائد سلاح المظلات فى الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٣ . وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، تولى قيادة المنطقة الشمالية خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٧ . ثم تولى رئيس شعبة العمليات فى رئاسة الاركان العامة خلال عامى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، وكان من أشد مؤيدى إبعاد المقاتلين الفلسطينيين عن جنوب لبنان ، وكان أيضا وراء قرار بيجين فى القيام بأولى عمليات الاجتياح لجنوب لبنان فى العام ١٩٧٨ . وقد توج تاريخه العسكرى ، فى حصوله على منصب رئاسة الاركان العامة فى الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، يتميز إيتان بنوع من الكاريزما السياسية ، والثبات النسبى فى الأفكار والمعتقدات السياسية ، إذ مازال يحافظ على الخط السياسى اليمينى الذى أتبعه منذ بداية حياته السياسية ، التى بدأها عقب خروجه فى الجيش فى أوخر العام ١٩٨٢ ، إذ لم يمضى وقت طويل حتى أنضم إيتان إلى حركة هاتحياه ذات التوجهات اليمنية المتشددة بزعامة يوفال نئمان فى العام ١٩٨٣ . وفى إنتخابات الكنيست الحادى عشر (١٩٨٤) . دخل إيتان الكنيست لاول مرة على قائمة هاتحياه ، إذ شغل المرتبة الثانية بعد نئمان ومتقدما على جيئولا كوهين ، إذ شغل المرتبة الثانية بعد نئمان ومتقدما على جيولا كوجين زعيمة الحركة فيما بعد . وعلى أثر تزايد خلافاته الايديولوجية مع قادة هاتحياه ، قرر إيتان الانفصال عن الحركة وتكوين حزب جديد بزعامته عقب إنتهاء ولاية الكنيست الحادى عشر ، وبالفعل كون حزب تسوميت ، وخاض به انتخابات الكنيست الثانى عشر (١٩٨٨) واستطاعت قائمته الحصول على مقعدين فى هذا الكنيست ، ضمت إيتان نفسه وزميله فى الجيش يوناش تسيدون ، وخلال ولاية هذا الكنيست ، نال إيتان أول منصب سياسى فى حياته هو منصب وزير الزراعة فى حكومة شامير اليمنية التى تكونت خلال الفترة من مارس ١٩٩٠ حتى يونيو ١٩٩٢ ، على أثر أنسحاب حزب العمل من الائتلاف الحكومى مع الليكود ، نتيجة الخلافات الحادة حول مسيرة التسوية مع الدول العربية بثمانية مقاعد ، شغل بذلك المرتبة الرابعة من حيث القوة التمثيلية فى الكنيست بعد العمل والليكود وميرتس ، والمرتبة الثانية فى القوة التمثيلية لليمين الاسرائيلى بعد الليكود . وذلك رغم المؤشرات الموضوعية التى كانت تشير إلى عكس ذلك ، ومنها من ناحية ، حركة الانشقاقات فى الحزب قبل الانتخابات مباشرة ولم تكن حالة إسحاق زرينسكى رئيس فرع تسوميت فى القدس ، الذى إنشق عن الحزب فى ١٣ مايو ١٩٩٥ (قبل الانتخابات بشهر واحد) ، وأنظم ألى حزب العمل ، الا أوضح هذه الحالات . ومن ناحية ثانية ، لم تظهر استطلاعات الرأى مؤشرات قوية على إمكانيات إحراز تسوميت مكانة متميزة فى الكنيست ، اذ لم تتجاوز النسبة التى حصل عليها فى إستطلاع مارس ١٩٩٢ على ٥٪ تسوميت مكانة متميزة فى الكنيست ، إذ لم تتجاوز النسبة التى حصل عليها فى إستطلاع مارس ١٩٩٢ على ٥٪ فقط ، بينما لم يعطه استطلاع أبريل ١٩٩٢ ، سوى ٤ مقاعد فقط فى الكنيست .

وتتمحور التوجهات السياسية لايتان حول مقولات اليمين الاسرائيلى ، من حيث رفض التنازل عن الأراضى التى حصلت عليها إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة والقطاع . ولكنها فى النهاية ، أقل تطرفا من أفكار موليدات وهاتحيا ، إذ أنه لا يؤيد مثلا الترانسفير ."الترحيل الادارى " ويرحب بتسوية تلبى الحاجات الأمنية والسياسية الاقتصادية لدولة إسرائيل .

* الحالة الاجتماعية :

يبلغ إيتان من العمر ٦٦ عاما ، ويقيم فى تل عداشيم ، ومتزوج وله أربعة أبناء ، وهو إلى جانب مهاراته طيار ويجيد أعمال الزراعة والنجارة

مختارات إسرائيلية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف :

أنشىء المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ، ثم أمتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

الدوريات والمطبوعات :

- **التقرير الاستراتيجى العربى** : تقرير سنوى يرأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦ ، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك فى إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز ، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولى والإقليمى ، النظام الإقليمى العربى ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

- **كراسات استراتيجية** : سلسلة يرأس تحريرها د. طه عبد العليم ، صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهريا باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ، وتتوجه الكراسات إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

- **الكتب والكتيبات** : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

الإصدارات الجديدة :

- « **ملف الأهرام الاستراتيجى** » ، شهرياً باللغة العربية .
- « **مختارات إسرائيلية** » ، شهرياً باللغة العربية .
- مجلة « **الاقتصاد الدولى** » ، ربع سنوية باللغة العربية (تحت الإعداد) .
- **النشرة الإخبارية للمركز** ، باللغتين العربية والإنجليزية (تحت الإعداد) .

عضوية المركز :

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم إشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد) .

مطابع الأهرام بكورنيش النيل